



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2018-2016

العدد رقم 10



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018 - 2016

العدد رقم 10



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

حقوق النسخ و الطبع (2016) محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر
تاريخ النشر يونيو 2016

ملاحظة: لقد أعيد ترقيم الأعداد السابقة من تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر من رقم (1) إلى رقم (9) بحيث يصبح رقم العدد الحالي هو (10):

رقم (1)	أكتوبر 2011	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2011
رقم (2)	يونيو 2012	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2012
رقم (3)	ديسمبر 2012	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2012 تحديث
رقم (4)	يونيو 2013	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2013
رقم (5)	ديسمبر 2013	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2013 تحديث
رقم (6)	يونيو 2014	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2014
رقم (7)	ديسمبر 2014	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2014 تحديث
رقم (8)	يونيو 2015	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2017-2015
رقم (9)	ديسمبر 2015	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2017-2015 تحديث

الأعداد من الأرقام 1 حتى 4 نشرت باسم الامانة العامة للتخطيط التنموي، اما الأعداد اللاحقة فقد صدرت تحت اسم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق بريد: 1855

الدوحة، قطر

www.mdps.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً للأغراض غير التجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس التقييم المهني لكادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للوزارة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الوزارة لا تتحمل أي مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها للبيانات. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل 27 مايو 2016.

مقدمة

يقدم هذا الإصدار من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018» توقعات عن السنوات 2016-2018 (الجزء 1) واستعراضاً للنشاط والأداء الاقتصاديين في عام 2015 (الجزء 2).

أجريت التقديرات في وقت تحصل فيه تغييرات عميقة وتقليباً متزايداً في أسعار النفط، مما يوسع هوامش عدم اليقين المحيطة بالتوقعات المركزية.

تتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، رغم تراجع أسعار النفط العالمية في عام 2015، أن يبقى النمو الاقتصادي جيداً بمعدلي 3.9% لعام 2016 و3.8% لعام 2017. وسيبقى القطاع غير الهيدروكربوني، طوال فترة التوقع، المساهم الأكبر في توسع الاقتصاد. وسيتلقى النمو الحقيقي دعماً إضافياً من زيادة نشاط قطاع الهيدروكربون الذي سيستفيد من الناتج الإضافي من مشروع الغاز الجديد في برزان. ولكن مع وصول استثمارات البنية التحتية إلى الاستقرار وإعادة تحديد نطاق المشاريع، ومع تباطؤ النمو السكاني، سيبدأ نشاط القطاع غير الهيدروكربوني بالتراجع التدريجي ويتباطأ النمو العام إلى 3.2% في عام 2018.

ومن المتوقع ارتفاع التضخم في أسعار المستهلك عن مستوياته المتدنية لعام 2015. فالارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط في يناير من هذا العام وكذلك إلغاء الدعم عن الماء والكهرباء سيزيدان الأسعار المحلية قليلاً. كما أن تطبيق مجموعة من الضرائب الجديدة وإلغاء مزيد من الدعم

سيبقي الضغط المحلي على الأسعار في المدى القريب. وستساهم الزيادة الطفيفة في الأسعار العالمية للسلع والتراجع المتوقع في سعر الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الريال القطري) في زيادة التضخم المستورد في العامين 2017 و2018.

وعلى الصعيد المالي، ونظراً لتراجع إيرادات النفط والغاز والإنفاق الضخم، يتوقع أن يسجل الميزان المالي أول عجز له طوال 15 عاماً. كما يتوقع أن يتأثر ميزان الحساب الجاري الخارجي سلباً بانخفاض أسعار النفط وسيسجل عجزاً بسيطاً في عام 2016، ولكنه سيعود موجياً من جديد في العامين 2017 و2018 مع تحسن أسعار النفط.

والخطر الأساسي على الآفاق الاقتصادية هو احتمال ألا ترتفع أسعار النفط في العامين 2017 و2018 كما تفترض التوقعات.

لم يكن تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018» ليرى النور لولا التعاون الفعال من قبل الوزارات الأخرى. وأود أيضاً أن أشكر مصرف قطر المركزي وشركة قطر للبترول ووزارة المالية على تعاونهم اللامحدود في تبادل المعلومات والبيانات.

الدكتور صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

يونيو 2016

شكر وتقدير

وقدمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، برئاسة حسن محمد العمادي، البيانات والمشورة. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الشؤون الإدارية والمالية، برئاسة حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصال، برئاسة طرفة سعد الزراع. ودقق جونانان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وترجم علي برازي النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية. وساعد أسامة المناصير في تصميم الأشكال البيانية باللغة العربية.

ترأس فريق عمل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور تيسير الرداوي. وأعد التقرير سيلفي معلوف و تاديوس ماليسيا، وساهمت إيمان عبارة في إعداد مجموعة من قواعد البيانات ومسودات بعض الأقسام، وقدم الدكتور أسامة نجوم مساهمات أخرى إضافة إلى تنقيح النسخة العربية مع الدكتور عيسى إبراهيم. كما قدم الدعم الإداري كل من حصة أحمد العسيري وهيا السميطي.

قائمة المحتويات

مقدمة iii

شكر وتقدير iv

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر ix

الجزء الأول – التوقعات الخاصة بالأعوام 2016 و2017 و2018 1

1 موجز التوقعات

3 التوقعات الاقتصادية

6 التوقعات التوافقية – الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

8 آفاق الاقتصاد العالمي

14 التوقعات التوافقية للنفط والغاز

الجزء الثاني : الأداء الاقتصادي عام 2015 19

19 ملخص الجزء الثاني

20 نمو الناتج المحلي الإجمالي

الأسعار

23 أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

26 عرض النقد

27 الائتمان

29 حسابات المالية العامة

31 التجارة واحتياطي العملات الأجنبية

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية 33

الإطارات

- الإطار 1-1: بقاء أسعار النفط منخفضةً يلقي بثقله على التوقعات 2
- الإطار 2-1: منهجية التوقع والافتراضات 2
- الإطار 3-1: تزايد مخاطر التراجع يثبط التوقعات 9
- الإطار 4-1: اختلالات العرض رفعت الأسعار في بداية عام 2016 11
- الإطار 5-1: بروز الولادات المتحدة كمنتج مرجح الجديد في السوق النفطية 11
- الإطار 1-2: تضيق السيولة يؤدي إلى تكلفة أعلى لتمويل البنوك 28
- الإطار 2-2: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري 32

الجدول:

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر ix

- الجدول 1-1: آخر التوقعات للمؤشرات الرئيسية في دولة قطر 1
- الجدول 2-1: استطلاع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، حتى 1 مايو 2015 (%) 7
- الجدول 3-1: توقعات أسعار النفط والغاز ، 2016-2018 15
- الجدول 1-2: النتائج الأولية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة قطر 19

الأشكال :

- الشكل 1-1: نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (تغير مئوي سنوي) 3
- الشكل 2-1: النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2013 الثابتة (%) 3
- الشكل 3-1: مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2013 الثابتة (نقطة مئوية) 3
- الشكل 4-1: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%) 4
- الشكل 5-1: سعر التعادل وسعر السوق للنفط في سيناريوهات مختلفة (دولار أمريكي/البرميل) 5
- الشكل 6-1: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لنمو الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2018، (%) 6
- الشكل 7-1: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، 2016-2018، (%) 8
- الشكل 8-1: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر للتضخم، 2016-2018 (%) 8
- الشكل 9-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%) 8
- الشكل 10-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق (%) 9
- الشكل 11-1: توقعات التضخم السنوي حسب المناطق (%) 10
- الشكل 12-1: أسعار النفط القطري والعالمي (دولار/البرميل) 10
- الشكل 13-1: صافي المركز العالمي للنفط والوقود السائل (وحدة حرارية بريطانية/اليوم) وخام برنت (دولار/البرميل) 10
- الشكل 14-1: إنتاج الوقود السائل في العالم (مليون برميل يوميا) 12
- الشكل 15-1: استهلاك الوقود السائل في العالم (مليون برميل يوميا) 12
- الشكل 16-1: العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل/اليوم) (في 10 مايو 2016) 12
- الشكل 17-1: النفقات الرأسمالية في مشاريع النفط المتأخرة، حسب النوع 12
- الشكل 18-1: النفط والوقود السائل: الموارد المكتشفة والإنتاج السنوي (مليار برميل) 13
- الشكل 19-1: متوسط أسعار النفط الخام (دولار/البرميل) 13
- الشكل 20-1: أسعار الغاز الطبيعي المسال (دولار/وحدة طاقة حرارية بريطانية) 13
- الشكل 21-1: أسعار الغاز الطبيعي (2005=100) 14
- الشكل 22-1: نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 114
- الشكل 23-1: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: للتسليم الفوري والعقود الآجلة 16
- الشكل 24-1: مؤشر أسعار السلع خارج قطاع الطاقة (2005=100) 17
- الشكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار) 20
- الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%) 20
- الشكل 3-2: جانب الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال قطري) 20
- الشكل 4-2: معدل الادخار (%) 21
- الشكل 5-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحسب الإنفاق (نقاط مئوية) 21
- الشكل 6-2: مساهمة الناتج الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%) 21
- الشكل 7-2: تركيبة مهارات العمالة غير القطرية (%) 22
- الشكل 8-2: المساهمة القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية) 22
- الشكل 9-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (%) 22

- الشكل 2-10: نمو مكونات قطاع الخدمات (%) 22
- الشكل 2-11: مساهمة مكونات قطاع الخدمات في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للخدمات (نقطة مئوية) 23
- الشكل 2-12: الناتج الحقيقي لقطاع البناء 23
- الشكل 2-13: الناتج الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية 23
- الشكل 2-14: التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %) 24
- الشكل 2-15: التضخم ربع السنوي (تغير سنوي، %) 24
- الشكل 2-16: نمو مؤشر أسعار المنتج (تغير سنوي، %) 25
- الشكل 2-17: مؤشر أسعار أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر ستاندرد أند بوز العالمي (تغير سنوي، %) 25
- الشكل 2-18: مؤشر MSCI للأسعار الأسهم (على أساس الدولار الأمريكي) 25
- الشكل 2-19: مؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي 26
- الشكل 2-20: عرض النقد (M2) 26
- الشكل 2-21: المساهمة في نمو عرض النقد (نقطة مئوية) 26
- الشكل 2-22: مصادر أموال المصارف التجارية (مليار ريال قطري) 27
- الشكل 2-23: المساهمة في نمو الائتمان المحلي (نقطة مئوية) 27
- الشكل 2-24: نمو الائتمان (نقطة مئوية) 28
- الشكل 2-25: الائتمان المقدم لقطاع الأعمال حسب القطاعات الرئيسية (مليار ريال قطري) 28
- الشكل 2-26: ميزان الودائع والقروض للحكومة والشركات/المؤسسات والأفراد 29
- الشكل 2-27: تركيبة الإيرادات المالية العامة وإجمالي نموها 29
- الشكل 2-28: الفرق بين الإيرادات الحكومية الفعلية والموازنة (مليار ريال قطري) 29
- الشكل 2-29: نسبة نمو الإنفاق المالي (%) 30
- الشكل 2-30: الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والموازنة (مليار ريال قطري) 30
- الشكل 2-31: الميزان المالي العام 30
- الشكل 2-32: نسبة الميزان المالي الأساسي من الناتج الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني (%) 31
- الشكل 2-33: إجمالي الدين الحكومي 31
- الشكل 2-34: إجمالي نمو التبادل التجاري 31
- الشكل 2-35: الحساب الجاري (مليار ريال قطري) 32
- الشكل 2-36: إجمالي الاحتياطي الدولي (مليار ريال قطري) 32

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

الدولار الأمريكي. كما ساهم التباطؤ في فئات المنتجات غير المتداولة في ثبات الأسعار.

الميزان المالي – حدوث عجز لهذا العام وسيبقى كذلك طوال فترة التوقع

تشير آخر التحديثات على البيانات إلى أن الموازنة العامة، وللمرة الأولى منذ 15 عامًا، ستسجل عجزًا في السنة التقويمية 2016، وسيستمر ذلك في العامين 2017 و2018. ويقدر العجز المالي عام 2016 بنسبة 7.8 من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يستمر على المنوال نفسه تقريبًا في عام 2017 ويسجل بعض الانخفاض في عام 2018. وتفيد البيانات الأولية للسنة التقويمية 2015 أن إجمالي الفائض الحكومي يبلغ 21.3 مليار ريال قطري، أي بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر. وعلى الرغم من تراجع رصيد الميزان المالي عن عام 2014، فإنه يبقى فائضًا رغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وذلك بفضل دخل الاستثمار (ويتكون أساسًا من الفائض المالي لشركة قطر للبترول) الذي يحول إلى الموازنة مع بعض التأخير، بالتالي فإن أسعار النفط التي كانت أعلى في عام 2014 مما هي عليه في عام 2015 قد حمت إيرادات موازنة عام 2015.

الميزان الخارجي – سيبقى في حالة فائض على الرغم من تراجع التدرجي

يتوقع أن يسجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عجزًا طفيفًا قدره 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، ولكن يرجح تحقيق فوائض بسيطة في العامين 2017 و2018. والعوامل الأساسية في

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2018	2017	2016	
3.2	3.8	3.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
9.1	9.0	-2.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.8	3.6	3.4	تضخم أسعار المستهلك (%)
-4.2	-7.9	-7.8	رصيد الميزان المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.8	0.9	-0.4	رصيد الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2013 الثابتة. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

النمو الاقتصادي يحافظ على استقراره بفضل القطاع غير الهيدروكربوني

على الرغم من انخفاض أسعار النفط، يتوقع أن يزداد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2016 ليصل إلى 3.9% بفضل استمرار قوة القطاع غير الهيدروكربوني ودعم مشروع غاز برزان للإنتاج الهيدروكربوني الخام. ولكن يتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 2.9 بسبب انخفاض أسعار الهيدروكربونات العالمية. سيصل الإنتاج الهيدروكربوني في عامي 2017 و2018 إلى مرحلة الاستقرار، ولكن النمو القوي في القطاع غير الهيدروكربوني سيحافظ على الزخم الاقتصادي العام. وستكون الخدمات المساهم الأكبر في النمو، يليها قطاع البناء والتشييد. وبما أن الاهتمام سيتركز على إكمال المشاريع الحالية وليس على إقامة مشاريع جديدة، ومع تباطؤ النمو السكاني، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في القطاع غير الهيدروكربوني. ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.7% في عام 2015، ولكن هبوط أسعار النفط خلال العام المذكور جعلت الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ينخفض لأول مرة منذ عام 2009، حيث تراجع بنسبة 20.6%.

التضخم – ارتفاع طفيف بسبب الضغوط المحلية والخارجية

من المتوقع أن يسجل التضخم السنوي، مقاسًا بالتغير في مؤشر أسعار المستهلك في دولة قطر، معدلًا قدره 3.4% لعام 2016 وأن يرتفع قليلاً إلى 3.6% في عام 2017 و3.8% في عام 2018. ويتوقع أن يزداد تضخم أسعار المستهلك بشكل طفيف في عام 2016 بسبب ارتفاعات أسعار الوقود المباع محليًا في يناير من هذا العام، وإلغاء الدعم عن الماء والكهرباء أواخر عام 2015. وقد شهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 بالفعل تسارًا ملحوظًا في التضخم الذي وصل إلى 3.1%. كما أن تطبيق مجموعة من الضرائب الجديدة وإلغاء مزيد من الدعم سيبقي الضغوط المحلي على الأسعار في المدى القريب. وبعد عام 2016، يتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية للمواد الأولية وأن يخف زخم ارتفاع الدولار الأمريكي.

لقد بقيت أسعار المستهلك منخفضة في عام 2015 ووصل معدل التضخم العام في 12 شهرًا إلى 1.8%. ولم يكن هناك ضغوط تضخمية خارجية نتيجة اعتدال الأسعار العالمية للأغذية والمواد الأولية وازدياد قوة

الانخفاض هي اعتماد دولة قطر على الصادرات الهيدروكربونية والأسعار المتدنية المتوقعة لعام 2016. وسيدعم ارتفاع أسعار النفط المتوقع في العامين 2017 و2018 نمو الصادرات. وقد يشهد الطلب على الاستيراد بعض التراجع بسبب تخفيض احتياجات المشاريع من التجهيزات الرأسمالية ولكنه يبقى مدعومًا بالطلب على المواد الأولية و زيادة الطلب الاستهلاكي .

لقد انخفض الفائض التجاري لدولة قطر في عام 2015 بمقدار النصف عن قيمته في عام 2014 ليصل إلى 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وسجل الحساب الجاري فائضًا أقل قُدْر بنحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وسبب تراجع الفوائض هو انخفاض عائدات الصادرات السلعية التي انخفضت بنسبة 39% نتيجة انخفاض أسعار النفط، لكن تراجع المستوردات في عام 2015 ساهم في تقليص حجم الانخفاض في الفوائض.

المخاطر على التوقعات – تقلبات أسعار النفط العالمية بصورة أساسية

ترجع معظم المخاطر على التوقعات إلى تقلبات أسعار النفط العالمية. فإذا ارتفعت تلك الأسعار بسرعة أكبر من توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، فسوف تتحقق نتائج أفضل في نمو الدخل الاسمي، وفي الميزانين المالي والخارجي. أما إذا بقيت الأسعار متدنية لفترة طويلة، فسيسجل الميزانان المالي والخارجي عجزًا أشد وضوحًا ويتطلب تدابير تمويلية. إن التقلب المتواصل في الأسواق المالية العالمية ينعكس على الاقتصاد القطري ويخلق ضغوطًا على السيولة، ومن شأنه أن يزيد تكاليف التمويل في الأسواق العالمية بالنسبة للمؤسسات القطرية. ومن المخاطر المالية الأخرى التأخر في تنفيذ المشاريع الأساسية للبنية التحتية أو ارتفاع تكاليفها (أو كلاهما)، وبطء الإصلاحات المالية أكثر من المتوقع.

الجزء الأول – التوقعات الخاصة بالفترة 2016 - 2018

موجز التوقعات

وتتركز المخاطر التي تؤثر على التوقعات في تغير أسعار النفط العالمية. فإذا بدأت هذه الأسعار - التي انخفضت بشدة منذ إصدار تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2017 في شهر ديسمبر 2015 - بالارتفاع بشكل أسرع من المتوقع، سيستفيد نمو الدخل الاسمي والميزانين المالي والخارجي من ذلك. أما إذا بقيت منخفضة فترة أطول، فسيغدو العجز في الحسابين المالي والخارجي أوضح، مما يستدعي بذل جهود للحصول على التمويل. وإن استمر تقلب الأسواق المالية العالمية، الذي يؤثر على الاقتصاد المحلي ويقلص السيولة، قد يعني بالنسبة للمؤسسات القطرية ارتفاع تكاليف التمويل في الأسواق الدولية. ومن المخاطر المالية الأخرى حدوث تأخيرات و/أو زيادة في تكاليف تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى وتباطؤ وتيرة الإصلاحات المالية أكثر مما هو متوقع.

ويقدم الجدول 1-1 ملخصاً لأحدث التوقعات بشأن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي للأعوام 2016 و2017 و2018، بينما يعرض الإطار 1-1 بعض أسباب اختلافها عن التوقعات الواردة في تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر ديسمبر عام 2015. وتأخذ التوقعات المنقحة بالحسبان أثر الأحداث السلبية على أسواق الطاقة العالمية، وهو أحد أسباب ارتفاع هامش عدم اليقين في توقعات التقرير عن التقارير السابقة. وتعكس المراجعات الأخرى لتوقعات عام 2016 وما بعده أحدث البيانات والمراجعات وكذلك الافتراضات المحدثة. ويبين الإطار 2-1 منهجية التوقع والافتراضات.

الجدول 1-1: آخر التوقعات للمؤشرات الرئيسية في دولة قطر

2018	2017	2016	
3.2	3.8	3.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
9.1	9.0	-2.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.8	3.6	3.4	تضخم أسعار المستهلك (%)
-4.2	-7.9	-7.8	الميزان المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.8	0.9	-0.4	ميزان الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 2013 الثابتة.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

يُتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة قطر 3.6% خلال الفترة 2016-2018، وذلك نتيجة استمرار توسع الاقتصاد غير الهيدروكربوني الذي يبقى قوياً رغم اعتداله (يتضمن الاقتصاد غير الهيدروكربوني سائر الأنشطة الاقتصادية غير استخراج النفط والغاز وغيره من الأنشطة التعدينية). ويستمر قطاع البناء في التوسع حتى عام 2018 رغم أن وتيرة نموه ستخف مع اكتمال المشاريع القائمة وعدم إقامة مشاريع جديدة. كما يواصل قطاع الخدمات نموه القوي ويُتوقع أن يغدو أكبر مساهم في النمو، لكن وتيرة نموه ستتباطأ هو الآخر إذا ما اعتدل النمو السكاني كما هو متوقع في عامي 2017 و2018.

وسيدعم الاقتصاد الهيدروكربوني -الذي يُتوقع أن ينمو على مدى السنوات 2016 - 2018- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي 2016 و2017. وبعد بعض التأخيرات الفنية، من المقرر أن يغدو حقل برزان الجديد للغاز جاهزاً للعمل في النصف الثاني من هذا العام ليعمل بكامل طاقته في عام 2017، فيما ستزيد مصفاة "لفان2" الجديدة لمنتجات التكثيف، والتي ستدخل مرحلة الإنتاج في أواخر 2017، حجم الإنتاج الهيدروكربوني في عامي 2017 و2018. ولكن على الرغم من الدعم البسيط لإجمالي النمو على المدى القريب، سيستمر تراجع مساهمة القطاع الهيدروكربوني، التي هي ضعيفة بالأصل، في مجمل النمو الحقيقي.

ويُتوقع أن يزداد تضخم أسعار المستهلك باعتدال في عام 2016 بفعل الارتفاع الأخير في أسعار البترول في يناير من هذا العام ورفع الدعم الحكومي عن الماء والكهرباء في أواخر 2015. وقد شهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 تسارعاً واضحاً في التضخم ليبلغ في المتوسط 3.1%. وسيحافظ إصدار مجموعة من الضرائب والاستمرار في سياسة إلغاء الدعم الحكومي على الضغوط المحلية على الأسعار في المستقبل القريب. وسيدفع الارتفاع الطفيف في أسعار السلع عالمياً والتوقعات بانخفاض سعر صرف الدولار (الذي يرتبط به الريال القطري) التضخم المستورد نحو الأعلى في عامي 2017 و2018.

الإطار 1-1: بقاء أسعار النفط منخفضةً يلقي بثقله على التوقعات

سعر النفط الفعلي في الفترة 2016-2018. ومجددًا، يجدر التأكيد على أن هامش عدم اليقين في تلك التقديرات كبير (انظر الفقرة الخاصة بتقديرات النفط التوافقية). ويُعتقد بأن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - التي تركز على أحجام الإنتاج المعروفة على نطاق واسع للنفط والغاز والمنتجات المتعلقة بهما- أدق.

الجدول في الإطار: التوقعات المعدلة مقارنة بتوقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في ديسمبر

2017b	2017a	2016b	2016a	
3.8	3.9	3.9	4.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
9.0	9.8	-2.9	-0.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.6	2.0	3.4	1.5	تضخم أسعار المستهلك (%)
-7.9	-3.7	-7.8	-4.8	الميزان المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
0.9	-2.8	-0.4	-3.9	ميزان الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

a = توقعات تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في شهر ديسمبر 2015.
b = توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018 اصدار شهر يونيو .
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

يعرض الجدول في الإطار توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2017 الصادر في ديسمبر 2015 إلى جانب أحدث السيناريوهات. وطوال فترة الدراسة، كانت أسعار النفط متقلبة، بيد أنها بقيت منخفضة، إذ بلغ متوسط سعر برميل خام برنت 36.8 دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016.

و يتجلى أثر أسعار النفط المتدنية بشكل أوضح في التوقعات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي وفي الميزانين المالي والخارجي. فبالنسبة لكميات إنتاج معينة، يخفّض تدني أسعار النفط القيمة المضافة في القطاع الهيدروكربوني والناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبسبب حدوث هبوط فاق التوقعات في أسعار النفط في عام 2015، فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أكثر من المتوقع بنسبة 20.6% (انظر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزء الثاني). ومع الانتعاش المتوقع في أسعار النفط والغاز بدءًا من عام 2017، يُتوقع أن يبدأ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالارتفاع بعد أن عانى من الانكماش عامين متتاليين.

ولما كانت إيرادات الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على حقوق الملكية والضرائب على النفط والغاز، وعلى دخل الاستثمار من مشروعات الهيدروكربون وضرائب الدخل التي تدفعها، فإن تدني أسعار النفط يخفض الإيرادات المالية ويقلل الفائض. كما يخفض تدني أسعار النفط إيرادات الصادرات القطرية. ومن ناحية أخرى، يُعد تباطؤ نمو المستوردات الآن داعماً لميزان الحساب الجاري، مما يعزز التوقعات مقارنة بتوقعات شهر ديسمبر الفائت.

يتسم توقيت وحجم هذه الآثار بشيء من عدم اليقين. فهي تعتمد أيضًا على

الإطار 2-1: منهجية التوقع والافتراضات

عن صندوق النقد الدولي وعلى توقعات البنك الدولي. ويُظهر الجدول التالي الافتراضات الرئيسية.

الجدول في الإطار: افتراضات التوقع

2018	2017	2016	
دولة قطر			
1.25	1.00	0.75	أسعار فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي
3.64	3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار
205.02	205.96	211.07	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري)
153.89	156.29	161.57	الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري)
51.13	49.67	49.50	الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري)
البيئة الخارجية			
3.64	3.54	3.16	النمو العالمي (%)
..	1.52	0.88	سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع ستة أشهر
48.91	45.49	37.88	سعر النفط الخام*، دولار/برميل
8.40	8.20	8.00	سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية

* المتوسط البسيط لأسعار خام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت. المصدر: بيانات مُجمعة من مصادر مختلفة من بينها: مصرف قطر المركزي، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

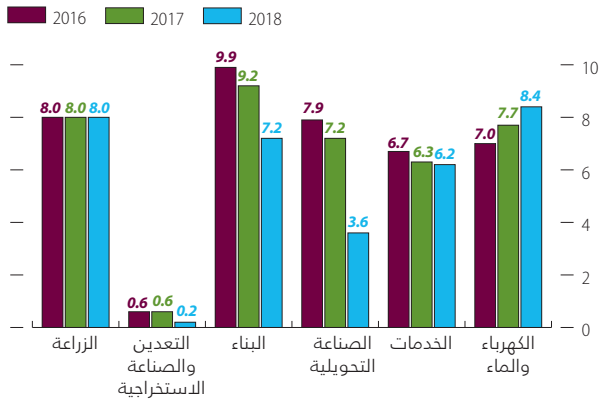
جرى استخلاص توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال إطار عددي متسق داخليًا للاقتصاد القطري يستند إلى المحاسبة الاقتصادية القياسية والتحقق من اتساقها. ويقوم الإطار على نموذج لتدفق الأموال في الاقتصاد يكون مجموع مصادر التمويل من شتى القطاعات فيه مساويًا لمجموع استخدامات الأموال. وقد جرت معايرة هذا الإطار وتحديثه بالنتائج المعروفة لعام 2015 والبيانات المعدلة للأعوام 2012 و2013 و2014.

وقد وُضعت كافة التوقعات لبيانات الناتج المحلي الإجمالي على أساس أسعار 2013 الثابتة جرتا على الممارسة المتبعة في إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

وتستند افتراضات التوقع الرئيسية إلى أفضل تقييم للمستقبل أجرته الوزارة وإلى آراء الخبراء في باقية واسعة من المصادر. وتستند افتراضات أسعار الفائدة في قطر على السياسة المعلنة لمصرف قطر المركزي وآراء أهل الخبرة عن المسار المستقبلي لمعدلات الفائدة بالدولار. ونظرًا لتوقع أن يرفع الاحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة في المستقبل القريب ولطبيعة السياسة النقدية بموجب التزام مصرف قطر المركزي بربط سعر صرف الريال بالدولار، يُفترض حدوث زيادة تدريجية في سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة.

وتستند البيانات عن نتائج الموازنة وتوقعاتها إلى تقديرات وزارة المالية. أما بيانات السنوات التالية لسنة الموازنة الحالية، فقد تم تقديرها بناء على الاتجاهات الفعلية للموازنة وتعديلها تبعًا للمؤشرات بشأن توجهات السياسات والإنفاق. وتقوم افتراضات البيئة الخارجية على توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر

الشكل 2-1 : النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2013 الثابتة (%)

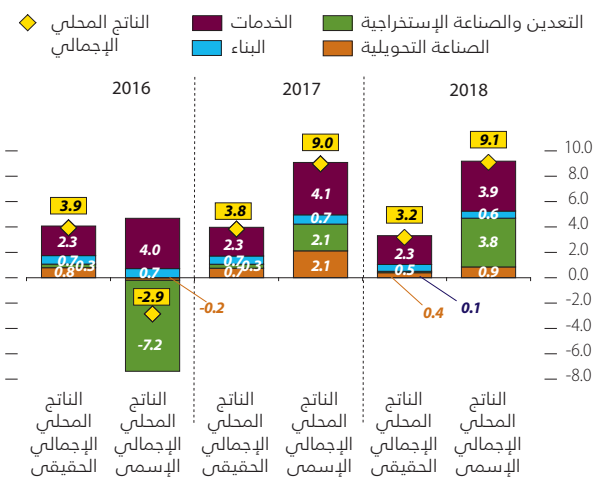


المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

المشتقات المكررة والأسمدة والمنتجات البتروكيميائية. ويُتوقع أن تحافظ زيادة الطلب على الاسمدة والمعادن لصالح مشاريع البناء والبنية التحتية على الزخم في أنشطة التصنيع الأخرى. وستسهم مصفاة "لفان2" إسهاماً كبيراً في النمو القوي للصناعة التحويلية في عام 2017. وسيكتمل توسيع طاقة حقل برزان والمصفاة في عام 2018، ولكن الصناعة التحويلية ستتمو ببطء أكبر إذا لم يتم إضافة أي مشاريع تصنيع أخرى في المستقبل القريب.

ويُتوقع أن يواصل قطاع الخدمات نموه القوي في فترة التوقعات وأن يقدو أكبر مساهم في النمو. وستستمر نسبته في الإنتاج الكلي الحقيقي بالارتفاع (الشكلان 3-1 و 4-1). وستستفيد الخدمات المالية والعقارات والنقل والاتصالات وخدمات الأعمال من مشاريع التطوير العقاري والبنية التحتية. كما يُتوقع أن تشهد التجارة والفندقة نمواً قوياً بفعل أنشطة المؤتمرات وازدياد أعداد السياح، لاسيما من دول المنطقة. وإذا انخفض النمو السكاني قليلاً كما هو متوقع، فذلك سيحد من نمو قطاع الخدمات في عامي 2017 و2018.

الشكل 3-1: مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2013 الثابتة (نقطة مئوية)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: فروقات التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسمو الاستيراد والكهرباء والماء غير المبينة في الشكل.

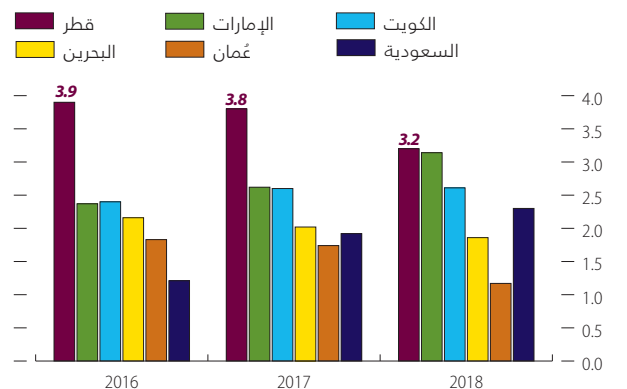
التوقعات الاقتصادية

النشاط الاقتصادي الحقيقي

يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي مقياساً بالأسعار الثابتة لعام 2013 نمواً قدره 3.9% في عام 2016 أي بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية عن معدل عام 2015. وتُعزى معظم هذه الزيادة إلى إنتاج حقل برزان للغاز الذي سيدخل مرحلة الإنتاج لاحقاً هذا العام. ويُتوقع أن يزيد هذا الحقل إنتاج الغاز المنقول بالأنابيب بنحو 21%. كما ستتمو الصناعة التحويلية لئن زيادة كميات الغاز المنتج تعطي دفعة إلى الأمام هذا العام. وسيواصل الزخم القوي في القطاعات الأخرى غير النفط والغاز بفضل الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية والنمو السكاني القوي نسبياً هذه السنة. وسيهدأ النمو الحقيقي في عامي 2017 و2018 ليصبح 3.8% و 3.2% على التوالي. وسيتم الانتهاء من توسيع طاقة حقل برزان وستدعم مصفاة "لفان2" الجديدة، المزمع أن تبدأ العمل في 2017، الناتج الهيدروكربوني خلال هذين العامين. وهي ستنتج وقود الطائرات النفاثة والنفط الغازي للاستهلاك المحلي، وتصدّر منتجات أخرى كالديزل إلى الأسواق الآسيوية. وعلى الرغم من توقع استمرار النمو القوي وعريض القاعدة للقطاعات خارج النفط والغاز، فإنه سيتباطأ في هذين العامين مع توقع وصول الإنفاق الحكومي على البنية التحتية إلى ذروته وتباطؤ النمو السكاني. وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى انخفاض معدلات النمو الحقيقي في دولة قطر، إلى أنه سيبقى أعلى منه في بقية دول الخليج في فترة التوقع (الشكل 1-1).

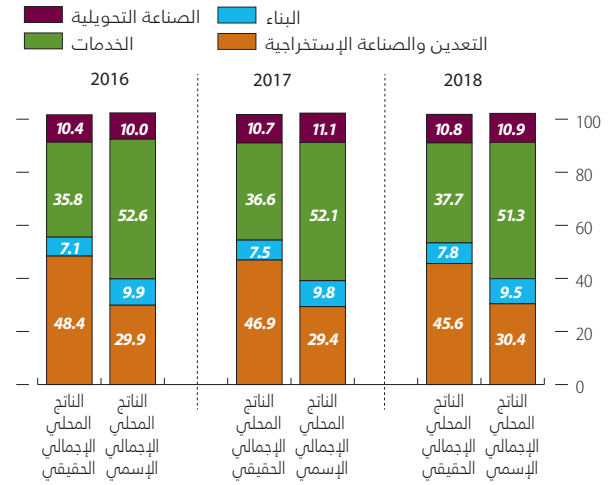
يُتوقع أن يقود قطاع البناء والتشييد النمو في دولة قطر عام 2016 حيث سينمو بنسبة 9.9% (الشكل 2-1). ولكن على الرغم من استمرار توسعه في عامي 2017 و2018، إلا أن وتيرة نموه ستتباطأ مع تغير التركيز نحو إكمال الاستثمارات القائمة وليس البدء في مشاريع بناء جديدة. ومن المتوقع أن يبدأ عمل محطة جديدة ومكاملة للكهرباء والمياه (أم الحول) عام 2017 وأن تصل طاقتها العظمى عام 2018 مما يؤدي إلى نمو قطاع المرافق. ستتمو الصناعة التحويلية بسرعة وبمعدل أدنى بقليل من 8% في عام 2016 لئن زيادة إنتاج المواد اللقيمة بفضل حقل برزان سترتد إنتاج

الشكل 1-1: نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (تغير مئوي سنوي)



ملاحظة: توقعات دولة قطر مبنية على توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018». المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أبريل 2016 (weodata/index.aspx?01/https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/ تاريخ التصفح 1 مايو 2016).

الشكل 4-1: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسوم الاستيراد والكهرباء والماء غير المبينة في الشكل.

وأسهم الارتفاع الأخير في أسعار البترول والديزل في يناير من هذا العام أيضًا في زيادة التضخم. كما أن الاتجاه مؤخرًا لاعتماد أسعار متحركة للوقود شهريًا وفقًا لصيغ حسابية معينة سيزيد الضغوط على الأسعار، لاسيما بسبب ارتفاع أسعار البنزين الملاحظ في الشهرين الماضيين. كما سيحافظ إصدار ضريبة على القيمة المضافة وإلغاء أشكال الدعم الحكومية الأخرى على الضغوط المحلية على الأسعار في المستقبل القريب. وكانت دولة قطر قد انضمت إلى اتفاقية مجلس التعاون الخليجي بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% من السعر الأساسي اعتبارًا من عام 2018، مما قد يرفع الأسعار أكثر في ذلك العام. وستبقى المصادر الخارجية للتضخم ضعيفة، لكن قد يشهد عام 2017 ارتفاعًا في أسعار السلع عالميًا (انظر فقرة أسواق السلع غير الطاقة). كما يُتوقع أن تعود أسعار النفط الدولية للارتفاع، مما يؤثر على أسعار الوقود المحلية في دولة قطر عقب تغيير آلية احتساب الأسعار وفق صيغ حسابية معينة. وأخيرًا، من الممكن أن يزيد تراجع سعر صرف الدولار -عقب ارتفاعه في عام 2015 ومطلع 2016- مستوى التضخم المستورد في عامي 2017 و2018.

التوقعات المالية

باتت التقديرات والتوقعات المالية لتقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر تتم الآن على أساس السنة التقويمية. حيث أنه اعتبارًا من عام 2016، أخذت وزارة المالية تستخدم دورة الموازنة ذات السنة التقويمية، مما سمح بإجراء مقارناتٍ مباشرة. ومع ذلك، تتبع الحسابات المالية للتقرير تصنيف الموازنة للإيرادات مما يعيق الحصول على دخل الاستثمار الذي يُفترض أن يدخل إلى خزينة جهاز قطر للاستثمار أو غيره من صناديق الدولة. وتشير أحدث البيانات، ومنها تلك التي تُظهر انخفاض أسعار النفط، إلى أنه لأول مرة منذ 15 عامًا يُتوقع حدوث عجزٍ في الموازنة في عام 2016 وبنسبة 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل فائض قدره 3.5% في عام 2015). وهذا العجز أوضح مما هو متوقع في تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في ديسمبر 2015 نظرًا لانخفاض أسعار النفط دون المتوقع وبالتالي تدني إيرادات الموازنة. ويفترض هذا التوقع أن الحكومة تخفض الإنفاق الجاري تدريجيًا وتكبح نمو الإنفاق الاستثماري دون المستويات المقررة سابقًا، وأن تحصل تخفيضاتٍ فعّالة على التكاليف في القطاع الهيدروكربوني ما يدعم التحويلات إلى الموازنة، وأن تضاف إلى الموازنة إيراداتٍ إضافية غير النفط والغاز. ولكن يطغى على تلك التدابير تقلص الإيرادات جراء تدني أسعار النفط وما صاحبه من انخفاض في دخل الاستثمار المستحق للحكومة. فدخل الاستثمار، والذي يتكون أساسًا من فائض شركة قطر للبترول، يدخل في الموازنة متأخرًا. وفي عام 2015، حافظت إيرادات الموازنة على مستواها إلى حدٍ ما بسبب ارتفاع أسعار النفط طوال عام 2014. ولكن عامل الحماية هذا سيزول في عام 2016، وسيظهر الأثر الكلي لتدني أسعار النفط التي هيبت زهاء 50% في عام 2015 واضحا على دخل الاستثمار. ويُتوقع في المستقبل أن تتقلص مدة التأخير في تدفق دخل الاستثمار إلى الموازنة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو الاسمية بنسبة 2.9% في عام 2016، ما يعكس سرعة تأثير معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر بتغير أسعار المنتجات الهيدروكربونية التي تحددها الأسواق الدولية (ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية يزيد عادة معدل نمو الناتج الاسمي ليقترّب من معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح). وبعد أن هبط سعر سلة الهيدروكربون القطرية بنسبة 50% تقريبًا في عام 2015 مقارنةً بالعام السابق، يُتوقع أن يهبط أيضاً بنسبة 25% في عام 2016. وسيسفر ذلك مباشرة عن انخفاض الدخل الناتج من قطاع الصناعة الاستخراجية وانخفاض الموارد المتدفقة إلى خزينة الدولة. وإذا عادت أسعار النفط والغاز إلى الارتفاع في عامي 2017 و2018 كما هو متوقع، سيبدأ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالنمو مجددًا (انظر الجدول 1-1).

التضخم

لقد جرى تنقيح لتوقعات تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر الصادر في ديسمبر 2015 حول معدل التضخم (1.5%)، حيث يُتوقع الآن أن يبلغ معدل التضخم السنوي مقاسًا بمقدار التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 3.4% في عام 2016 ثم يرتفع في عامي 2017 و2018. وقد ارتفع معدل التضخم بحدٍ في الأشهر الأربعة من يناير حتى أبريل 2016 ليبلغ 3.1%. وقد بات قطاع خدمات التعليم الذي كانت مساهمته في التضخم المحلي محدودة في الماضي واحدًا من العوامل الرئيسية المساهمة فيه. وليس إعلان وسائل الإعلام في شهر مايو بأنه يُتوقع أن تزيد 55 مدرسة في دولة قطر رسومها في العام الدراسي 2016-2017 إلا إشارة إلى استمرار هذا التوجه. وعلى عكس هذا التوجه، يُتوقع أن يستقر قطاع الإيجارات مع استقرار النمو السكاني وتوافر مزيدٍ من خيارات الإسكان.

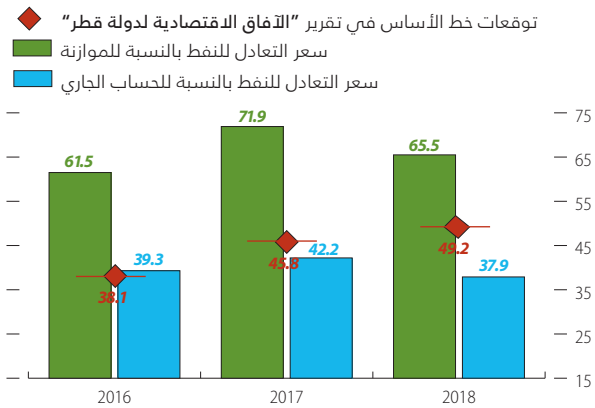
الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2016 - 2018

تصل إلى سنة كاملة، لا يعتمد الميزان المالي على أسعار النفط الحالية فحسب، بل وأيضاً على السعر في السنة التقويمية السابقة إلى حدّ ما. وتستند حسابات سعر تعادل الحساب الجاري إلى عوامل تقود الطلب على المستوردات وأسعارها، وإلى التحويلات المالية، وإلى الصادرات الأخرى غير النفط والغاز.

بالنسبة لعام 2016، كان سعرا التعادل أعلى من افتراضات أسعار خط الأساس، مما يفسر أوجه العجز المتوقعة فيهما في تلك السنة. ولكن متوسط سعر النفط لهذا العام حتى 26 مايو بلغ 37.6 دولارا لبرميل خام برنت، وهو أدنى بقليل من توقعاتنا في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (38.1 دولارا).

والفارق بين سعر التعادل للنفط المتوقع وسعر التعادل للنفط من منظار الموازنة لعام 2016 كبيرٌ ويتجاوز 20 دولاراً. ومع ذلك فإن سعر التعادل للنفط في هذا التقرير أدنى بكثير مما كان متوقفاً في شهر ديسمبر بفعل ما بذلته الحكومة من جهود في الآونة الأخيرة لخفض الإنفاق. ولكن أسعار النفط تتجه صعوداً منذ أواخر يناير (وصل سعر خام برنت في 26 مايو إلى 49.7 دولاراً للبرميل) وإذا استمرت على هذا المنوال سيصبح متوسط الأسعار أعلى مما هو متوقع (انظر القسم المتعلق بأسواق الطاقة والسلع).

الشكل 5-1: سعر التعادل وسعر السوق للنفط في سيناريوهات مختلفة (دولار أمريكي/البرميل)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

ويتوقع هذا التقرير أن تحقيق التوازن في الحساب الجاري يقتضي أن ترتفع أسعار النفط بأكثر قليلاً من دولار واحد فقط من السعر المتوقع للعام، ونظراً للمستجدات الأخيرة قد يصبح ميزان الحساب الجاري موجباً. وتستند توقعات هذا التقرير إلى توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأسعار النفط والغاز والتي هي في مستوى وسطي مقارنةً بالتوقعات الأخرى لعام 2016 في حين تقع في أدنى التوقعات لعامي 2017 و2018 (انظر القسم الخاص بالتوقعات التوافقية للنفط والغاز).

وبما أن التوقعات تشير إلى أسعار منخفضة للنفط لعام 2016، ستتقلص الفوائض المالية للشركات الهيدروكربونية ودخل الاستثمار الذي ستحصل عليه الحكومة في عام 2017. ويؤدي فقدان هذا الدخل إلى رفع سعر التعادل التقديري من منظار الموازنة إلى 71.9 دولاراً في عام 2017 أي

ومن المتوقع أيضاً أن يبقى الميزان المالي في عجز في العامين 2017 و2018 وإن كان تخفيض النفقات والارتفاع المعتدل في أسعار المواد الهيدروكربونية سيخفف من حدته مقارنةً بعام 2016.

ميزان المدفوعات

يُتوقع أن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام 2016 عجزاً بسيطاً بنسبة 0.4 من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يرجح حدوث فائض معتدل في عامي 2017 و2018. والسببان الرئيسيان لذلك هما اعتماد دولة قطر على الصادرات الهيدروكربونية والأسعار المنخفضة المتوقعة في عام 2016. وسيدعم الارتفاع المتوقع في أسعار النفط عالمياً في عامي 2017 و2018 نمو الصادرات. وقد يشهد الطلب على المستوردات مزيداً من التراجع مع انخفاض الاحتياجات من التجهيزات الرأسمالية، ولكن ينبغي له أن يواصل الحصول على دعم من الطلب على المواد ومن الطلب على الاستهلاك للسكان المتزايدين باستمرار.

ومع انخفاض ميزان الحساب الجاري، ستتقلص أيضاً التدفقات الرأسمالية والمالية الخارجة. ونظراً لنقص السيولة النقدية، فإن الأنشطة المستمرة التي تنفذها الحكومة والمصارف لجمع الأموال في الخارج ستزيد الالتزامات الخارجية.

المخاطر

نظراً لاعتماد دولة قطر على الأنشطة الهيدروكربونية، تُعتبر أسعار النفط من العوامل الرئيسية التي قد تؤثر على التوقعات الاقتصادية، لأن الأسعار قد تراجعت في عام 2015 وبقى التكهّن بها غير مؤكدٍ إلى حدّ بعيد (انظر القسم الخاص بالتوقعات التوافقية للنفط والغاز). وإذا ارتفعت الأسعار أسرع مما هو متوقع في هذا التقرير، سيشهد نمو الدخل الاسمي المتحقق فضلاً عن الميزانين المالي والخارجي نتائج أفضل. أما إذا كانت أدنى من التوقعات، فسيُكبح الانتعاش في نمو الدخل الاسمي، ويمكن أن يتدهور الميزان المالي بحدّة أكبر، وقد يحدث عجزٌ في ميزان المدفوعات الخارجية.

ويعد سعر "التعادل" للنفط، منظوراً إليه من منظرين، مقياساً مفيداً لتقدير أثر أسعار النفط على النتائج المهمة للنشاط الاقتصادي. فمن منظار الموازنة العامة، وعند مستويات معينة من الناتج الهيدروكربوني والإنفاق الحكومي والإيرادات المالية غير الهيدروكربونية، هو السعر الذي يحقق إيرادات هيدروكربونية تضاهي العجز في القطاعات غير الهيدروكربونية. ومن منظار ميزان المدفوعات، هو السعر اللازم لتغطية تكاليف الاستيراد والعجز في تدفقات الدخل والتحويلات في الحساب الجاري، عند مستوى معين من إيرادات الصادرات غير النفط أو الغاز.

ويُظهر الشكل 5-1 سعري التعادل للنفط المقدرين بالنسبة للموازنة العامة وللحساب الجاري للفترة 2016-2018 حيث يشكل سعر خط الأساس للنفط أساس توقعات هذا التقرير. وهو يأخذ في الحسبان باقّة واسعة من القنوات تؤثر أسعار النفط من خلالها على الإيرادات المالية، ومنها أثر أسعار النفط على أسعار الغاز المتحققة ولكن بفارق زمني، دخل الاستثمار وضرية دخل شركات الهيدروكربون. كما يأخذ بعين الاعتبار التأخيرات في تحويل تلك الإيرادات إلى موازنة الحكومة. وبما أن مدة تلك التأخيرات قد

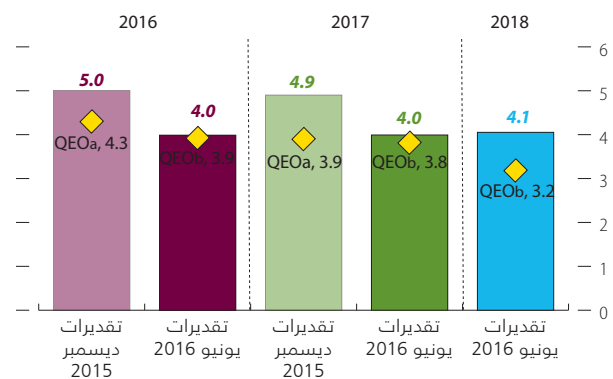
وتنطوي التوقعات على طيف واسع من الآراء بشأن أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الحقيقي. فقد ازداد الانحراف المعياري ومعامل التباين في عام 2016 قياساً بتوقعات ديسمبر 2015 (من 0.7 إلى 0.8 ومن 15.9% إلى 19.7%). وقدمت مجموعة سيتي جروب مرة أخرى أخفض التقديرات للنمو الحقيقي بواقع 2.3%، متوقعة أن يستمر الانخفاض الحاد في نشاط القطاع خارج النفط والغاز. أما أعلى التوقعات للنمو فقد جاءت من البنك الوطني الكويتي بمعدل 5.4%، وهو يتوقع أن يواصل القطاع خارج النفط والغاز نموه السريع.

ويتكرر الأمر نفسه بالنسبة لعام 2017، حيث يزداد التباين بين آراء الجهات صاحبة التوقع عما كان عليه في ديسمبر 2015. فقد أدى انخفاض أسعار النفط وما تلاه من قرارات بشأن خفض الإنفاق الحكومي تقييد السيولة المصرفية (انظر الإطار 1-2، فقرة النقد) والمزاج الاقتصادي العام إلى تشتت واسع للتوقعات. ويضاف إلى الجو السائد من عدم اليقين عوامل أخرى مثل توقيت وسرعة الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتزايد اختلاف التوقعات منذ استطلاع ديسمبر السابق، وبرزت الزيادة بدرجة أوضح في توقعات عام 2017.

ويعرض تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لأول مرة التوقعات الخاصة لعام 2018، ويقدم تحديثاً لفترة التوقع الممتدة على ثلاث سنوات. لكن القراءات المتوفرة عن عام 2018 أقل من عامي 2016 و2017، مما يجعل الاختلاف بين المتوسطات أكبر بالنسبة لهذه السنوات. وتشير التقديرات التوافقية إلى قيمة أعلى بقليل لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لعام 2018 وهي 4.1%، وقيمة مشابهة للانحراف المعياري لعامي 2016 و2017، لكن قيمة أدنى لمعامل التباين، بحدود 19.2%.

وعلى هذه الخلفية، تظهر أحدث توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر نموذجاً مختلفاً عما ظهره التوقعات التوافقية. وتشير تقديرات هذا التقرير لنمو الناتج الحقيقي لعامي 2016 و2017 أنها أدنى من توقعات ديسمبر الماضي، وهي 3.9% و3.8% على التوالي. أما تقديرات التقرير للنمو في عام 2018 فتبلغ 3.2% مما يجعل هذا التوقع أقل من وسطي

الشكل 6-1: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لنمو الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2018، (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بناء على بيانات مجمعة من تقارير ومواد أخبارية مختلفة.
QEOa = تقديرات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» ديسمبر 2015
QEOb = تقديرات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» يونيو 2016

أعلى بنحو الثلث تقريباً من السعر المفترض عند خط الأساس وهو 45.8 دولاراً.

وقد تتحقق مخاطر تسارع التضخم إذا تسارع التضخم المستورد بصورة تفوق التوقعات الحالية. فحدوث صدمة في العرض العالمي للسلع أو هبوط آخر مفاجئ في سعر صرف الدولار أو ارتفاع غير متوقع في الطلب العالمي سيزيد الضغوط على الأسعار المحلية. وقد تدفع الزيادات الأخيرة في أسعار الخدمات العامة ورفع الدعم الحكومي تدريجياً عن أسعار البترول والديزل محلياً التضخم المحلي صعوداً، خصوصاً في أشهر الصيف المقبلة. كما أن احتمال إلغاء الدعم الحكومي عن المواد الاستهلاكية الأخرى في إطار جهود الدولة الرامية إلى ترشيد الإنفاق يمكن أن يزيد التضخم في أسعار المستهلك.

وأخيراً، فقد تم تقييد شروط السيولة المحلية شيئاً فشيئاً وقد تستمر على هذا الحال. وقد تراجعت الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية والأمر نفسه ينطبق على الودائع لدى مصرف قطر المركزي، وقد يشكل التطبيع المتوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة في نهاية المطاف ضغوطاً تصاعدياً على أسعار الفائدة بالريال. وقد ارتفع سعر الفائدة بين المصارف في دولة قطر والذي بقي طوال العام الفائت مستقرًا إلى حدٍ ما عند أعلى من 0.8% بقليل إلى أكثر من 1% في يناير 2016 ليصل إلى 1.3% في نهاية مايو. وتساعد الإجراءات الرامية إلى دعم سلامة الأسواق المالية في الوقاية من المخاطر، بيد أنها ستحد أيضاً من قدرة المصارف على الإقراض (انظر الجزء الثاني، الإطار 1-2).

التوقعات التوافقية - الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

يلخص الجدول (2-1) أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة عن الأعوام 2016 و2017 و2018. وقد تم التوصل إلى رؤية توافقية لآفاق الاقتصاد القطري باعتبارها متوسطاً حسابياً لجميع التوقعات المذكورة. ويضم الجدول أيضاً متوسط التقديرات التوافقية لتقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لشهر ديسمبر 2015 وأحدث توقعات التقرير المذكور.

ومنذ تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية الصادر في شهر ديسمبر، تم تعديل التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2016 و2017 ولنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2016 باتجاه الأدنى. وبالتوازي مع ذلك، عدلت التوقعات التوافقية لمعدل التضخم لتصبح أدنى بقليل.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2016 - 2018

بقيت التقديرات التوافقية للنمو الحقيقي في دولة قطر في الفترة 2016-2018 مستقرة نوعاً ما عند 4% تقريباً. وقد خفّضت معظم جهات التوقع من توقعاتها لنمو الناتج المحلي الحقيقي للعامين 2016 و2017 على أثر تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الحقيقي من خلال خفض الإنفاق الحكومي. ويشير متوسط آخر التوقعات التوافقية المتاحة إلى أن معدل النمو الحقيقي سيبلغ 4.0% في عامي 2016 و2017، أي أدنى من التوقعات التوافقية في ديسمبر 2015 التي قدرته بحدود 5.0% و4.9% للعامين المذكورين (الشكل 6-1)، إلا أن التوقعات لعام 2018 أعلى قليلاً وتصل إلى 4.1%.

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2016 - 2018

الجدول 1-2: استطلاع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، حتى 1 مايو 2015 (%)

معدل التضخم			النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي			النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي			الجهة صاحبة التوقع
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	
..	3.0	2.9	4.5	5.3	بي إن بي باريباس (مايو 2016)
2.8	2.5	2.7	8.9	14.2	-0.1	5.3	4.8	5.0	بزنيس مونيتر إنترناشيونال (أكتوبر 2015)
..	3.0	2.7	4.5	4.5	كريدو اجريكول (مايو 2016)
..	2.0	1.0	..	21.3	0.3	..	2.3	2.3	سينتي غروب مايو 2016
5.5	4.8	4.2	..	10.5	-9.2	3.6	3.2	3.0	وحدة المعلومات الاقتصادية (مايو 2016)
..	2.5	1.7	5.2	4.1	بنك الإمارات دبي الوطني (مايو 2016)
..	4.0	3.6	..	13.1	-4.4	..	3.4	4.1	فيتش للتصنيف الائتماني (2016)
..	1.8	2.3	..	10.7	-13.8	..	3.3	3.6	بنك HSBC (مايو 2016)
..	2.8	2.4	..	9.7	4.5	..	4.8	4.1	آي إتش إس إيكونوميكس (مايو 2016)
2.5	2.2	3.0	6.7	10.3	-0.9	3.6	3.8	3.7	معهد التمويل الدولي (مايو 2016)
2.8	2.7	2.4	10.1	6.1	-7.8	2.9	3.4	3.4	صندوق النقد الدولي (أبريل 2016)
..	4.4	3.8	3.1	3.3	جبي بي مورغان سيكيوريتيز (مايو 2016)
..	2.5	2.9	3.9	4.1	وكالة موديز (مايو 2016)
..	3.0	2.4	..	11.5	8.4	..	5.1	5.4	بنك الكويت الوطني (مايو 2016)
4.0	3.8	3.3	11.0	11.0	8.1	4.5	3.7	3.6	أكسفورد إيكونوميكس (أبريل 2016)
3.4	3.0	2.5	..	14.3	-1.0	4.2	4.0	3.9	SAMBA (مارس 2016)
2.5	2.5	2.0	8.6	8.0	-6.5	4.3	4.0	3.9	ستاندرد آند بورز (مارس 2016)
..	3.2	2.4	4.8	4.5	ستاندرد تشارترد (مايو 2016)
3.4	3.0	2.7	9.1	11.7	-1.9	4.1	4.0	4.0	متوسط التوقعات التوافقية
2.8	2.9	2.6	8.9	10.8	-1.0	4.2	4.0	4.0	قيمة الوسيط
5.5	4.8	4.2	11.0	21.3	8.4	5.3	5.2	5.4	القيمة العليا
2.5	1.8	1.0	6.7	6.1	-13.8	2.9	2.3	2.3	القيمة الدنيا
1.1	0.8	0.8	1.6	3.8	6.8	0.8	0.8	0.8	الانحراف المعياري
32.2	27.1	28.3	18.0	32.7	-365.2	19.2	19.8	19.7	معامل التباين (%)
بنود أخرى:									
..	3.1	2.8	..	10.8	5.9	..	4.9	5.0	متوسط التوقعات التوافقية (ديسمبر 2015)
3.8	3.6	3.4	9.1	9.0	-2.9	3.2	3.8	3.9	توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (يونيو 2016)

... = تعني عدم توفر المعلومات المشار إليها.
بيانات مجمعة من تقارير ومواد أخبارية مختلفة.

أقل بكثير في التقديرات لعامي 2017 و2018، مما يعبر عن وجود توافق على المسار الصاعد لأسعار النفط.

وتسير توقعات هذا التقرير على المنوال الملحوظ في التقديرات التوافقية، لكن مع تراجع في النمو الاسمي أكبر من التقديرات التوافقية لأنه من المتوقع أن يشهد عام 2016 تراجعاً أكثر حدة في معامل انكماش الناتج المحلي الاسمي، نظراً لتخفيض توقعات أسعار النفط وانتقاله المفترض والسريع إلى عائدات النفط والغاز. ويرجح أن بعض المحللين افترضوا أن عائدات الغاز المسال أكثر مقاومة لهبوط أسعار النفط، مما يعني حدوث انخفاض في الإيرادات الحكومية أقل من توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر. وتوقع التقرير كذلك أن يكون متوسط أسعار النفط في عام 2016 أدنى من التوقعات التوافقية. وأن يكون معدل النمو الاسمي 9% عام 2017 وهو أيضاً أقل من التوقعات التوافقية، وأن يكون معدل النمو الاسمي لعام 2018 مشابهاً للتوقعات التوافقية لعام 2018.

توقعات التضخم، 2016-2018

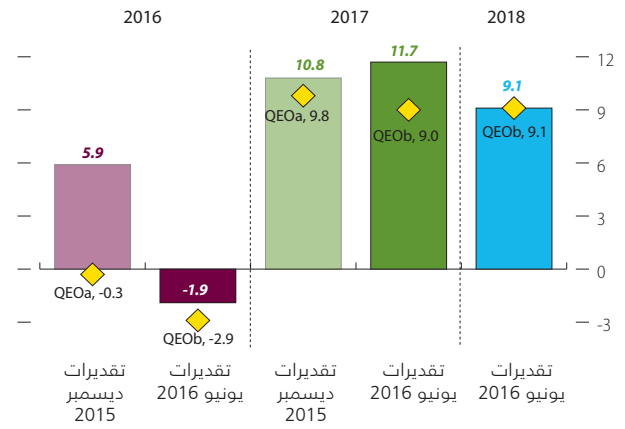
يتوقع المحللون ارتفاعاً تدريجياً في معدل تضخم أسعار المستهلك خلال الفترة 2016-2018، وذلك من 2.7% إلى 3.4% (الشكل 8-1). وتنخفض

التوقعات التوافقية لكل سنوات فترة التوقع (انظر الشكل 6-1)، وقد تم تبين السبب وراء التعديلات التي أدخلت على توقعات التقرير في مكان آخر من هذا التقرير (الإطاران 1-1 و2-1).

النمو الاسمي (2016-2017)

تشير توقعات النمو الاسمي لعام 2016 بمعظمها إلى معدلات نمو سالبة، حيث تشير التقديرات التوافقية إلى انكماش بمعدل 1.9% (الشكل 7-1)، إلا أن هذه التوقعات تظهر أعلى تباين لوحظ منذ صدور أول جدول للتوقعات التوافقية في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في يونيو 2011، إذ يرتفع الانحراف المعياري إلى 6.8 (من 4.0 في ديسمبر)، ويصل معامل التباين إلى قيمة مذهلة تبلغ 365%. وفي حين تشير معظم التوقعات إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بسبب انخفاض أسعار النفط، يتنبأ بعض المحللين انتعاشاً في أسعار النفط يكفي لدعم النمو في الناتج الاسمي (انظر التوقعات التوافقية لأسعار النفط أدناه). وبما أن أثر انخفاض أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاسمي هو تأثير عابر، ولما كان من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط في عامي 2017 و2018، فإن التوقعات التوافقية للنمو الاسمي جميعها إيجابية في هاتين السنتين وهي 11.7%، 9.1% على الترتيب. وهنالك أيضاً تشتت

الشكل 7-1: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، 2016-2018، (%)

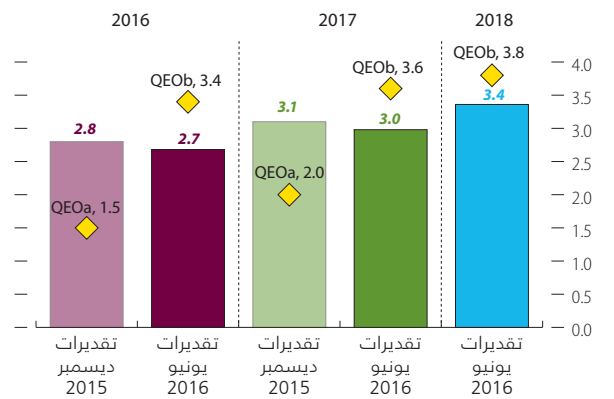


المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بناء على بيانات مجمعة من تقارير ومواد أخبارية مختلفة.
QEOa = تقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر «ديسمبر 2015»
QEOb = تقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر «يونيو 2016»

التوقعات التوافقية عن تلك الواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في ديسمبر 2015 لكل سنوات فترة التوقع. إن قوة سعر الصرف الاسمي الفعّال للدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الريال) أدت إلى كبح أسعار السلع العالمية، وربما يفسر هذه التغييرات الضعف المحتمل في نمو الطلب في ظل انخفاض أسعار النفط.

وتظهر أحدث توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر منحى مشابهاً، وإن يكن من أساس أعلى. ومن شأن زيادة أسعار الوقود والديزل بنسبة 30% في منتصف يناير 2016 وإعلان شهر أبريل عن صيغة جديدة لأسعار النفط لتحديد أسعار الوقود في المستقبل، أن يؤدي إلى دفع معدل التضخم إلى الأعلى. وأدى الرفع الجزئي للدعم، والذي بدأ في أواخر عام 2015، إلى رفع أسعار المرافق العامة (الماء والكهرباء). وأي زيادة في المستقبل ستجعل الأسعار التي يدفعها

الشكل 8-1: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر للتضخم، 2016-2018، (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بناء على بيانات مجمعة من تقارير ومواد أخبارية مختلفة.
QEOa = تقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر «ديسمبر 2015»
QEOb = تقديرات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر «يونيو 2016»

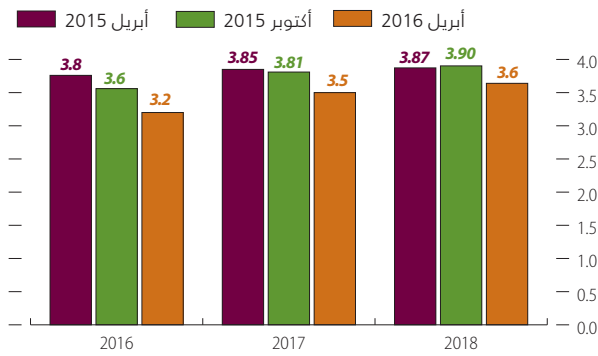
المستهلك أقرب إلى القيمة السوقية المنصرفة. ولعل احتمال صدور ضرائب جديدة، مثل «ضريبة المواد الضارة» (على المواد التي تعتبر ضارة بالأشخاص، كالتبغ والوجبات السريعة والمشروبات الغازية)، واعتماد ضريبة القيمة المضافة بمعدل ثابت يساوي 5% في عام 2018، سيزيد معدل تضخم أسعار المستهلك في قطر.

آفاق الاقتصاد العالمي

في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الذي تم نشره في أبريل 2016، قام صندوق النقد الدولي، وللمرة الثالثة على التوالي، بتخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2016 بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن تقديراته في أكتوبر 2015 (الشكل 9-1). والسبب الأساسي لهذا التخفيض في توقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2016 هو بطء الانتعاش المخيب للآمال في الاقتصاد العالمي لفترات طويلة، إثر الأزمة التي بدأت في عام 2009.

شهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في النشاط الاقتصادي في عام 2015، ما حدا بصندوق النقد الدولي لأن يخفض توقعاته لمعدلات نموها. وسيؤدي استمرار إعادة التوازن إلى الاقتصاد الصيني، لجعله اقتصاداً مستداماً يركز على المستهلك، إلى مزيد من تخفيض توقعات النمو العالمي بسبب حجم هذا الاقتصاد وتأثيره.

الشكل 9-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2016. (weodata/index.aspx/01/https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016) تاريخ التصفح 1 مايو 2016.

ونظرًا لهذا البطء، ولاحتمال حصول ركود في دورة الأعمال الطبيعية في المدى القريب، ارتفعت مستويات عدم اليقين مما يعني زيادة المخاطر المحدقة بتوقعات خط الأساس. وتنشأ هذه المخاطر عن الأزمات السياسية في بلدان كالبرازيل وفرنزويلا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وعن عدم اليقين في الاتحاد الأوروبي (حيث سيجري استفتاء في المملكة المتحدة بتاريخ 23 يونيو بشأن مغادرتها للاتحاد). وحاليًا تظهر احتمالات تراجع حصيلة النمو أكثر وضوحًا (الإطار 3-1). ومع ذلك يتوقع صندوق النقد الدولي انتعاش النمو في عام 2017 ولو بمعدلات أبطأ من التوقعات السابقة.

ويعزو صندوق النقد الدولي النسبة الأكبر من النمو إلى الأسواق الناشئة، حيث تستفيد البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره ومن المكاسب

الإطار 1-3: تزايد مخاطر التراجع يثبط التوقعات

يقدم تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» سيناريو خط الأساس (التي يضع التقرير توقعاته بناء عليها) بالإضافة إلى سيناريوهات بديلة أفضل وأساء. ولقد جرى تقليص سيناريو خط الأساس في تقرير أبريل 2016 عما ورد في تقرير أكتوبر 2015 جراء النمو العالمي المخيب للآمال في الربع الأخير من 2015. كما أن التزايد المتوقع في عوامل الخطر العالمية جعل سيناريو التراجع أكثر احتمالاً مما اعتقد سابقاً.

وتنشأ المخاطر المتزايدة على النمو العالمي عن مجموعة وافية من العوامل المترابطة التأثير. وأولها هو التحول الاقتصادي في الصين نحو اقتصاد مسافاً أكثر بالإستهلاك، والذي قاد إلى انعكاسات غير مباشرة قوية وشاملة على التجارة العالمية، وإلى انخفاض أسعار السلع، وتراجع ثقة المستثمرين. وتسبب انخفاض أسعار النفط في الضغوط المالية في البلدان المصدرة للنفط التي تلجأ إلى تخفيض الإنفاق مع تآكل احتياطات الموازنة وهذا بدوره يخفض الطلب.

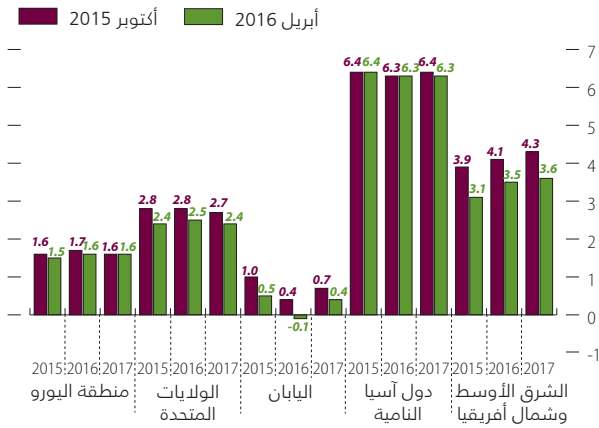
ثانياً، يؤدي التراجع في الظروف المالية العالمية، المترافق مع تخفيض

الأسواق الناشئة لاحتياطات الموازنة وتعرض البلدان المصدرة للنفط التّن لمزيد من المخاطر السيادية، إلى إضعاف توقعات النمو. ففي الاتحاد الأوروبي، يشكل خروج بريطانيا المحتمل واستمرار انخفاض معدلات التضخم إلى جانب ديون بلدان الأطراف الأوروبية، مخاوف متزايدة. ولا يزال احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو قائماً، ولكن يرجح أن تكون تداعياته ومخاطره على بقية أعضاء منطقة اليورو محدودة.

أخيراً، لا يمكن تجاهل زيادة وتيرة الهجمات الإرهابية والنزاعات في الدول المنتجة للنفط.

فإذا تحقق أي من المخاطر المذكورة أعلاه، فسيكون الوضع هو أنه في ظروف معدلات سلبية للفائدة وسياسات التيسير النقدي، لن يبق أمام البلدان هامش سياسات يسمح بمواجهة فعالة للصدمات الاقتصادية السلبية، وهذا يعني أن التباطؤ في الاقتصاد العالمي هو الأكثر احتمالاً والانتعاش والعودة إلى معدلات نمو ما قبل الأزمة صعبة المنال.

الشكل 10-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» أبريل 2016. (weodata/index.aspx/01/https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016) تاريخ التصفح 1 مايو 2016.

الاستهلاك في الإبقاء على توسع أسرع من أوروبا بيد أن صندوق النقد الدولي يتوقع حدوث تراجع تدريجي بسبب بطء نمو إنتاجية عوامل الإنتاج. وتلحظ التوقعات الخاصة بآسيا النامية استمرار النمو بثبات، مع اختلافات جزئية بين سنة وأخرى. فبسبب النمو السريع في الطبقة الوسطى الذي يزيد الاستهلاك المنزلي، يتوقع أن تسجل المنطقة الأعلى كثافة سكانية في العالم أعلى معدلات للتوسع الاقتصادي عالمياً.

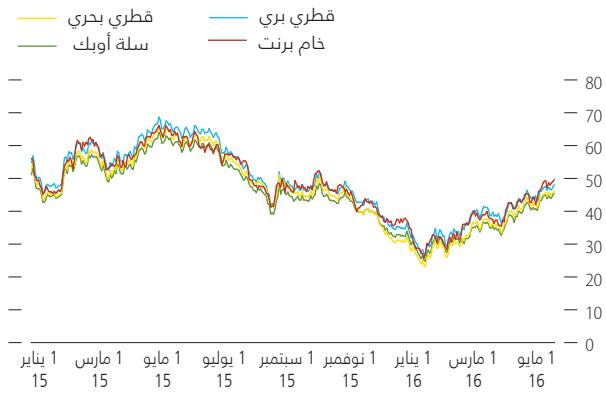
وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يزال التوقع هو تسارع النمو بمعدلات تفوق جميع المناطق الأخرى ما عدا آسيا النامية، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي تحسن ظروف البلدان المستوردة للطاقة مع الزمن. ولكن مستوى التوقعات انخفض كثيراً عما كان عليه في أكتوبر الماضي بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط وما ينجم عنه من الضغوط

المحفقة في شروط التبادل التجاري. إن تراجع الدولار عن الارتفاع الذي سجله عام 2015 - بسبب قيام الاحتياطي الفيدرالي أثناء اجتماعه المخصص لسياسات سعر الفائدة في شهر مارس بمراجعة توقعاته لجهة عدد مرات زيادة أسعار الفائدة خلال بقية السنة - سيخفف الضغط على أسعار الصرف المرتبطة بالدولار الأميركي في عام 2016. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، لقد خفض تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» معدلات النمو، فمع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية في نوفمبر ونية المملكة المتحدة إجراء استفتاء على البقاء في الاتحاد الأوروبي ورفع اليابان لمعدلات ضريبة الاستهلاك، مما يؤدي إلى تقليص حجم الطلب الكلي وبالتالي مجموع هذه العوامل يؤدي إلى تخفيض توقعات النمو في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي الفترة بعد 2017، يتوقع صندوق النقد الدولي انتعاش النمو العالمي، ولكنه يرهن ذلك بافتراضات أساسية منها نجاح الصين في توازن اقتصادها، وحدوث ارتفاع في أسعار النفط يقود إلى استعادة مصدري السلع لزخم النمو، وانتعاش الأسواق الناشئة.

لقد خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو لجميع المناطق الاقتصادية الكبرى باستثناء آسيا النامية التي أبقت توقعاتها على حالها (الشكل 10-1). ويتوقع الصندوق استمرار ضعف معدلات النمو في أوروبا في المديين المتوسط والبعيد، مخفضاً من توقعاته التي بقيت بحدود 1.5% لعام 2016 و1.6% للعامين 2017 و2018. ويرى الصندوق زيادة في النمو في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مثلاً، بينما يؤدي انخفاض الاستثمار، وضعف مكاسب الإنتاجية، وشيوخة السكان فضلاً عن الأثر التراكمي الذي يتركه الارتفاع الطويل الأمد في معدلات البطالة على المهارات، إلى تخفيض التوقعات بالنسبة لإسبانيا والبرتغال واليونان. ويبقى احتمال النمو عموماً في منطقة اليورو ضعيفاً بعد ما سماه صندوق النقد الدولي «ميراث من الأزمات» في ارتفاع مستويات الدين الخاص للعام، وتباطؤ نمو إنتاجية عوامل الإنتاج، ونقص الإنفاق الاستثماري، والتي بالتزامن مع بطء سياسات المعالجة والاضطرابات السياسية، تجعل مواجهتها صعبة للغاية. وفي الولايات المتحدة، نجحت زيادة

4-1)، وتوقع المشاركون في السوق من أصحاب النظرة الاستشرافية بأن سوق النفط سيعود إلى التوازن أواخر عام 2016 (الشكل 1-13). ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج العالمي من الوقود السائل ليخطى 1.6

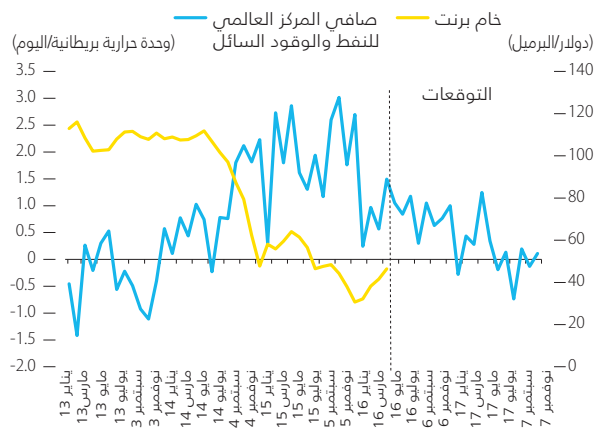
الشكل 1-12: أسعار النفط القطري والعالمي (دولار/البرميل)



مليون برميل يومياً في نهاية عام 2017، وذلك عن مستوياته المقدرة في شهر مايو (الشكل 1-14). ويتوقع أن تأتي ثلاثة أرباع الزيادة من دول أوبك التي تواصل ضخ النفط بكامل طاقتها الإنتاجية تقريباً. وسيأتي أكثر من 60% من زيادات إنتاج أوبك من منتجات التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي (وليس النفط الخام)، وأكثرها من إيران. وسيشهد الإنتاج من خارج أوبك، وعماده إنتاج الزيت الصخري الأمريكي، زيادة طفيفة فقط بسبب ثبات مستويات الإنتاج الأمريكي (الإطار 1-5).

وعلى الرغم من المخزون الضخم في العالم المتقدم، من المتوقع أن

الشكل 1-13: صافي المركز العالمي للنفط والوقود السائل (وحدة حرارية بريطانية/اليوم) وخام برنت (دولار/البرميل)



يزداد الطلب العالمي في عام 2016 بنحو 1.3 مليون برميل يومياً عن مستويات عام 2015، وسيخطى الزيادة المتوقعة في العرض العالمي بمقدار الضعف (الشكل 1-15). وسينشأ معظم الطلب في البلدان

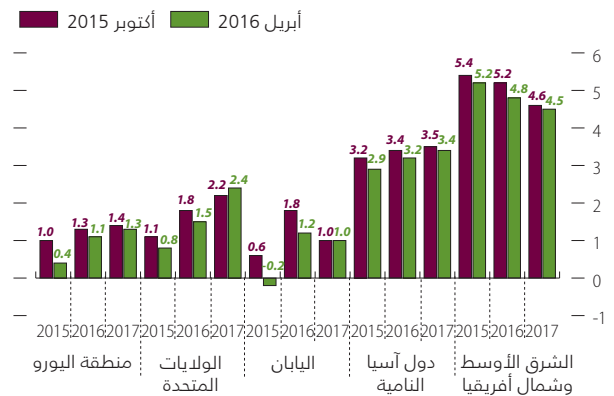
المالية في البلدان المصدرة للنفط، التي يتوقع أن يكون النمو فيها أبطأ من توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2015. من ناحية أخرى، خفض تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» معظم توقعاته الخاصة بالتضخم في الأعوام 2016 و2017 و2018 وفي جميع المناطق (الشكل 1-11) والتي عزاها إلى حد كبير لانخفاض أسعار النفط الذي يؤثر على أسعار بقية السلع كثيفة استهلاك الطاقة. ويتوقع أن يبقى التضخم في غالبية الاقتصادات المتقدمة دون المستويات التي حددها البنك المركزي لعام 2016، ليرتفع تدريجياً في العامين 2017 و2018. ففي منطقة اليورو، يتوقع أن يرتفع التضخم مستجيباً للتحفيز النقدي الذي يخلقه التيسير الكمي الذي تبناه البنك المركزي الأوروبي في السنوات القليلة الماضية. ففي اجتماعه الأخير في 10 مارس 2016، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامجه الشهري لشراء الأصول اعتباراً من شهر أبريل، وعن تنفيذ سلسلة جديدة من عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل في شهر يونيو، وخفض أسعار الفائدة بمقدار 5-10 نقاط أساسية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحسنت توقعات التضخم، رغم أنها بقيت مرتفعة قياساً ببقية المناطق الاقتصادية الرئيسية الأخرى، فهي تواصل الهبوط طوال فترة التوقع، لتصل إلى ما دون 4.5% عام 2018.

توقعات أسواق الطاقة والسلع

أسعار النفط

سجلت أسعار النفط الخام أدنى قيمة لها في الأسبوع الثالث من شهر يناير

الشكل 1-11: توقعات التضخم السنوي (%)



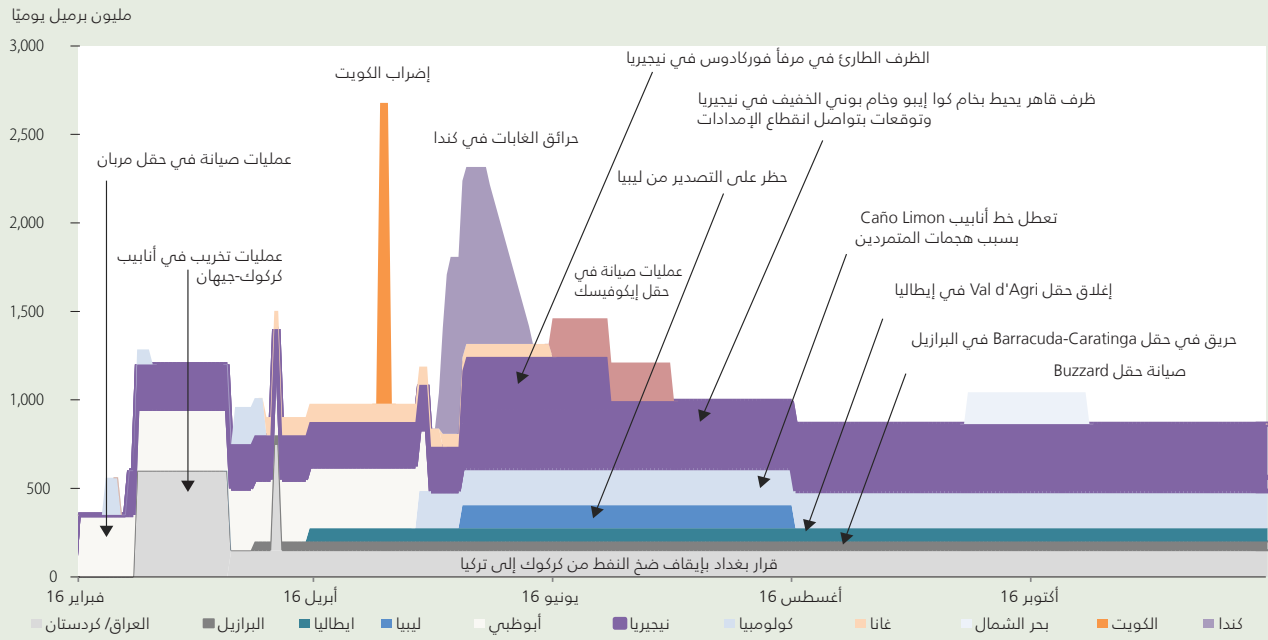
2016، عندما وصل سعر خام برنت إلى 25.8 دولار/البرميل، ووصل إلى أعلى قيمة له في عام 2016 بتاريخ 26 مايو عندما بيع بسعر 49.7 دولار/البرميل. وعلى المنوال نفسه، وصل سعر الخام البحري القطري إلى أدنى قيمة أواخر يناير مسجلاً 23.2 دولار/البرميل، وحقق أعلى قيمة له أواخر مايو بسعر 46.4 دولار/البرميل (الشكل 1-12). إن أسعار النفط الخام البحري القطري تحذو منوال أسعار خام برنت، والذي هو الأكثر اتباعاً على مستوى العالم.

ولقد حصل التصحيح في أسعار النفط العالمية بفعل الاختلاف بين العرض والطلب، وجزء منه يعود لاختلال إمدادات العرض (الإطار رقم

الإطار 1-4: اختلالات العرض رفعت الأسعار في بداية عام 2016

عن اختلالات الإنتاج كل من ليبيا (بسبب الحرب الأهلية)، ونيجيريا (تفجير أنابيب النفط)، والعراق (تفجير أنابيب النفط) والكويت (إضراب عمال النفط). ومن خارج أوبك، قامت غانا بأعمال صيانة غير مخطط لها، بينما انخفض إنتاج كندا بمقدار الخمس بسبب حرائق الغابات في ألبيرتا، وخضع إنتاج بحر الشمال لإعادة جدولة زمنية من أجل فترات صيانة عديدة.

تلاقت أساسيات العرض والطلب - وهي التي كانت السبب الرئيسي لانخفاض أسعار النفط في عام 2015 نتيجة مستويات العرض المرتفعة- بوقت أسرع مما كان متوقعا. وأدت انقطاعات الإنتاج المتزايدة إلى اختلال الإمداد الذي يتوقع المحللون أن يستمر طيلة ما تبقى من عام 2016 (الشكل في الإطار). ويأتي في مقدمة منتجي أوبك المسؤولون

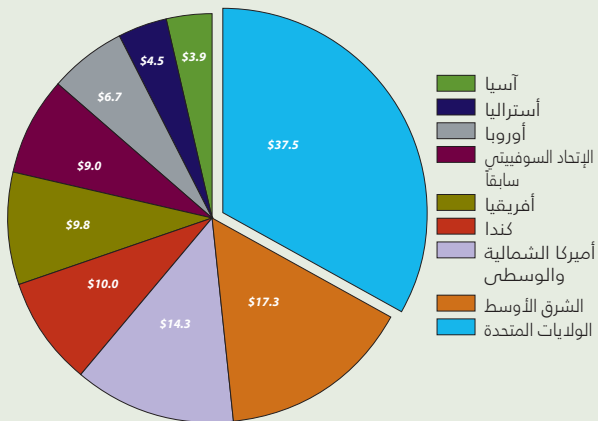


الإطار 1-5: بروز الولايات المتحدة كمنتج جديد في السوق النفطية

حلت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة محل المملكة العربية السعودية باعتبارها المنتج المرحج (الأكثر تأثيرا) في سوق النفط في العالم. لكن بما أن أغلبية شركات التنقيب عن النفط تعتمد على التمويل من المصارف والمستثمرين، فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تضيق التسهيلات الائتمانية، وأعلنت أكثر من 60 شركة نفط وغاز أمريكية إفلاسها منذ بدأ النفط مساره الهابط، ويرجح أن تحذو حذوها شركات أخرى.

وعلى الرغم من جهود منتجي النفط الأمريكيين لتقليص أعباء ديونهم عن طريق طرح جزء من أصول قيمتها 37.5 مليار دولار في السوق في الربع الأول من عام 2016 (الشكل ضمن الإطار)، ففي واقع الحال لم تنجح هذه الجهود في تأمين التمويل اللازم. وبالتالي يعهد المنتجون الأمريكيون بشكل متزايد إلى اتمام صفقات في سوق المشتقات المالية الآجلة والتي تتضمن عقودا لبيع نفطهم في فترات مستقبلية (تسليم آجل) بأسعار متفق عليها الآن وذلك من أجل ضمان إيراداتهم المستقبلية وتخفيض المخاطر المالية. وبما أن الكثير من منتجي النفط الصخري يبيعون سلفا قسما كبيرا من إنتاجهم المتوقع في عام 2017 وأن سعر النفط يقارب 50 دولارا للبرميل، وهو السعر الذي حدده كثير من المنتجين كشرط للعودة إلى مستويات الإنتاج السابقة، فإن تخفيضا ملموسا في العرض العالمي للنفط قد لا يتحقق في فترة التوقعات.

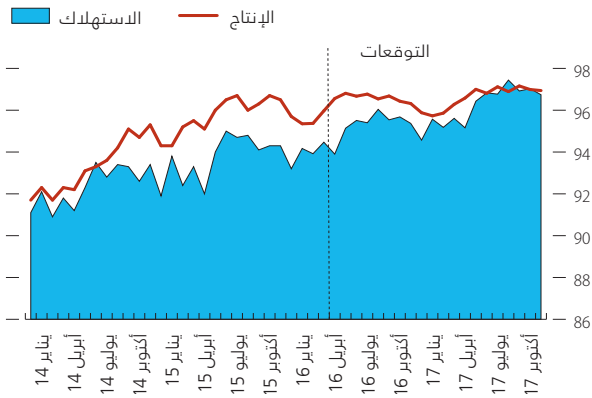
الشكل ضمن الإطار: الأصول النفطية المباعة، حسب المناطق (مليار دولار)



المصدر:

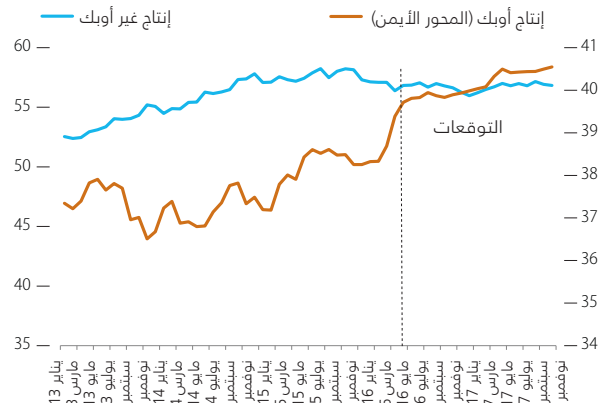
(1Derrick Pty, (<http://www.reuters.com/article/us-oil-m-a-idUSKCN0Y11RK>)

الشكل 1-16: العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل/اليوم)



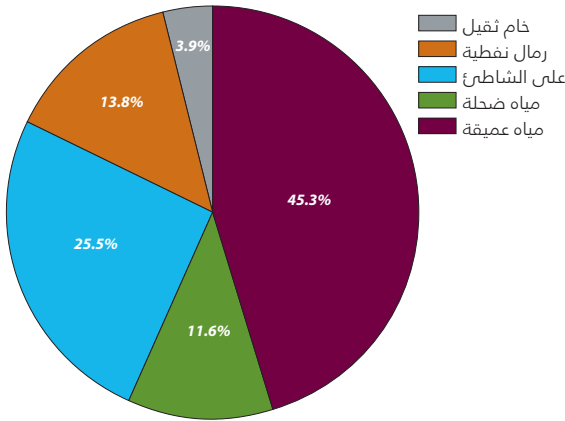
المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm) تاريخ التصفح 10 مايو 2016.

الشكل 1-14: إنتاج الوقود السائل في العالم (مليون برميل يوميا)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل، بتاريخ 10 مايو 2016.

الشكل 1-17: النفقات الرأسمالية في مشاريع النفط المتأخرة، حسب النوع



المصدر: Rystad Energy U Cube ، في 25 مايو 2016.

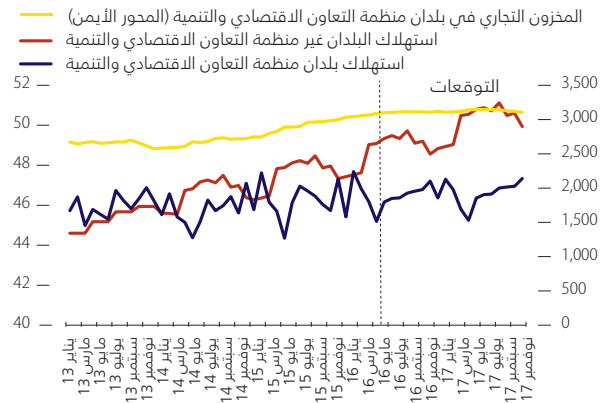
بدرجة أقل من اليقين. وتراجعت الاكتشافات الجديدة لمكامن النفط في عام 2015 إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1952 (الشكل 1-18) وهذا يعني احتمال حصول تضيق كبير في نهاية فترة التوقعات. ويقع أكثر من ثلاثة أرباع المكامن الجديدة المكتشفة عام 2015 في الولايات المتحدة، وأغلبها مصادر غير تقليدية تتصف بمعدلات تراجع سنوي عالية جداً (حيث يصل التراجع في السنة الأولى إلى 70% غالباً).

وفي الفترة 2016-2018، يتوقع أن تستثمر صناعة النفط والغاز قرابة 40 مليار دولار سنوياً في التنقيب والتقييم، وهو أقل من نصف المبلغ السنوي للفترة 2012-2014. ولكن قد تحصل زيادة في العرض من جانب دول أوبك كالسعودية والعراق وليبيا وكذلك من جانب إيران مع تخفيف العقوبات وزيادة الاستثمار. وستتأثر توقعات السوق بشدة أيضاً بالطلب المستقبلي من جانب الصين وبقية البلدان النامية في آسيا.

بتوافق كبير مع تقريرنا هذا، يتوقع تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2016 أن يصل متوسط أسعار

النامية، وفي ظلعتها الهند، بسبب النمو الاقتصادي والسكاني السريع. ويتفق معظم المحللين على أن أسعار النفط وصلت إلى القاع في مطلع 2016 ويعتقدون أنها ستواصل ارتفاعها طوال عام 2016 مع استعادة أساسيات السوق لتوازنها (الشكل 1-16). وأهم أسباب تراجع العرض العالمي هو تخفيض الإيفاق الاستثماري على تطوير النفط في العالم بمقدار 207 مليار دولار تركّز معظمها في مشاريع المياه العميقة عالية التكلفة (الشكل 1-17). وفي تقرير أسواق النفط الصادر عن منظمة أوبك في شهر مايو 2016،

الشكل 1-15: استهلاك الوقود السائل في العالم (مليون برميل يوميا)



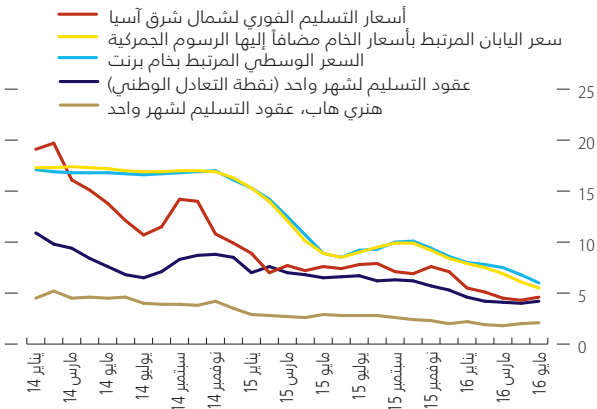
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل، بتاريخ 10 مايو 2016.

تتوقع المنظمة انخفاض إنتاج البلدان خارج أوبك بنحو 0.47 مليون برميل يومياً هذا العام. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة (التي ترى أوبك أن عرضها سينخفض بمقدار 430 ألف برميل يومياً)، يتوقع أن يحصل انخفاض أيضاً في العرض من الصين، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وكازاخستان، وكولومبيا. ويورد تقرير أسواق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر مايو 2016 أن الطلب العالمي على النفط كان يزداد بسرعة فاقت تقديرات شهر يناير، وأن الزيادات حصلت أساساً في الهند والصين وروسيا. وتتسم توقعات أسعار النفط في المدى المتوسط لعام 2017 وما بعده

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2016 - 2018

ستة أشهر). وبخصوص توزيع صادرات الغاز الطبيعي المسال، فقد تم تصدير قرابة الثلثين إلى آسيا في عام 2015 حيث تسود أسعار أعلى. لقد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية بشدة خلال الأشهر الستة السابقة بفضل فائض الإنتاج في هذا القطاع (الشكل 1-20). ولقد حافظت دولة قطر على طاقتها الإنتاجية منذ عام 2011 ولكن بدأت تظهر صادرات جديدة من أستراليا والولايات المتحدة. ولأن معظم صادرات أستراليا تذهب إلى آسيا ونظرًا لاستئناف اليابان العمل في بعض المحطات النووية، فقد سجلت الأسعار في اليابان أكبر التراجعات ولكنها لا تزال الأعلى في المنطقة. وقد انخفضت أسعار اليابان المرتبطة بأسعار الخام مضافًا إليها الرسوم الجمركية بنسبة 40.1% بين 1 نوفمبر 2015 و1 مايو 2016. أما الأسعار المرتبطة بخام هنري هاب الأمريكي فقد انخفضت بنسبة 8.5% فقط في الفترة نفسها. وتوجد أسعار أخفض عادة في الولايات المتحدة التي يباع معظم غازها بأسعار التسليم الفوري، فيما أسعار اليابان هي الأعلى لأن الغاز فيها يباع بموجب عقود آجلة طويلة المدى مرتبطة بأسعار الخام مضافًا إليها الرسوم الجمركية. وفي ظل وجود طاقة شحن فائضة والوفرة المتوقعة قريبًا في امدادات

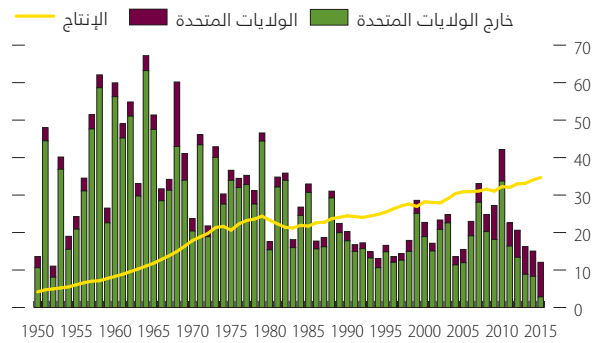
الشكل 20-1: أسعار الغاز الطبيعي المسال (دولار/وحدة طاقة حرارية بريطانية)



الغاز الطبيعي المسال، تعتمد دولة قطر إلى تطوير وتجديد سياساتها التسويقية من أجل حماية حصصها في السوق، وخاصة في معرض تفضيلها لاتفاقيات توريد طويلة الأجل لصادرات الغاز الطبيعي المسال. وبسبب تراجع جاذبية أسعار الغاز الطبيعي المسال والوفرة المتوقعة في عرضه، خفض تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2016 توقعاته لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي في عام 2016 - وهو متوسط السعر المثقل في الأسواق اليابانية والأمريكية والأوروبية - بنسبة 10.8% فيآشا بتوقعات التقرير نفسه في أكتوبر 2015. كما توقع ثبات الأسعار إلى درجة كبيرة في العامين 2017 و2018 (الشكل 1-21).

لا يزال الغاز الطبيعي يباع بأسعار أدنى من معدل سعر مكافئ الطاقة للنفط عالميًا والذي يبلغ 6 (الشكل 1-22). وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016، تذبذب الفرق بين سعر بيع النفط والغاز، وبلغ متوسط

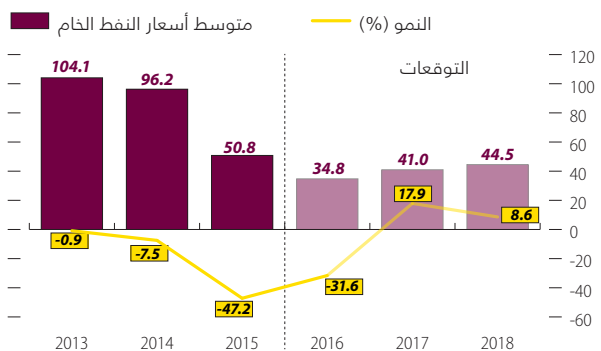
الشكل 18-1: النفط والوقود السائل: الموارد المكتشفة والإنتاج السنوي (مليار برميل)



النفط الخام عام 2016 إلى 34.8 دولارًا للبرميل، ويرتفع بنسبة 17.9% في عام 2017 ليصل إلى 41 دولارًا للبرميل ثم يرتفع 8.6% إضافية في عام 2018 ليصل إلى 44.5 دولارًا للبرميل (الشكل 1-19).

وهذه التوقعات لا تعكس أي سقوف للإنتاج أو استراتيجية لاستهداف الأسعار قد يوافق عليها اجتماع أوبك نصف السنوي في يونيو. وعلى الرغم من توقف محادثات الدوحة التي ركزت على تجميد مستويات الإنتاج في أبريل 2016 ومن الارتفاع اللاحق في الأسعار بسبب اختلالات العرض، فإن عددًا من أعضاء أوبك متحمسون لاتخاذ تدابير صارمة للحد من زيادة العرض، مما قد يؤدي إلى اتفاق من نوع ما.

الشكل 19-1: متوسط أسعار النفط الخام (دولار/البرميل)

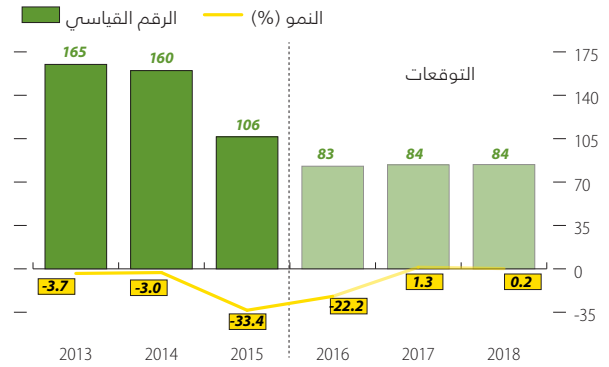


ملاحظة: المتوسط البسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس، وخام فاتح دبي.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (<https://www.imf.org/weodata/index.aspx?01/external/pubs/ft/weo/2016>) تاريخ التصفح 1 مايو 2016.

أسعار الغاز

تعتبر أسعار الغاز أكثر أهمية من أسعار النفط بالنسبة لدولة قطر لأن قيمة صادرات الغاز تفوق قيمة صادرات النفط الخام فيها. والحقيقة أن قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال في عام 2015 تجاوزت قيمة جميع المنتجات الهيدروكربونية الأخرى وشكلت قرابة 46% من إجمالي الصادرات السلعية. ونحو ربع صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال يباع بأسعار التسليم الفوري والباقية بموجب عقود مرتبطة بأسعار النفط (بتأخير قدره

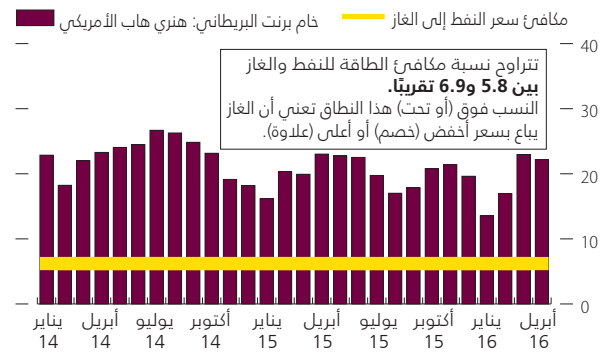
الشكل 21-1: أسعار الغاز الطبيعي (2005=100)



ملاحظة: الرقم القياسي هو متوسط السعر المتقل في الأسواق الأوروبية واليابانية والأمريكية. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي شهر أبريل 2016 <https://weodata/index.aspx/01/www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016> تاريخ التصفح 1 مايو 2016.

سعر النفط إلى سعر الغاز الطبيعي 18.9، وهو نفس المتوسط قبل سنة. وسجل أدنى قيمة له طوال ست سنوات في يناير 2016 ولكنه ارتفع فجأة مع انتعاش أسعار النفط. من المتوقع أن يستمر انخفاض أسعار الغاز الطبيعي طوال فترة التوقع نتيجة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الكثيرة المزمع ظهورها في العالم. وبسبب فائض العرض في أسواق الغاز الطبيعي المسال حتى نهاية العقد الحالي، فإن أسعار التسليم الفوري غير متوقع لها الارتفاع كثيرًا، هذا إن ارتفعت أصلاً. لقد دأبت شركات الطاقة تاريخيًا على توقيع عقود توريد مع المشتريين مدتها 25 سنة تكون بمثابة ضامن لتمويل ضخ رؤوس أموال تتجاوز 10 مليار دولار اللازمة لدعم بناء منشآت جديدة للغاز الطبيعي المسال. ولكن التغيرات الأخيرة في الأسعار منحت قوة دافعة للمشتريين الذين يتطلعون أكثر فأكثر إما إلى التفاوض على عقود طويلة الأجل أو ببساطة الشراء من أسواق التسليم الفوري. ولقد كان سعر التسليم الفوري للغاز الطبيعي المسال في مايو (2.25 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) أخفض بنسبة 42% من سعره قبل سنة. وعلى العكس من ذلك، يتوقع أن تنتعش أسعار الغاز الطبيعي المسال

الشكل 22-1: نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز



المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع في البنك الدولي (<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:785923>) - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (<http://www.eia.gov/dnav/pet/>) - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (pet_dnav) تاريخ التصفح 10 مايو 2016.

في العقود طويلة الأجل المرتبطة بأسعار النفط وأن تتخطى أسعار التسليم الفوري. ولم يجر في الأشهر الأخيرة التفاوض على عقود تصدير الغاز الطبيعي المسال القطري إلى العملاء الآسيويين، وبالتالي يرجح أن تكون الأسعار المحققة في فترة التوقع أعلى من أسعار الزبائن الآخريين.

التوقعات التوافقية للنفط والغاز

خفّض السواد الأعظم من وكالات التنبؤ توقعاته لأسعار النفط بسبب استمرار هبوطها حتى شهر يناير، إذ تراجعت التوقعات التوافقية لسعر برميل برنت بنسبة 29% لعام 2016 و18.1% لعام 2017 عن التوقعات الصادرة في شهر ديسمبر. ولكن الأسعار ارتفعت وبقوة منذ ذلك الحين، مما حفّل كثيرًا من المحللين على رفع توقعاتهم بشأن الأسعار مجددًا.

ولكن على المدى الأطول، تبقى أساسيات السوق هي القوى المحركة لأن كلاً من العرض والطلب يتعلق بالأسعار المتحققة. وتشير التقديرات إلى أن تدني الأسعار أسفر حتى شهر مايو 2016 عن إلغاء أو تأجيل مشاريع بقيمة 290 مليار دولار في شتى أرجاء المعمورة. وسيترجم هذا التخفيض في الاستثمار إلى تراجع الكميات المعروضة للتسويق، فيما يُتوقع أن يواصل الطلب توسعه. وندارًا ما تثبت صحة توقعات أسعار النفط على المدى القريب. فبسبب تعقيد مجموعة العوامل المؤثرة على تغير الأسعار على المدى القريب وعدم إمكانية التنبؤ بها غالبًا، كان متوسط خطأ التوقع المطلق كنسبة من متوسط السعر (لشهر واحد لاحق) 9% بين يناير 2014 وأبريل 2016 (الشكل 23-1).

وتنشُر مجموعة متنوعة من المؤسسات آرائها عن المسار المستقبلي لأسعار النفط والغاز (الجدول 3-1).

وتتباين توقعات الخبراء لأسعار النفط لعام 2017 تباينًا كبيرًا وربما تختلف في نهاية المطاف اختلافاً أكبر بالنسبة لعام 2018. فالفارق بين توقعات سعر برميل برنت يبلغ 47 دولارًا في عام 2017 ويمتد إلى 52 دولارًا في العام الذي يليه. وأدنى سعرٍ متوقع لبرميل برنت هو 38 دولارًا في عام 2017 و43 دولارًا في عام 2018. وتوقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للأسعار أدنى بكثيرٍ من المتوسط والوسطي التوافقيين.

ويُتوقع أن يزداد الفارق في السعر بين خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط طوال فترة التوقع. وقبل عام 2010، تم تداول خام غرب تكساس الوسيط بعلوّة على برنت. ولكن هذه العلوّة انقلبت لاحقًا مع تدفق كميات ضخمة من النفط الخام من ولاية داكوتا الشمالية وكندا إلى كوشينغ، وهو المركز التجاري الرئيسي لشحنات النفط في الولايات المتحدة. وثمة إجماعٌ بأن علوّة برميل برنت سترتفع إلى 1.13 دولارًا في عام 2017 ثم إلى 1.81 دولارًا في 2018 بعد أن كانت التقديرات تشير إلى أنها سوف تبلغ هذا العام 0.74 دولارًا. وتتوقع بعض مؤسسات التنبؤ، ومنها مصرف تورنتو دومينيون ومؤسسة جيه بي مورغان، بأن الفارق يمكن أن يُلغى أو حتى ينعكس.

أسواق السلع خارج قطاع الطاقة

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2016 - 2018

الجدول 3-1 : توقعات أسعار النفط والغاز ، 2016-2018

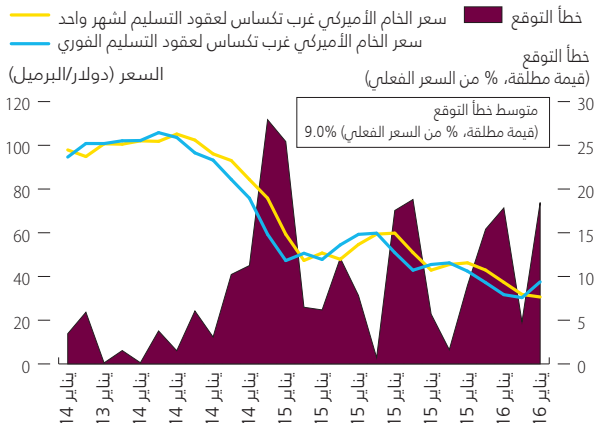
الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) الغاز الطبيعي (هنري هاب الأمريكي)			خام برنت - المملكة المتحدة			النفط (دولار للبرميل) الخام الأمريكي غرب تكساس			الجهة صاحبة التوقع
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	
	3.3	2.8	65.0	60.0	45.0	65.0	60.0	45.0	إي بي إن أمرو (مايو 2016)
			57.0	47.0	42.0	55.0	45.0	40.0	بانكو يورتوجوز دو إنفيستمنتو (مايو 2016)
			70.0	61.0	46.0	67.0	59.0	45.0	بنك أمريكا ميريل لينتتش (مايو 2016)
3.5	2.7	2.2	62.0	56.0	41.0	60.0	55.0	40.0	بنك أو نوكفا سكوتيا (مارس 2016)
	3.1	2.5		60.0	44.0		59.0	42.0	باركليز (مايو 2016)
			80.0	70.0	50.0	78.0	68.0	48.0	بيرنشتين (مايو 2016)
3.3	3.3	2.4	65.0	55.0	42.4	61.0	51.0	40.1	شركة بي إم أو كابيتال ماركيكس/تورنتو (مايو 2016)
	3.2	2.3		48.0	39.0		46.0	37.0	بي إن بي باريباس (أبريل 2016)
	2.8	2.3		57.0	46.5		57.0	46.0	بيزنيس مونيتر إنترناشيونال (أبريل 2016)
	2.9	2.5					53.8	40.0	كانتور فيتجيرالد (يناير 2016)
	3.0	2.2	63.0	53.0	41.0	63.0	53.0	40.0	شركة كابيتال إيكونوميكس (مايو 2016)
					67.3			61.3	شركة CIBC وورلد ماركيكس (نوفمبر 2015)
3.0	3.2	2.1	64.0	60.0	43.0	61.0	57.0	42.0	سي تي غروب مايو (2016)
3.0	2.5	2.3				55.0	53.0	42.0	كوكر أند بالمر (أبريل 2016)
	3.0	2.5		57.0	42.0		57.0	41.0	كوميرزبانك (مايو 2016)
3.0	2.8	2.3							كاون أند كو (يناير 2016)
			67.5	54.3	37.8	65.0	52.9	36.9	كريدي سويس (مايو 2016)
			47.5	42.5	35.5	46.5	41.5	34.5	CRISIL (مايو 2016)
				52.0	41.0		52.0	41.0	دانسكي بانك (مارس 2016)
			70.0	55.0	42.5	65.0	52.0	40.8	دويتش بنك (مايو 2016)
		2.4			38.1			38.6	دي زد بنك آي جي (أبريل 2016)
2.9	2.7	2.1				57.2	50.0	44.0	ديلويت مارس (2016)
			70.0	65.0	48.0				دي إن بي ماركيكس (مايو 2016)
			67.5	55.5	40.2	65.5	54.1	39.3	وحدة المعلومات الاقتصادية (مايو 2016)
				55.0	39.4		49.6	37.4	الإمارات دبي الوطني (فبراير 2016)
			69.3	57.5	42.2	66.3	55.0	40.4	فيرست إنيرجي كابيتال (مايو 2016)
				45.0	35.0				وكالة فيتش للتقييم الائتماني (مايو 2016)
			63.0	60.0	39.0	60.0	58.0	38.0	غولدمان ساتشز (مايو 2016)
3.5	3.0	2.3	75.0	60.0	45.0	74.0	59.0	44.0	HSBC القابضة (يناير 2016)
3.0	2.7	2.3	59.2	52.1	44.0	56.6	49.8	43.5	IHS إيكونوميكس (مايو 2016)
			95.0	85.0	54.0	90.0	82.0	50.0	إنكريمينت آي جي (مارس 2016)
			50.2	49.0	43.0				معهد التمويل الدولي (مايو 2016)
2.6	2.3	2.0	49.2	44.3	38.2	48.7	43.4	36.7	إنيسا سانابولو إس بي إي (أبريل 2016)
2.7	2.7	2.3	55.0	55.0	45.5	52.9	52.3	44.0	إيتاو يوني بانكو (مارس 2016)
			69.1	52.6	40.7	66.5	50.5	40.0	جي بي سي إنيرجي (مايو 2016)
			71.8	57.8	43.0				جيفريس (يناير 2016)
	3.0	2.3		52.0	41.1		52.0	40.4	جي بي مورغان تشيس (مايو 2016)
4.0	3.8	2.7	86.0	70.0	47.3	82.5	67.5	46.3	كي إل آر غروب (يناير 2016)
			60.0	48.0	41.0	60.0	47.0	39.0	إل بي بي ديليو (مايو 2016)
	2.9	2.4		66.0	43.0		60.0	42.0	لويدز بانك (مارس 2016)
				61.3	44.5				ماكاري (يناير 2016)
2.8	2.5	2.3	43.0	38.0	33.0				موديز (مارس 2016)
			69.5	40.5	30.0				مورغان ستانلي (فبراير 2016)
					36.0				إم بي إس كابيتال سيرفيسز (مارس 2016)
			56.0	50.5	42.8	55.0	49.0	40.8	بنك أستراليا الوطني (مايو 2016)
			56.0	48.0	38.1	54.0	46.0	36.6	ناتيكسيس (مايو 2016)
			56.1	52.2	43.5	56.0	51.7	42.5	نوميسما إنرجي (مايو 2016)
					40.0				نومورا إنترناشيونال هونغ كونغ (أبريل 2016)
				46.0	38.0		46.0	39.0	نوردويتش لاندز بانك جيرومينترال (مارس 2016)
				60.0	41.0				نورديا بانك نورج (مارس 2016)
2.3	2.1	2.0	50.4	42.5	38.4	49.8	42.1	38.0	أكسفورد إيكونوميكس (مايو 2016)
	2.3	2.1		50.5	43.2		49.3	41.0	بريستيج إيكونوميكس (مارس 2016)

الجدول 3-1 : توقعات أسعار النفط والغاز ، 2016-2018 (تابع)

الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) الغاز الطبيعي (هنري هاب الأمريكي)			خام برنت - المملكة المتحدة			النفط (دولار للبرميل) الخام الأمريكي غرب تكساس			الجهة صاحبة التوقع
2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016	
			54.0	47.5	44.0				برومسفياز بانك بي جي إس سي (أبريل 2016)
			62.0	55.0	39.0	60.0	54.0	38.0	ريفيسين بانك إنترناشيونال (مايو 2016)
			75.0	79.0	53.0	70.0	75.0	50.0	رايموند جيمس آند أسوشيتيس (مايو 2016)
	2.9	2.2		60.3	42.7		56.8	41.4	آر بي سي كابيتال ماركييتس (أبريل 2016)
				60.0	40.0				سامبا (مايو 2016)
2.9	2.8	2.5	60.0	52.5	40.0	57.0	50.0	39.5	ستاندر المملكة المتحدة (مايو 2016)
	2.8	2.5		54.0	43.0		53.0	42.0	سكوتيا بانك (أبريل 2016)
4.0	3.5	2.4	65.0	52.5	38.1	61.5	50.5	36.2	سوسيتيه جنرال (مايو 2016)
3.0	2.8	2.5	50.0	45.0	40.0	50.0	45.0	40.0	ستاندرز آند بورز (يناير 2016)
				78.0	50.0		72.0	45.0	ستاندرز تشارترد (مايو 2016)
	3.3	2.4					58.5	41.8	تي دي سيكيوريتيز (فبراير 2016)
				51.0	43.0		50.0	41.5	تومسون رويترز (مايو 2016)
	3.3	2.2		62.0	47.0		63.0	46.0	تورنتو - دومينيون بانك/تورنتو (مايو 2016)
					42.5		55.0	40.0	يو بي إس (مارس 2016)
				45.0	37.0		45.0	37.0	يونيكريديت ماركييتس آند إنفيستمننت بانكينغ (يناير 2016)
	3.0	2.3		50.7	40.5		50.7	40.3	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (مايو 2016)
			57.0	51.8	40.9	55.0	50.0	39.4	ويلز فارغو سيكيوريتيز (أبريل 2016)
			51.0	41.0	37.0	51.0	41.0	38.0	ويستباك بانكينغ (أبريل 2016)
3.1	2.9	2.3	63.0	54.9	42.1	61.2	53.7	41.4	متوسط التوقعات التوافقية
3.0	2.9	2.3	63.0	54.2	42.0	60.0	52.3	40.4	قيمة الوسيط
4.0	3.8	2.8	95.0	85.0	67.3	90.0	82.0	61.3	القيمة العليا
2.3	2.1	2.0	43.0	38.0	30.0	46.5	41.0	34.5	القيمة الدنيا
0.5	0.4	0.2	10.7	9.2	5.3	9.5	8.1	4.2	الانحراف المعياري
15.2	12.6	7.8	17.1	16.7	12.5	15.5	15.0	10.3	معامل التباين
الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)			النفط الخام ^a						
2018	2017	2016	2018	2017	2016	بنود أخرى			
			62.1	54.3	41.8	متوسط التوقعات التوافقية (خام برنت البريطاني، الخام الأمريكي غرب تكساس)			
2.6	2.5	2.1	44.5	41.0	34.8	صندوق النقد الدولي (مايو 2016)			
3.5	3.0	2.5	53.3	50.0	41.0	البنك الدولي (مايو 2016)			

a = متوسط أسعار الخام الأمريكي غرب تكساس وقاتح دبي للتسليم الفوري
ملاحظة: اللون الأزرق هي توقعات مضافة حديثاً
المصدر: بيانات مجمعة من مسوحات بلومبيرغ ورويتزر، وتقارير ومواد إخبارية مختلفة.

الشكل 23-1: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: للتسليم الفوري والعقود الآجلة

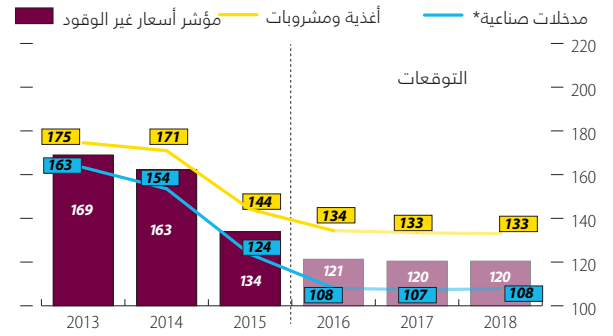


المصدر: التقديرات مستندة إلى قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm) تاريخ التصفح 10 مايو 2016.

يُتوقع أن تشهد الأسعار العالمية للسلع الأخرى خارج قطاع الطاقة استقراراً بعد تراجع مستمر منذ سنوات عدة. ومن المتوقع أن تبقى أسعار المواد الغذائية مستقرة بدرجة كبيرة طوال العامين المقبلين جراء وفرة المعروض منها وتباطؤ الطلب عليها. ويُتوقع أن يخفّض تدني طلب الصين على المواد الأسعارة لأنها تستمر في انتقالها نحو الاقتصاد القائم على المستهلك. وبحسب صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2016)، سيهبط مؤشر أسعار السلع الأخرى غير الوقود في عام 2016 بنسبة 9.4% عن عام 2015. ويُتوقع أن يتراجع المؤشر أكثر بنسبة 0.7% في عام 2017 ليبقى على حاله في عام 2018 (الشكل 24-1).

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.8% في عام 2016، و0.3% في 2017، ثم 0.3% في 2018 بسبب استمرار ارتفاع المعروض منها. كما يُتوقع تراجع أسعار المواد الصناعية والخام بنسبة 12.6% في عام 2016 و0.7% في عام 2017 قبل أن تشهد انتعاشاً

الشكل 1-24: مؤشر أسعار السلع خارج قطاع الطاقة
(100=2005)



ملاحظة : المدخلات الصناعية تشير إلى المواد الأولية الخام والمعادن.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (weodata/index.aspx/01/https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016) تاريخ التصحح 1 مايو 2016.

طفيقًا بنسبة 0.4% في 2018، ويُتوقع أن تشهد السوق عرضًا أكبر للمعادن - ويعود ذلك في جزء منه إلى الاستثمارات السابقة عندما كانت الأسعار مرتفعة - في وقت يتراجع فيه الطلب.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2015

ملخص الجزء الثاني

نما الاقتصاد القطري بالقيم الحقيقية بمعدل 3.7% كتغير سنوي في عام 2015، وحافظ إلى حد كبير على وتيرته العامة التي حققها في عامي 2013 و2014. ونجم نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 بكامله عن القطاع خارج النفط والغاز، وفي مقدمته الخدمات والبناء. وتقلص الاقتصاد بنسبة 20.6% بالقيم الاسمية مع انخفاض أسعار النفط، وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها منذ عام 2009. وهبطت حصة النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بالقيم الاسمية والحقيقية، نتيجة للتغير المستمر في تركيبة الاقتصاد العام إلى وضع أصبح فيه القطاع خارج النفط والغاز هو المهيمن على هذه التركيبة. وبلغ معدل التضخم السنوي 1.8% في عام 2015، متأثراً بغياب الضغوط التضخمية الخارجية، التي أدت إلى ضعف نمو أسعار المواد القابلة للتداول، بما في ذلك الأغذية والمشروبات، كما أسهم التباطؤ في أسعار المواد غير التجارية، مثل التعليم والخدمات الصحية، في كبح معدل التضخم لهذا العام.

هذا وقد أصدرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سلسلة جديدة للرقم القياسي لأسعار المنتج في أواخر عام 2015، وهي تحدد 15 عنصراً في سلة الأسعار، بينما كانت تحتوي على 11 عنصراً في السابق، وتتخذ عام 2013 أساساً لها. وقد أدى هبوط أسعار النفط في العالم إلى تراجع الرقم القياسي لأسعار المنتج بنسبة 37.5% عن مستواه في عام 2014. وقد شهد عام 2015 تراجعاً في كل من الميزان المالي العام والميزان التجاري والميزان الجاري عن مستوياتها في عام 2014 -متأثرة بهبوط أسعار الهيدروكربون - لكنها حافظت على تسجيل فائض. وتبين البيانات المقدمة من وزارة المالية أن الميزان المالي العام للسنة التقويمية 2015 بلغ 21.3

مليار ريال، أي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر. وتراجع الميزان التجاري لدولة قطر في عام 2015 إلى نصف قيمته في عام 2014، لكنه حافظ على فائض بنسبة 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وحقق الحساب الجاري فائضاً قدره 8.2% من الناتج الاسمي. ويرجع سبب تراجع الموازين المذكورة إلى تناقص عائدات الصادرات السلعية التي انخفضت بنسبة 39% نتيجة انخفاض أسعار الهيدروكربونات. بيد أن تراجع المستوردات في عام 2015 شكل عامل حماية ساعد الموازين على الاستمرار في تحقيق الفائض.

يقدم الجدول 1-2 ملخصاً لأحدث النتائج الأولية الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعامي 2014 و2015. وقد خضعت أرقام عام 2014 لتعديل كبير عن شهر يونيو الماضي بسبب تغيير أسعار سنة الأساس لتصبح أسعار 2013، الأمر الذي أثر كذلك على نتائج عام 2015.

الجدول 1-2: النتائج الأولية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة قطر

2015	2014	
3.7	4.1	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
-20.6	4.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
1.8	3.4	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
3.5	14.1	الفائض المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
8.2	23.5	فائض الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 2013 الثابتة.

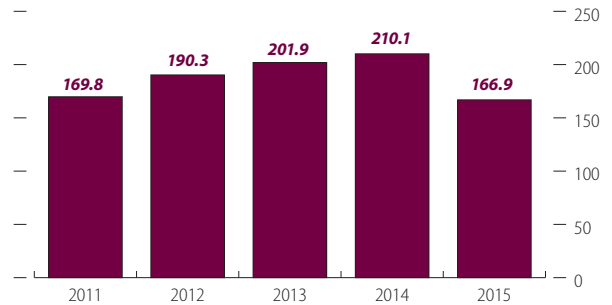
المصدر: التقديرات الدولية من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. البيانات المالية من وزارة المالية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي

التحليل الإجمالي

شهد اقتصاد دولة قطر لأول مرة منذ عام 2009 انكماشاً بالقيم الاسمية في عام 2015، حيث تراجع بنسبة 20.6% بفعل انخفاض أسعار النفط والغاز (الشكل 2-1). إلا أن نصيب الفرد من الدخل انخفض بنسبة أعلى بلغت 27.2% (حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل 71,481 دولاراً) في العام ذاته وذلك نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونمو عدد السكان بنسبة 9.2% عن السنة السابقة.

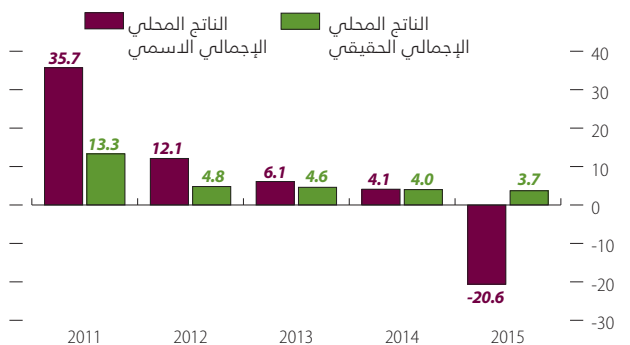
الشكل 2-1: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

نما اقتصاد دولة قطر (بالقيم الحقيقية) بنسبة 3.7% في عام 2015، محسوباً بأسعار عام 2013 الثابتة (وهي سنة الأساس التي باتت تستخدم في الحسابات القومية لدولة قطر منذ يونيو 2014)، مسجلاً بعض التباطؤ عن أدائه في السنوات الأخيرة (الشكل 2-2).

الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

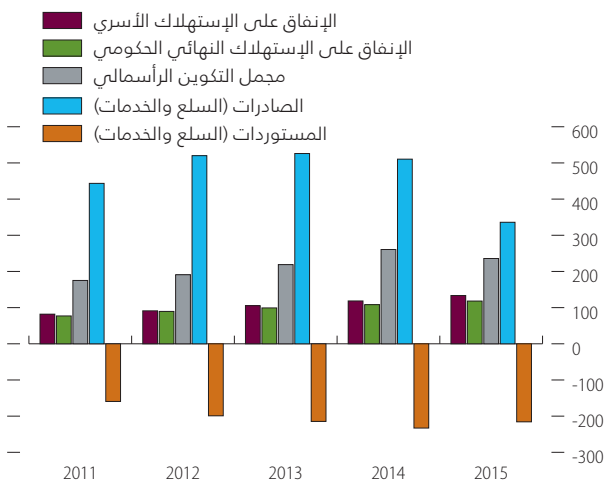
ويتأنى الفرق بين انكماش الناتج المحلي الاسمي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة انخفاض معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (وهو مقياس لأسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد) بنسبة 23.4% عن مستواه في عام 2014. فقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط

والغاز إلى انخفاض معامل انكماش الناتج في عام 2015، ما جعل الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الاسمية ينكمش بشكل أدنى بكثير من قيمته الحقيقية. أما على المستوى القطاعي، فقد كان الانخفاض الأكبر في معامل الانكماش في قطاع التعدين والصناعة الاستخراجية (43.6%) وذلك تحديداً بسبب تراجع أسعار النفط والغاز بمعدلات كبيرة وصلت إلى (47.2%) في عام 2015. وانخفض معامل الانكماش في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 24.9% نظراً لهيمنة أنشطة التكرير ومعالجة المنتجات المرتبطة بالنفط والغاز، بينما تراجع في قطاع البناء والتشييد بنسبة 2% متأثراً بتراجع أسعار المدخلات كالفلوئذ والألمنيوم، في حين سجل معامل الانكماش في قطاع الكهرباء والماء -المرتبط بالغاز الطبيعي- تراجعاً طفيفاً قدره 1.9%، لأن أسعار المدخلات غير مرتبطة بالأسعار العالمية.

أما قيمة معامل الانكماش في باقي القطاعات فقد ارتفعت، لاسيما في قطاع النقل والاتصالات (2.4%) والتجارة والمطاعم والفنادق (2.2%)، والخدمات الحكومية (2.1%)، والخدمات الاجتماعية (2.1%)، والخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (1.2%) والخدمات الأسرية (1.1%). وتحدثت الزيادة (أو النقصان) في معامل انكماش القيمة المضافة لقطاع ما عندما يزداد (أو ينقص) السعر المثقل لنتاجه الكلي بالنسبة إلى التكاليف المثقلة للسلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج. ولهذا السبب، يحتاج تفسير التغيرات على المستوى القطاعي تحليلاً مفصلاً على المستوى الجزئي للتغيرات في أسعار كافة المدخلات (المحلية والمستوردة) وكافة المخرجات المنتجة في القطاع المعني.

بلغت نسبة الصادرات -وأغلبها من النفط والغاز- 55.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بطريقة الإنفاق في عام 2015 (الشكل 2-3). وقد أدى استمرار هيمنة النفط والغاز على الصادرات إلى انخفاض حاد في حصة الصادرات الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبينما تراجع الإنفاق على الاستهلاك الأسري في الأسواق المتقدمة، شكل هذا الإنفاق قيمة ملموسة من الناتج المحلي الاسمي لدولة قطر في عام 2015 بلغت

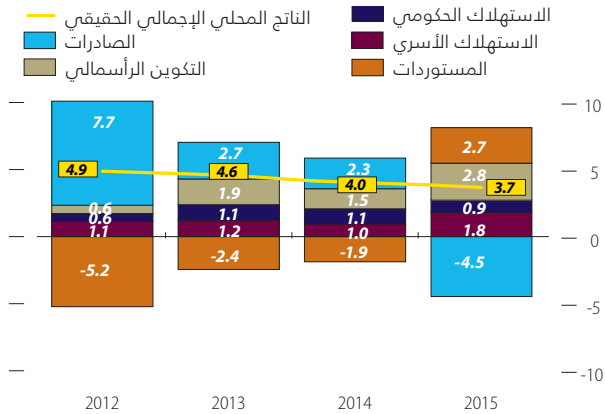
الشكل 2-3: جانب الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال قطري)



ملاحظة: تقديرات أولية لعام 2015، مجمل التكوين الرأسمالي يشتمل على تباينات إحصائية. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 4 مايو 2016.

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2015

الشكل 2-5: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق (نقاط مئوية)

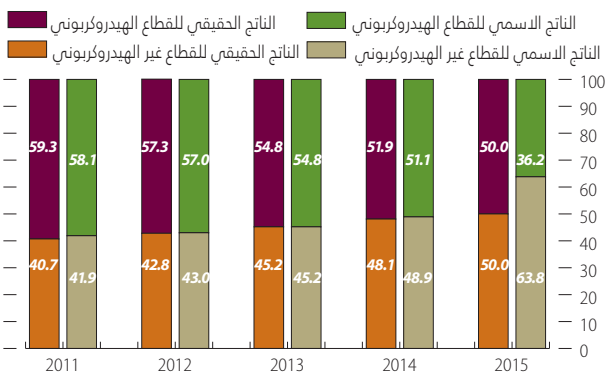


ملاحظة: تقديرات أولية لعام 2015، مجمل التكوين الرأسمالي يشمل على تباينات إحصائية. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 مايو 2016.

التنوع الاقتصادي

شهد عام 2015 تراجعاً آخر في مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الاسمية والحقيقية (الشكل 2-6). ولدى مقارنة هذه الحصص مع بعضها، نرى أن حصة الهيدروكربونات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى بكثير من حصتها بالقيم الاسمية (الأسعار الجارية)، وذلك نظراً للهبوط الحاد في أسعار الهيدروكربونات منذ أواسط عام 2014. ويقدم حساب القيم الاسمية مؤشراً بديلاً عن التركيبة المتغيرة للناتج في الاقتصاد: حيث يعكس تراجع حصة الهيدروكربون من الناتج المحلي الاسمي في عام 2015 نمو القطاع خارج النفط والغاز وانخفاض أسعار النفط والغاز إضافة إلى التراجع الطفيف في ناتج النفط.

الشكل 2-6: مساهمة الناتج الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز ضمن قطاع التعدين والصناعة الاستراتيجية المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 15 مايو 2016.

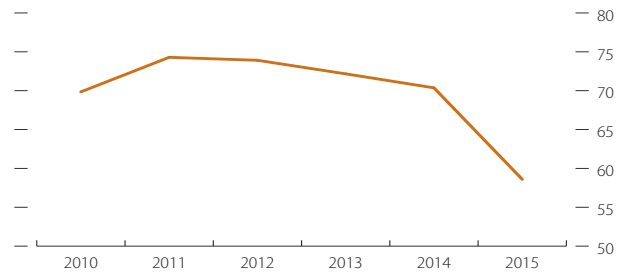
ويظهر آخر مسح للقوى العاملة، والذي يعرض البيانات حتى عام 2015، أن نسبة العمال غير المهرة وأنصاف المهرة لا تزال الأكبر في تركيبة القوة العاملة (الشكل 2-7). وعلى الرغم من أن نسبة العمال المهرة وذوي المهارات العالية شهدت تزايداً مطرداً في الفترة 2011-2014، إلا أن هذا

22% بعد أن كانت 15.5% في عام 2014، وذلك بسبب النمو السريع في هذه الفئة (بمعدل 12.6%) إضافة إلى تراجع الصادرات (بمعدل 34.2%). وبلغت نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي -وهو ثاني أكبر مكون في الإنفاق- قرابة 38.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وتضمنت الاستثمارات إنفاق مبالغ ضخمة على البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير مشاريع عقارية كبرى، إضافة إلى منشآت إنتاج المواد اللقيمة من النفط والغاز. بيد أنه ينبغي توخي الحذر في التعامل مع هذه الأرقام، لأن أخطاء الحساب في تقديرات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي متضمنة فيها (وتساوي الفرق بين التقديرات غير المصححة لجانب الإنفاق من الناتج وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء المستندة إلى الناتج).

وظلت المستوردات تشكل نسبة كبيرة من الطلب في دولة قطر في عام 2015، حيث بلغت نسبتها 44.3% من الإنفاق النهائي المحلي (الذي يشمل مجمل التكوين الرأسمالي والاستهلاك الأسري والحكومي)، ويعبر ارتفاع نسبة المستوردات عن طابع الاقتصاد الصغير المفتوح وعن ضيق قاعدة الإنتاج المحلي.

بلغ معدل الادخار الإجمالي (وهو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والاستهلاك الأسري والحكومي محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الاسمي) في دولة قطر 58.6% من الناتج المحلي في عام 2015 (الشكل 2.4)، وقد ظل هذا المعدل مرتفعاً جداً، على الرغم من انخفاضه على مدى السنوات الأربع الماضية. وهو النظير للفائض التجاري المستمر (انظر القسم الخاص بالتجارة والاحتياطي الأجنبي) ولمعدل استثمار مرتفع.

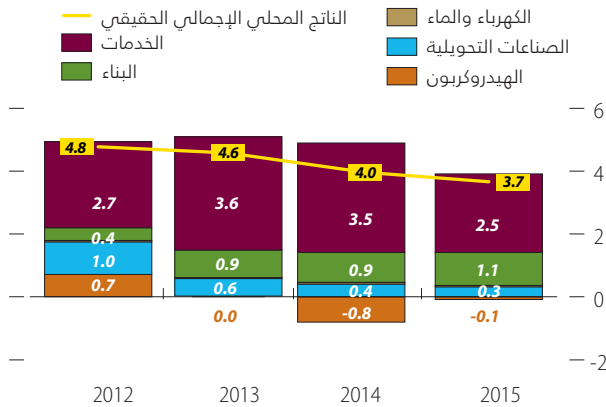
الشكل 2-4: معدل الادخار (%)



ملاحظة: تقديرات أولية لعام 2015. معامل الادخال: (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - (الاستهلاك الخاص + الإنفاق الحكومي)) / الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 4 مايو 2016.

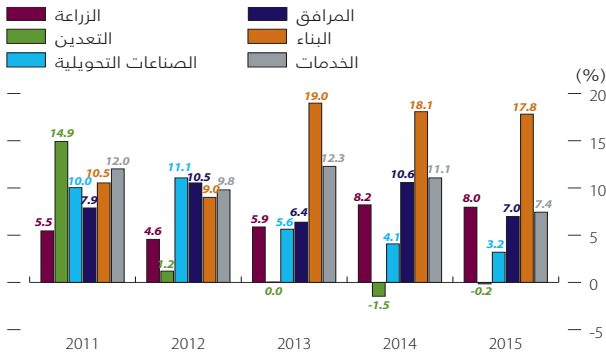
لقد كان الاستثمار هو المحرك الأكبر لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقاساً بطريقة الإنفاق ومحسوباً بالأسعار الثابتة) في عام 2015 ليحل محل الصادرات في ذلك (الشكل 2-5)، وشكلت المستوردات ثاني أكبر مساهم - والتي انخفضت بحدّة - فيها لتشغل المرتبة التي كانت عادة تشغلها الصادرات في المساهمة في نمو الناتج المحلي. أما ثالث أكبر مساهم فهو الاستهلاك الأسري الذي قفز بسرعة في السنة الماضية بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان، والتي بدأت تضعف في عام 2016، ولعلها لن تشكل بعد الآن رافعة للاستهلاك في المستقبل.

الشكل 2-8: المساهمة القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقطة مئوية)



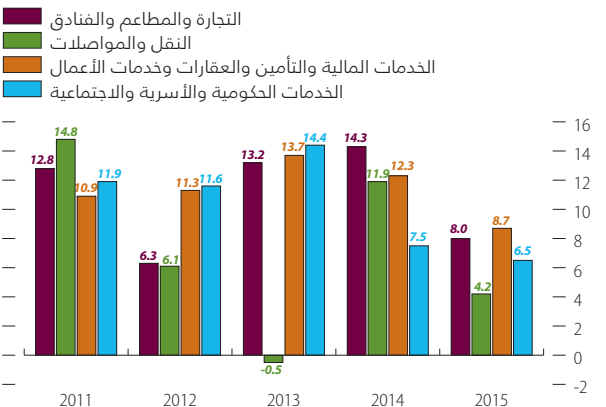
ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز ضمن قطاع التعدين والصناعة الاستخراجية قطاع الخدمات يشمل النقل والاتصالات، والتجارة والفنادق والخدمات المالية والعقارية والخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية. تم استبعاد رسوم الخدمات المصرفية المنسوبة من المخطط، والتي تمثل الفرق عن معدل النمو العام.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

الشكل 2-9: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (%)



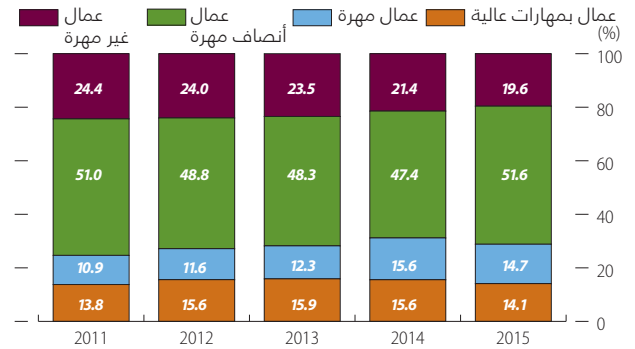
المصدر: إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: تم استبعاد رسوم الخدمات المصرفية المنسوبة، فئات الخدمات تضم: التجارة، الفنادق والمطاعم، النقل والاتصالات، الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، إضافة إلى الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية.

الشكل 2-10: نمو مكونات قطاع الخدمات (%)



ملاحظة: الناتج محسوب بأسعار عام 2013 الثابتة.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

الشكل 2-7: تركيبة مهارات العمالة غير القطرية (%)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة عام 2015، انظر الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/en/pages/default.aspx/GeneralStatistics.htm>، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

الاتجاه انعكس في عام 2015، ويعد التركيز على تشييد البنى التحتية حتى الآن في قطر سبباً في تفضيل تشغيل العمال الأقل مهارة، إذ أن الجزء الأعظم من العمال الأجانب في قطر لا يمتلكون مؤهلات تعليمية عالية (بعد الدراسة الثانوية). لكن من المثير أن نسبة العمال أنصاف المهرة وصلت إلى ذروتها في عام 2015، بينما بلغت نسبة العمال غير المهرة أعلى مستوى لها منذ بداية جمع البيانات في عام 2008. ومع ذلك، فإن نسبة العمال ذوي المهارات العالية، التي ينتظر أن تكون في طليعة الاقتصاد القائم على المعرفة، سجلت في عام 2015 نسبة 14.1%، وهي الأدنى منذ عام 2011.

مكونات القطاع غير الهيدروكربوني

مع استمرار الاتجاه الذي بدأ قبل عام مضي، قاد القطاع غير الهيدروكربوني النمو الاقتصادي لعام 2015، بتحقيقه نمواً قدره 7.8%، في ظل نمو كافة القطاعات المكونة له. وكما حصل في عام 2014، شكلت الخدمات المحرك الرئيس للنمو بمساهمتها بمقدار 2.5 نقطة مئوية (الشكل 2-8)، فيما بلغت مساهمة قطاع البناء 1.1 نقطة مئوية والصناعة التحويلية 0.3 نقطة مئوية. وشهد إجمالي ناتج النفط والغاز تراجعاً طفيفاً أدى إلى تخفيض النمو العام بمقدار 0.1 نقطة مئوية، وذلك نتيجة تراجع إنتاج النفط بصورة أساسية.

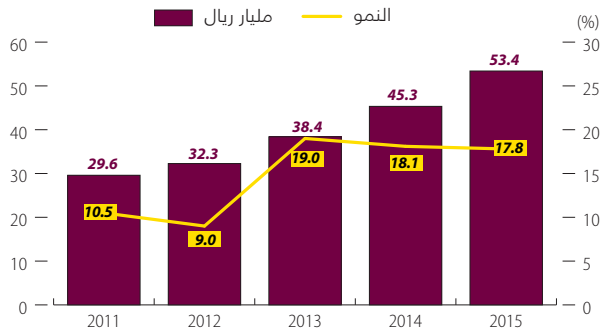
وكانت المكونات الأسرع نمواً في قطاع خارج النفط والغاز لعام 2015 هي: البناء (17.8%)، الزراعة (8%)، الخدمات (7.4%) والكهرباء والماء (7%) (الشكل 2-9)، ويبدو أن كافة القطاعات الفرعية خارج النفط والغاز سجلت نمواً أبطأ مما حققته عام 2014.

وفي قطاع الخدمات، واصلت الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نموها السريع، وإن كانت بوتيرة أبطأ، حيث نمت بنسبة 8.7% كتغير سنوي في عام 2015 (الشكل 2-10). وتم تقديم ائتمان إضافي استجابة للطلب من شركات التطوير والمقاولات العقارية العاملة على مشاريع البنى التحتية الضخمة، ما أدى إلى تسجيل نمو مرتفع في أسواق التأمين.

واتخذ نمو قطاع التجارة والمطاعم والفنادق منحى مماثلاً (بنسبة 8.0%) بسبب الزيادة الملمتة في الطاقة الاستيعابية المادية (زيادة عدد مراكز التسوق وعدد الفنادق والمطاعم). ومن المتوقع أن يسهم بدء تشغيل

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2015

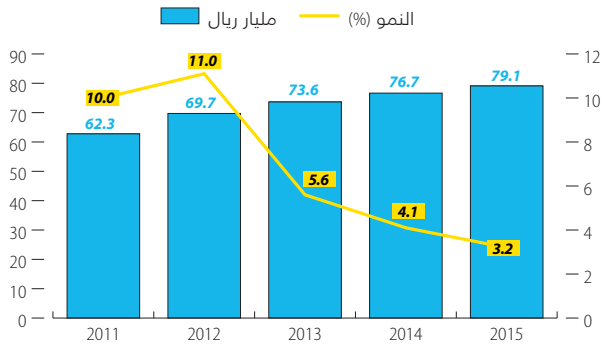
الشكل 2-12: الناتج الحقيقي لقطاع البناء



ملاحظة: الناتج محسوب بأسعار عام 2013 الثابتة. قد لا يكون ناتج جمع المكونات كل على حدة مساوياً للرقم الإجمالي بسبب فروقات التقريب.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm> ، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

المشتقات النفطية المكررة بنسبة 4.4% والمنتجات البتروكيماوية 11.8%. وحافظ النمو في إنتاج الأسمدة على تباطؤه إلى حد كبير من عام 2014، حيث حقق نمواً قدره 1.7% فقط. بالمقابل، فقد تراجع إنتاج المنتجات الصناعية الأخرى في عام 2015: حيث انخفض إنتاج المواد الكيميائية الأساسية (للاسيما البتروكيماويات ومنتجات التحويل من غاز إلى سوائل) بمعدل 8.9% كتغير سنوي، وإنتاج الفولاذ بمعدل 6.2%، نتيجة التخمّة في المعروض العالمي.

الشكل 2-13: الناتج الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية



ملاحظة: الناتج محسوب بأسعار عام 2013 الثابتة.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm> ، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

الأسعار

أسعار المستهلك

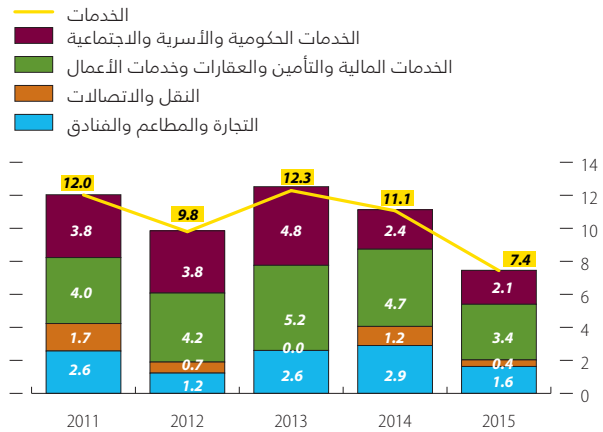
بلغ معدل التضخم العام 1.8% في عام 2015 (وهو التغير في وسطي النسبة المئوية السنوية في سلسلة مؤشر أسعار المستهلك استناداً لأسعار عام 2013). ويرجع السبب الأساسي في انخفاض المعدل إلى اعتدال التضخم المستورد في عام 2015، مما أدى إلى تغير طفيف في أسعار المواد المتداولة، كالأغذية والمشروبات، والتي يبلغ وزنها 12.6% في مؤشر أسعار المستهلك. كما ساهم التباطؤ في أسعار الفئات/ السلع غير القابلة للتداول في كبح معدل التضخم للعام 2015.

مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات في عام 2015، بإشراف الهيئة العامة للسياحة، في دعم الزيادة التي تسعى إلى تحقيقها في عدد زوار دولة قطر بنسبة 20% في السنوات الخمس المقبلة. وقد تم تسجيل زيادة في عدد الزوار إلى دولة قطر بنسبة 3.7% في عام 2015، ومعظمهم من دول مجلس التعاون الخليجي. لكن مع افتتاح 20 فندقاً جديداً في عام 2015، انخفض معدل الإشغال الفندقية إلى 71% بعد أن كان 73% في عام 2014.

وتراجع معدل نمو الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية إلى 6.5% لكن يعتبر جيداً بسبب استمرار النمو السكاني. وأخيراً، تباطأ نمو النقل والاتصالات بنسبة 4.2% بسبب توقف الإضافات الكبيرة في الطاقة التشغيلية والاعتماد على استخدام الأسطول الموجود.

شكّل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال المحرك الأساسي لنمو قطاع الخدمات في عام 2015، حيث ساهم بنحو نصف النمو الإجمالي للخدمات (الشكل 2-11). وتقدم قطاع الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية إلى حد ما ليصبح ثاني أكبر مساهم في نمو قطاع الخدمات، مسجلاً مساهمة قدرها 2.1 نقطة مئوية. وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثالثة في المساهمة في نمو الخدمات، متراجعاً عن درجة مساهمته في النمو التي حققها في عام 2014.

الشكل 2-11: مساهمة مكونات قطاع الخدمات في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للخدمات (نقطة مئوية)

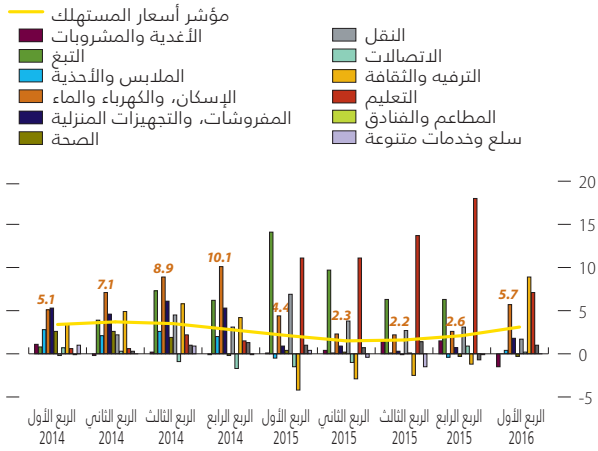


ملاحظة: الناتج محسوب بأسعار عام 2013 الثابتة. قد لا يكون ناتج جمع المكونات كل على حدة مساوياً للرقم الإجمالي بسبب فروقات التقريب.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.mdps.gov.qa/eng/index.htm> ، تاريخ التصفح 3 مايو 2016.

ونما الناتج الحقيقي لقطاع البناء بسرعة بفضل الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية في قطر، مسجلاً 17.8% (الشكل 2-12)، ومن بين المشاريع الكبيرة هنالك: مشروع «قطر ريل» والتطويرات العقارية لمدينة لوسيل. وكانت هناك ثمانية مراكز تسوق جديدة قيد الإنشاء إضافة إلى عدد كبير من الفنادق والمدارس والمستشفيات الجديدة.

ونما ناتج الصناعة التحويلية الحقيقي نمواً متواضعاً بنسبة 3.2% في عام 2015 (الشكل 2-13) نتيجة إعاقته جزئياً بفعل درجة توفر المواد اللقيمة والتي بقي حجم الإمدادات منها ثابتاً إلى حد كبير خلال العام. ومع ذلك توسع الإنتاج عبر خطوط الإنتاج التقليدي خلال العام؛ فقد نمت

الشكل 2-15: التضخم ربع السنوي (تغير سنوي، %)



المصدر: إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

إن أسعار المستهلك في دولة قطر محكومة بعدد من العوامل العالمية والمحلية، فالتضخم الخارجي، الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، اعتدل في عام 2015. وانخفضت أسعار السلع والمدخلات العالمية نتيجة تراجع الطلب، ما أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة في قطر. وأصبح التضخم المحلي المحرك الرئيسي نتيجة استمرار النمو السكاني السريع، وما يرافقه من ازدياد الطلب على السلع والخدمات. علاوة على ذلك، أدى تقليص الدعم عن الكهرباء و الماء إلى ارتفاع الأسعار في الربع الأخير من العام.

أسعار المنتج

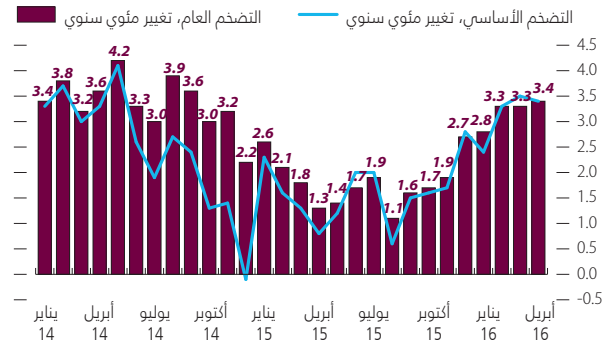
أصدرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سلسلة جديدة لمؤشر أسعار المنتج. وتعتمد السلسلة الجديدة، وأساسها عام 2013، على إطار محدث لعينات المسح وأوزان جديدة. لقد بدء باستخدام الإطار السابق لعينات المسح عام 2006، عندما كان الاقتصاد القطري أصغر بكثير مما هو عليه اليوم، وكانت تشكيلة المنتجات المصنعة محلياً أضيق بكثير.

وتحدد السلسلة الجديدة لمؤشر أسعار المنتج 15 عنصراً في سلة الأسعار، بينما كانت تحتوي على 11 عنصراً في السابق، مع ما يترافق مع ذلك من تغيير في ثقل العناصر، من أجل التعبير عن قاعدة إنتاج أكثر تنوعاً في قطر، لاسيما لجهة التراجع في ثقل فئة التعدين من 77.1% إلى 72.7%، وخفض ثقل فئة الماء والكهرباء من 1.9% إلى 0.5% وزيادة ثقل فئة الصناعة التحويلية من 21.0% إلى 26.8%. وتستند هذه التعديلات إلى المعلومات الجديدة المتوفرة من المسوحات الاقتصادية السنوية ومسوحات الأعمال ربع السنوية. لذا قد تختلف التقديرات الخاصة بكل فئة من فئات أسعار المنتج عن تلك الناتجة من إطار عينات المسح القديم.

وأعدت الوزارة تقدير مؤشر أسعار المنتج لعامي 2014 و2015 باستخدام المنهجية الجديدة، مما ساعد في خلق «جسر» بين السلسلتين القديمة والجديدة. بيد أن المقارنة مع توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر السابقة للتضخم تنطوي على بعض المشاكل، لأنها كانت تعتمد على السلسلة القديمة لمؤشر أسعار المنتج. ولكن تقرير الآفاق الاقتصادية

وبلغ معدل التضخم الأساسي (الذي يستبعد المكونات العابرة والمتغيرة للمرافق والإيجارات السكنية إضافة إلى أسعار المواد الغذائية) قرابة 1.6% وسطياً في عام 2015. و لقد تقلبت قيمة التضخم الأساسي طيلة هذا العام، حيث انخفضت في الربع الأول، وارتفعت في الربع الثاني، لتعاود هبوطها في أغسطس إلى أدنى قيمة لها في عام 2015، ثم عاودت الارتفاع حتى نهاية العام (الشكل 2-14).

الشكل 2-14: التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %)



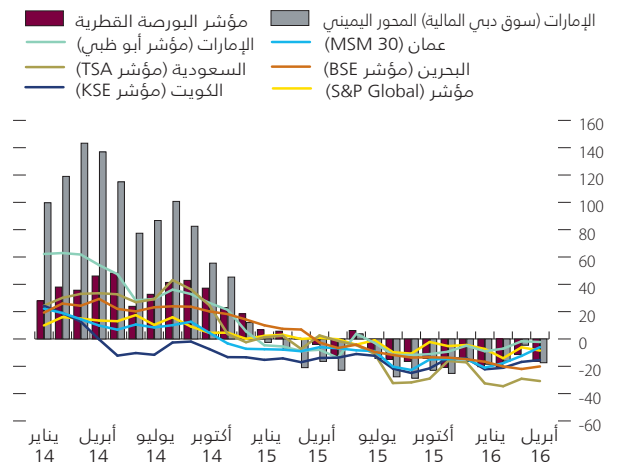
المصدر: إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: التضخم الأساسي هو التضخم العام منقوصاً منه الأغذية والمشروبات والإسكان والماء والكهرباء.

وفي الربع الأخير من عام 2015، تراجع كبح الأسعار الذي لوحظ في الأربعة الثلاثة الأولى، حيث تسارع التضخم بعد ذلك وصولاً إلى الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016، نتيجة ظهور أثر الإصلاحات التي هدفت لخفض الدعم الحكومي. ففي سبتمبر 2015 مثلاً، اعتمدت مؤسسة كهراء تعرفه جديدة للكهرباء والماء، كما رُفع الدعم عن المحروقات في أواسط يناير 2016. لقد كانت فئة التعليم، التي كان تضخم أسعارها سابقاً منضبطاً، هي المحرك الأساسي لتضخم أسعار المستهلك في عام 2015، حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 13.5% على أساس سنوي وتسارعت حتى الربع الأخير من العام، ثم انخفضت في الربع الأول من عام 2016 (الشكل 2-15). وارتفعت أسعار فئة التبغ بسرعة خاطفة لتصل إلى 9.1% كتغير سنوي في عام 2015، على الرغم من أنها لا تشكل أكثر من 0.3% من سلة أسعار المستهلك. واستمر المكون الأكثر وزناً -أي الإسكان والماء والكهرباء- في كونه المحرك للجزء الأكبر من التضخم، وإن يكن بوتيرة أضعف، وبلغت نسبة ارتفاع أسعاره 2.9% في عام 2015، متراجعة عن نسبة 7.8% المسجلة في عام 2014. ولعل استمرار ارتفاع التضخم في هذا المكون وفي مكون التعليم يرجع إلى الضغط الذي يشكله النمو السكاني على الخدمات المحلية.

سجل التضخم في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 معدل قدره 3.2% قياساً إلى الفترة نفسها من العام الماضي، والأسباب الأساسية لذلك هي تضخم أسعار فئات الترفيه والثقافة (8.9%) والتعليم (7.1%) والإسكان والكهرباء والماء (5.7%). أما فئة النقل فقد ازداد التضخم فيها بمعدل 1.8% وسطياً في الفترة نفسها، وذلك بعد رفع أسعار الوقود بنسبة 30% في منتصف يناير. ونظراً للإعلان عن تعديلات شهرية أخرى في أسعار الوقود، من المرجح أن تزداد مساهمة أسعار النقل في التضخم.

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2015

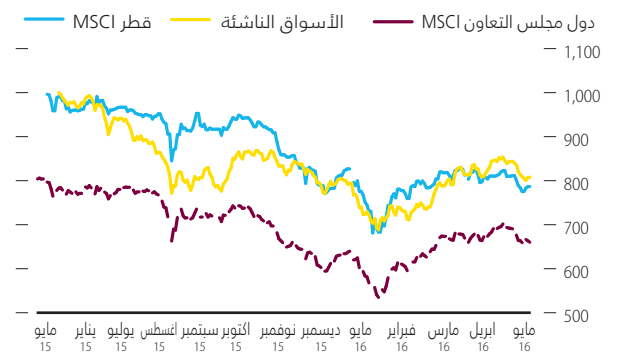
الشكل 2-17: مؤشر أسعار أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر ستاندرد أند بوز العالمي (تغير سنوي، %)



بورصة قطر بنسبة 52.3% لتصل إلى 93.7 مليار ريال، و انخفض حجم التداول بنسبة 48.1% ليصل إلى 2.3 مليار سهم في عام 2015. ولا تزال الأسهم المدرجة في بورصة قطر مرتفعة التكلفة قياساً بأسهم البورصات الأخرى في المنطقة. وحتى منتصف مايو عام 2016، سجلت نسبة سعر الأسهم إلى قيمتها الدفترية 1.5، وهي قيمة لا تتجاوزها سوى البورصة السعودية بقيمة 1.6. وبلغت نسبة سعر الأسهم إلى الأرباح في بورصة قطر 13.2 في التاريخ السابق نفسه، وهي بذلك تتفوق على كافة بورصات المنطقة.

ولا يزال أداء بورصات المنطقة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقطاعي الهيدروكربون والمالية العامة. وفي حين ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 1.7% منذ بداية العام حتى منتصف مايو 2016 (الشكل 2-18)، ارتفعت قيمة المؤشر لأسواق مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.5% إثر انتعاش أسعار النفط (ارتفع سعر خام برنت بنسبة 22.9% خلال عام حتى تاريخه). لكن مؤشر MSCI للأسواق القطرية سجل قيمة أدنى بكثير، متراجعاً بنسبة 4.5%. وسبب ذلك هو الأداء المتواضع لقطاع التمويل والذي يشكل

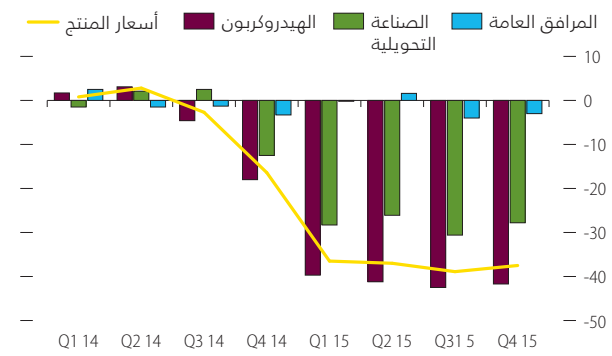
الشكل 2-18: مؤشر MSCI لأسعار الأسهم (على أساس الدولار الأمريكي)



سيستخدم التّن السلسلة الجديدة في استعراض نتائج تضخم أسعار المنتج لعام 2015.

واستناداً إلى السلسلة الجديدة، انخفض المؤشر انخفاضاً كبيراً في عام 2015 (الشكل 2-16)، حيث أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية إلى تراجع في المؤشر العام لأسعار المنتج بمقدار 37.5% عن قيمته في عام 2014. وجاء في مقدمة هذا التراجع مكونا النفط الخام والغاز الطبيعي من مؤشر أسعار المنتج لقطاع الهيدروكربون بتسجيلهما هبوطاً قدره 41.2% عن عام 2014. أما الصناعة التحويلية، التي يهيمن عليها إنتاج المشتقات البترولية المكررة والمنتجات الكيماوية الأساسية التي تعتمد على النفط والغاز كمواد لقيمة، فقد سجلت أيضاً تراجعاً كبيراً في العام نفسه، بنسبة 28.2% عن العام السابق. كما تراجعت المرافق العامة وإن يكن بمعدل أكثر اعتدالاً قدره 1.4% عن العام السابق، نظراً للاستقرار النسبي في أسعار المواد للقيمة.

الشكل 2-16: نمو مؤشر أسعار المنتج (تغير سنوي، %)



أسواق الأصول: الأسهم والعقارات بورصة قطر

كان أداء سوق الأسهم القطرية، قياساً بأدائها الضعيف في الجزء الأكبر من عام 2015، متماثلاً إلى حد ما مع متوسط الأداء المتباين للأسواق المشابهة في المنطقة. وحتى منتصف مايو 2016، سجل مؤشر بورصة قطر تراجعاً قدره 4.7% خلال عام مضى. وفي حين اتخذت بعض أسواق دول مجلس التعاون الخليجي منحى صاعداً، مثل عمان (حيث ارتفع مؤشرها بنسبة 10.4% خلال عام مضى) وايضا أبوظبي (1.9%)، فقد استمر بعضها على تراجعه، كالبحرين (تراجع مؤشر بورصتها بنسبة 8.6%) والسعودية (بنسبة 3.1%).

وبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم بورصة قطر 553.2 مليار ريال قطري في نهاية عام 2015، بعد تراجعها بنسبة 18.3% عن العام السابق. وحقق مؤشر بورصة قطر، وهو مؤشر معياري يضم اسهم عشرين شركة الأكبر والأكثر سيولة في البورصة، تراجعاً قدره 15.1% عن شهر ديسمبر 2014 (الشكل 2-17)، متخلفاً في أدائه عن مؤشر ستاندرد أند بوز العالمي الذي تراجع بمقدار 4.4%. وبعد النمو الكبير الذي شهدته حجم التداول عام 2014، من حيث قيم الأسهم وحجمها، فقد تراجعت قيمة التداول في

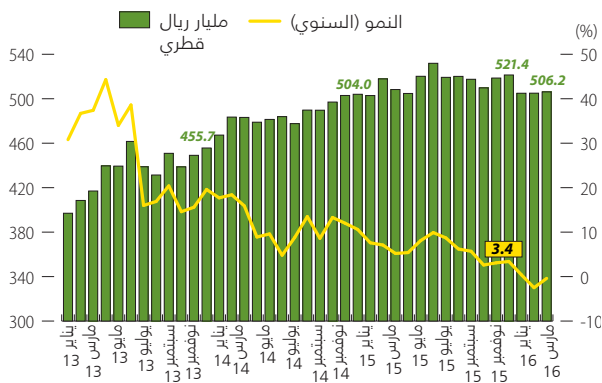
بنسبة 14.3% عن مستواها قبل عام (الشكل 2-19). ويستثنى المؤشر الصفقات التي تعتبر ذات قيم متطرفة أو تلك التي لا تعبر عن صفقات بين أطراف مستقلة (مثل نقل الملكية العقارية ضمن العائلات). كما تم تعديل المؤشر وفقاً للتغيرات الموسمية من أجل الوصول إلى تقديرات للقطاع العقاري غير التجاري.

ومع استمرار ارتفاع أسعار الأراضي والفلل السكنية، بلغ متوسط قيمة المؤشر لعام 2015 (285.5) وهو أعلى بنسبة 48.5% عن الذروة التي سجلها في أغسطس 2008 (192.2). لكن وتيرة الزيادة بدأت تتراجع بشكل ملحوظ في نوفمبر 2015، حتى أن ديسمبر شهد تراجعاً عن الشهر الذي سبقه بنسبة 5.9%.

عرض النقد

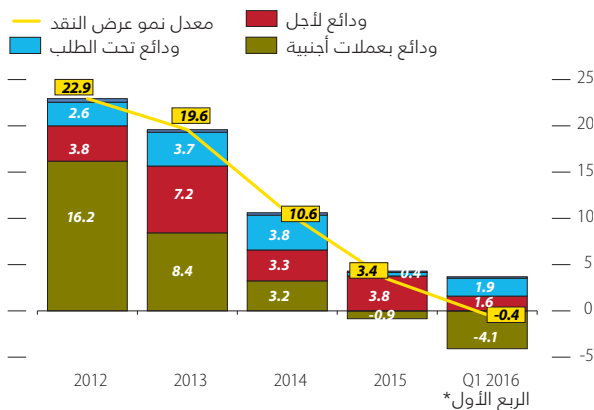
تباطأ النمو في عرض النقد - بمفهومه الواسع M2 (انظر المصطلحات في آخر النشرة) - إلى 3.4% في ديسمبر 2015، متراجعاً عن مستواه في ديسمبر 2014 وهو 10.6%، ومحافظةً بذلك على الاتجاه السائد منذ النصف الثاني من عام 2013 (الشكل 2-20)، إذ تراجع نمو عرض النقد بمقدار النصف تقريباً وذلك من 11.8% عام 2014 إلى 6.1% عام 2015. وقد تحسّن عرض النقد في عام 2015 بسبب أساسي وهو نمو ودائع

الشكل 20-2: عرض النقد (M2)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2016.

شكل 21-2: المساهمة في نمو عرض النقد (نقطة مئوية)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات النقدية الشهرية.

* يتضمن الربع الأول من عام 2016 الحسابات للبيانات حتى نهاية مارس مقارنة مع العام السابق.

جزءاً كبيراً من مؤشر MSCI للسوق القطرية (68.9 من مجمل مؤشر السوق) وأدى الهبوط الحاد السابق في أسعار النفط ومن ثم انتعاشها لاحقاً إلى حدوث تذبذبات كبيرة في مؤشر بورصة قطر، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري للعائدات اليومية 23.4% بين منتصف فبراير ومنتصف مايو 2016.

ومن بين الأسهم الخمسة والأربعين المسجلة في بورصة قطر، حققت الشركات التي تركز على خدمات النقل أعلى الأرباح في عام 2015 (مرتفعة بنسبة 4.9%)، بينما تكبدت شركات الاتصالات أكبر الخسائر (متراجعة بنسبة 33.6%).

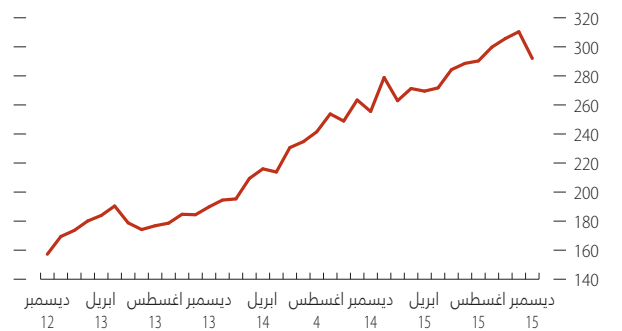
ولا تزال سوق سندات الخزينة أبطأ بكثير من سوق الأسهم، ففي حين خفض مصرف قطر المركزي إصدار سندات الخزينة إلى 2.5 مليار ريال قطري فقط طيلة عام 2015، انخفضت القيمة المتداولة لكافة سندات الخزينة على مدى عام بنسبة 70.9% لتصل إلى حدود 1.15 مليار ريال، مسجلة 15 صفقة بيع فقط.

وعلى المنوال ذاته، كانت السوق الثانوية للسندات الحكومية هزيلة، حيث كان هناك إصدار واحد مسؤول عن 30% من كافة صفقات البيع في عام 2015. وقد أصدر مصرف قطر المركزي سندات خزينة بقيمة أقل بقليل من 14 مليار ريال خلال العام، وتم تداولها 40 مرة فقط في 12 شهراً. أما في السابق، فقد سعت السلطات الحكومية إلى زيادة التعاملات بهذه الأدوات لدعم أهداف تطوير السوق المالية على نطاق أوسع، لكن في ظل شروط السيولة المشددة (انظر فقرة عرض النقد والائتمان)، خفض المصرف المركزي إصداراته تخفيضاً حاداً.

العقارات

تراجع نمو أسعار العقارات عن الوتيرة المرتفعة التي شهدتها في أواخر عام 2014، حيث تراجعت زيادة الأسعار من ذروة نمو سنوي قدرها 43% في يناير 2015 إلى ما دون 15% في ديسمبر من العام نفسه. ووفقاً لمؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي، ازدادت قيمة الصفقات في نهاية 2015 - وهو آخر تاريخ تتوفر عنه معلومات -

الشكل 19-2: مؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي



ملاحظة: يقدم مؤشر أسعار العقارات بيانات عن صفقات بيع العقارات، (بما في ذلك الأراضي والفلل السكنية والعقارات السكنية) استناداً إلى البيانات المقدمة من وزارة العدل. المصدر: مصرف قطر المركزي، على الرابط:

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/RealEstate/Pages/RealEstatePriceIndex.aspx>

تاريخ التصفح 9 مايو 2016.

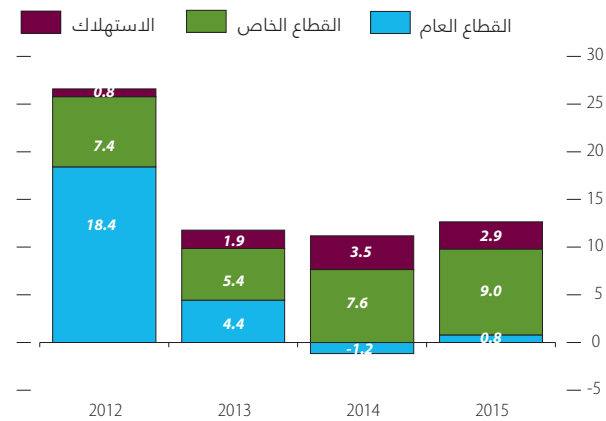
الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2015

حتى مارس 2016) زهاء ربع أموال المصارف التجارية، وهي في أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات. وسجلت ودائع غير المقيمين رقماً قياسياً. وقد سمحت زيادة ودائع العملات الأجنبية في البنوك القطرية لها بزيادة رؤوس أموالها بشروط جاذبة، لكنها تنطوي على درجة من المخاطرة في حال غيّر المستثمر الأجنبي رأيه.

الائتمان

لم ينعكس تباطؤ نمو عرض النقد في عام 2015 - جراء الانخفاض الكبير لمساهمة القطاع العام في النمو - على جانب الأصول. فقد تسارع نمو الائتمان المحلي ليصل إلى 12.7% في 2015 مقارنة مع 10% في عام 2014 (الشكل 2-23)، مع توسيع المصارف تعاملاتها مع القطاع العام والعقاري. ومع الازدياد السريع لقيمة الائتمان المقدم وزيادة الودائع ببطء، بلغت نسبة القروض إلى الودائع في المصارف التجارية 125% في الربع الأول من 2016 وهي الأعلى في المنطقة (الإطار 2-1).

الشكل 2-23: المساهمة في نمو الائتمان المحلي (نقطة مئوية)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات النقدية الشهرية.

وقد توسع نمو القروض المحلية على خلفية الطلب القوي للقطاع الخاص. وعلى عكس ما حدث في عام 2014، زادت قروض القطاع العام نتيجة زيادة قروض الحكومة المركزية التي ارتفعت في عام 2015 بنسبة 18.7% عن العام السابق رغم تراجع محفظة القروض في كلٍّ من المؤسسات الحكومية (بنسبة 0.2%) والمؤسسات شبه الحكومية (بنسبة 25%). وينتج الانخفاض بالنسبة للمؤسسات شبه الحكومية من زيادة تدقيق وزارة المالية لعمليات الاقتراض الجديدة وربما من تسهيل إجراءات خطتها الاستثمارية.

واصل الإقراض الاستهلاكي توسعه الكبير في 2015؛ وبنسبة 16.9% (الشكل 2-24)، ويعود ذلك في جزء منه إلى زيادة السكان بنسبة 9.2%. كما واصلت المصارف التجارية حملاتها الترويجية النشطة للقروض في النصف الأول من عام 2015 وربما استُخدمت الزيادة في قروضها الاستهلاكية لتمويل شراء الأصول أو إعادة تمويل الالتزامات القائمة (يمكن

القطاع الخاص (الأفراد والشركات) (الشكل 2-21). وشكلت الودائع لأجل الجزء الأكبر من نمو الودائع في عام 2015 (مرتفعاً بنسبة 6.6%)، وزادت الشركات والمؤسسات الودائع لأجل وودائع الادخار بنسبة 40.3% في عام 2015 لتعوض تراجع ودائع الأفراد (بنسبة 15.2%).

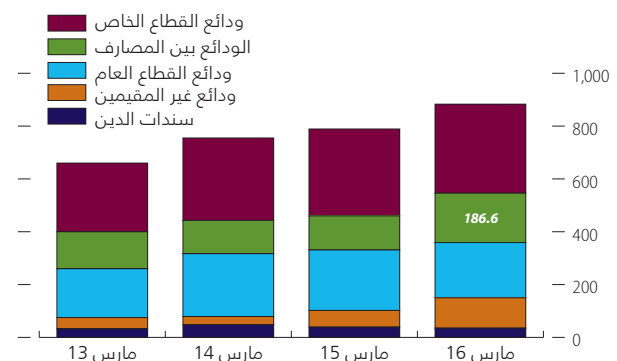
وازدادت الودائع لأجل في القطاع العام بنسبة 5%. وقادت المؤسسات الحكومية هذا النمو لترتفع الودائع لأجل بنسبة 22.3% خلال العام، كما زادت المؤسسات شبه الحكومية ودائعها بنسبة 8.6% لتعوض الانكماش في الودائع الحكومية والذي بلغ 16.2%.

ويُعزى تباطؤ نمو عرض النقد في عام 2015 إلى انخفاض ودائع العملات الأجنبية والودائع تحت الطلب في القطاع العام. فقد خفّض القطاع العام، الذي كان يحوز في ديسمبر 2015 على أكثر من 66% من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية، تلك الودائع بمقدار 19 مليار ريال قطري خلال العام. وتراجعت ودائع القطاع العام تحت الطلب بالريال القطري بنسبة 12.7% عام 2015. وتدنت عائدات الحكومة من النفط والغاز جراء هبوط أسعار النفط في 2015 (انظر فقرة حسابات المالية العامة)، وربما زاد الطلب أيضاً على مواردها من العملة الأجنبية جراء زيادة وتيرة أنشطة المشاريع. ومن المحتمل أيضاً أن تكون إعادة التوازن إلى محفظة أصول الحكومة (المشار إليها في تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2015) قد أبطت نمو الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية تحت السيطرة.

وشهد الربع الأول من عام 2016 انكماشاً نقدياً بنسبة 0.4% قياساً بالعام السابق. ويعود تراجع عرض النقد إلى سحب ودائع بالعملة الأجنبية (حيث انخفضت بنسبة 13.7%) مما خفض إجمالي النمو بمقدار 4.1 نقطة مئوية). وقد تراجع الانكماش النقدي بفعل استمرار نمو الودائع تحت الطلب (والتي ارتفعت بنسبة 8.4%)، حيث ساهمت بمقدار 1.9 نقطة مئوية في معدل نمو عرض النقد، وارتفعت الودائع لأجل بنسبة 3.5%، وبلغت مساهمتها في معدل نمو عرض النقد 1.6 نقطة مئوية (الشكل 2-21).

ومع تراجع ودائع القطاع العام خلال عام 2015، ارتفعت مساهمة الودائع بين المصارف وودائع غير المقيمين في أصول البنوك (الشكل 2-22). وشكلت الودائع بين المصارف (والتي بلغت 186 مليار ريال قطري

الشكل 2-22: مصادر أموال المصارف التجارية (مليار ريال قطري)

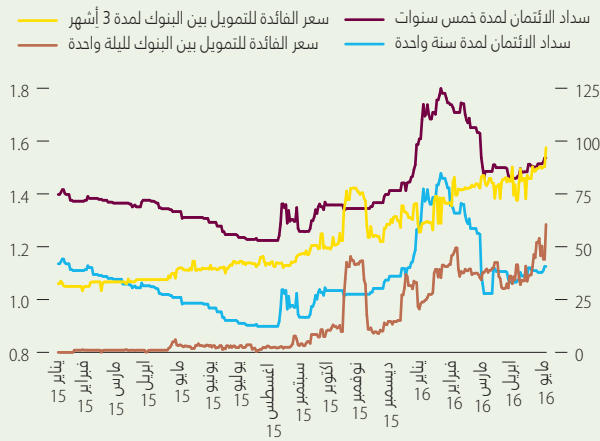


المصدر: النشرات النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي

الإطار 2-1: تضيق السيولة يؤدي إلى تكلفة أعلى لتمويل البنوك

حتى أواخر 2018 جراء مشاكل السيولة التي تواجه المصارف في دولة قطر. ولدى مصرف قطر المركزي باقّة من الأدوات لمعالجة تلك المشاكل. أولاً، يمكنه تخفيض النسب الثلاث التي يسيطر عليها تماشياً مع النسب الحالية للاحتياطي الفيدرالي وهي: سعر الفائدة على الودائع (0.75%)، وسعر الفائدة على القروض (4.5%) وسعر إعادة الشراء (4.5%). ثانياً، يمكنه مواصلة إيقاف إصدار سندات الخزينة وإعادة تعليق أذون الخزينة (بعد إيقاف أذون الخزينة مدة أربعة أشهر بدءاً من مطلع ديسمبر 2015، أصدرت في 5 أبريل 2016 أذون خزينة بقيمة 1.5 مليار ريال قطري – كانت تصدر عادة كل شهر). علاوة على ذلك، يمكنه اتخاذ إجراءات غير تقليدية أشبه ما تكون بتلك التي تتخذها المصارف المركزية الأخرى، كالشراء المباشر لسندات تجارية وقبول مطلوبات/خصوم المصارف التجارية كضمان للقروض الاستثنائية لمصرف قطر المركزي أو ضخ رأس المال في المصارف الفردية.

الشكل في الإطار



المصدر: موقع تومسون رويترز إيكون، تاريخ التصقح 24 مايو 2016

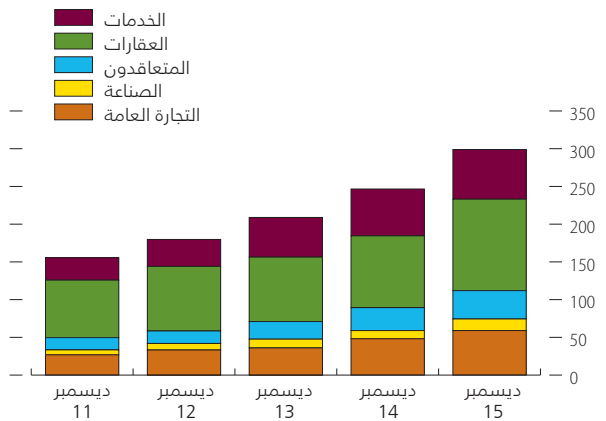
أسفر انخفاض عوائد النفط والغاز عن تراجع ودائع القطاع العام في النظام المصرفي المحلي، مما أفضى إلى نقص في السيولة النقدية وجعل البنوك تجمع الأموال في الخارج. وتراجعت ودائع المقيمين – أكبر مصادر التمويل المحلية في المصارف التجارية – بنسبة 2% في مارس 2016 مقارنة بالسنة السابقة، فيما ارتفع إجمالي القروض المحلية بنسبة 13.9%، على أساس سنوي، نتيجة زيادة طلب القطاع العقاري والقطاع العام. وقد جعل هذا النقص في التمويل المحلي صافي المطلوبات/الخصوم بالعملة الأجنبية في النظام المصرفي القطري يصل إلى قيمة 121.7 مليار ريال في مارس 2016 أي 10.7% من قاعدة أصول النظام بعد أن كانت 4% قبل عام.

ودفع نقص السيولة النقدية والمشاكل المالية معدل الفائدة البنينة بين المصارف وخيارات مقايضة العجز عن سداد الائتمان إلى الارتفاع (الشكل في الإطار). ومع وجود طلب قوي على الائتمان من القطاعين العام والخاص، سعت المصارف إلى تلبية حاجة عملائها بالقروض وسط تباطؤ نمو الودائع، ما أدى للحفاظ على ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع. وفي أبريل 2016، بلغت تلك النسبة في البنوك المحلية 130%، وهي الأعلى في الأسواق المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي الست.

وبموازاة ذلك، زادت تكاليف التمويل. وارتفع سعر الفائدة بين البنوك في قطر بحدّة مقارنة بالعام الفائت – وهو نقطة مرجعية يومية للبنوك التي تقترض أموالاً غير مضمونة من مؤسسات مالية أخرى. وفي 11 مايو، كان سعر الفائدة اليومي بين البنوك في قطر أعلى بمقدار خمسين من مما كان عليه في السعر في سنة سابقة، فيما ارتفع سعر الفائدة الفصلي بين البنوك بمقدار الثلث.

يعود سعي البنوك القطرية إلى جمع الأموال في الخارج في جزء منه إلى تراجع ودائع القطاع العام، وأيضاً إلى محاولة تلبية شروط اتفاقية بازل 3. ومن الإجراءات التنظيمية التي أعلنتها مصرف قطر المركزي مطلع عام 2014 متطلباً جديداً لنسبة القروض إلى الودائع وهي 100% بحلول نهاية عام 2017. حالياً، يتضمن جانب الودائع في النسبة المطلوبة ودائع العملاء فقط ولا يتضمن إجمالي التمويل طويل الأمد الذي بات مؤخراً المصدر الرئيسي للتمويل. و تتفاوض المصارف مع المشرعين لتعديل نسبة القروض إلى الودائع بحيث يمكن تضمين إجمالي التمويل طويل الأمد في إجمالي الودائع. ويمكن تأجيل الموعد النهائي لتحقيق هذه النسبة

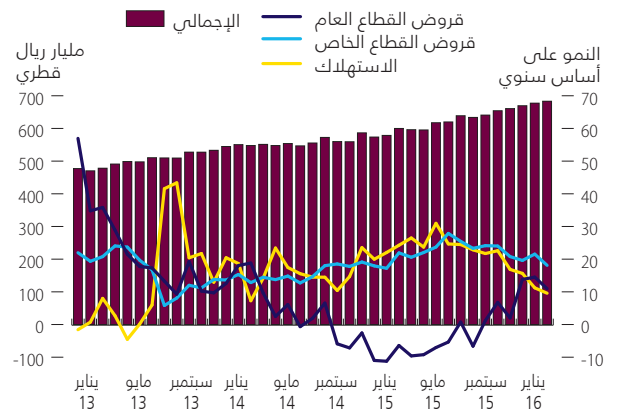
الشكل 2-25: الائتمان المقدم لقطاع الأعمال حسب القطاعات الرئيسية (مليار ريال قطري)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2016.

في عام 2015 بفعل مجموعة كبيرة من المشاريع التجارية والسكنية. كما ازدادت القروض المقدمة إلى قطاع الخدمات، وهي ثاني أكبر مكون من قروض القطاع الخاص، زيادة كبيرة لاسيما في الربع الأول من عام 2016 مع استمرار التوسع السكاني بخطى سريعة.

الشكل 2-24: نمو الائتمان (نقطة مئوية)



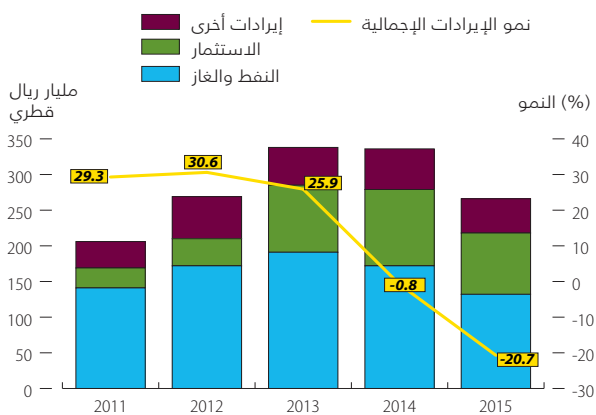
المصدر: النشرات النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي

أن يكون بعضها خارج البلاد) بشروط أفضل فضلاً عن دعم الاستهلاك. وقد شهدت القروض الممنوحة إلى قطاع الأعمال نمواً بنسبة 20.8% في عام 2015 بسبب أساسي هو زيادة القروض المقدمة إلى شركات الخدمات والمقاولات. وارتفعت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري، وهي أكبر مكون من قروض القطاع الخاص (الشكل 2-25) بشكل أكبر

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2015

”إيرادات أخرى“ تراجمًا بنسبة 15.1% عن عام 2014. كما انخفضت الإيرادات الأولية لكل من الرسوم الجمركية وضريبة الدخل على الشركات عن مستوياتها في عام 2014، في حين ازدادت رسوم الخدمات العامة بنسبة 42.9% في عام 2015. وتراجعت دخل الاستثمار بنسبة 19.7% لعام 2015 والذي يتكون بشكل أساسي من أرباح أسهم شركة قطر للبترول. كما وتوقع زيادة تقديرات الإيرادات العامة مقارنة بالسنوات السابقة. وتشير التقديرات الدولية لعام 2015 إلى أن الإيرادات الفعلية اعلى بنسبة 20.6% عن تقديرات الموازنة للعام ذاته. كما وتجاوزت الإيرادات المحصلة من دخل الاستثمار، النفط والغاز وغيرها أرقام الموازنة لعام 2015. وحققت الإيرادات الأخرى مستويات أعلى من تقديرات الموازنة التي تدنت نسبتها خلال العامين السابقين (الشكل 2-28).

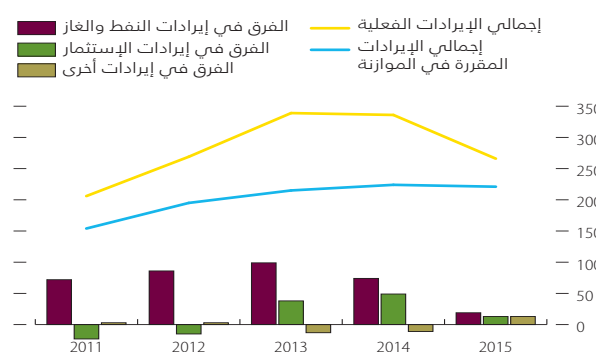
الشكل 2-27: تركيبة الإيرادات المالية العامة وإجمالي نموها



ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى نهاية السنة المالية 2014-2015. وتبدأ السنة المالية 2015 من (أبريل-ديسمبر) لفترة انتقالية في وزارة المالية التي تخطط لتطبيق التقويم الميلادي في الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام 2016. ولهذا، ولإظهار هذه السنة الاستثنائية (9 أشهر) قمنا بتعديل السنوات المالية (2011-2015) إلى التقويم الميلادي استناداً إلى بيانات المالية الفعلية التي وردتنا في 18 مايو 2016. وذلك بإضافة ربع من السنة المالية السابقة إلى ثلاثة أرباع من السنة المالية التي تليها (مثال: السنة 2012 = 0.25 * السنة المالية 2011-2012 + 0.75 * السنة المالية 2012-2013) وفي عام 2015، أضيف ربع من السنة المالية السابقة إلى الأشهر التسعة (أبريل-ديسمبر) من عام 2015.

المصدر: وزارة المالية وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

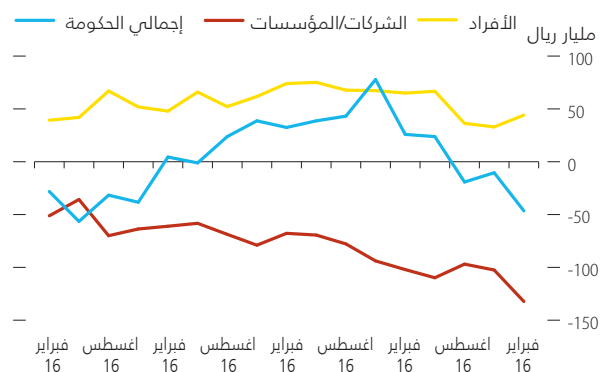
الشكل 2-28: الفرق بين الإيرادات الحكومية الفعلية والموازنة (مليار ريال قطري)



ملاحظة: انظر الملاحظة في الشكل 2-27. المصدر: وزارة المالية وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

أثر تراجع عائدات النفط والغاز على مجمل النظام المصرفي في عام 2015 مع تقلص صافي الأصول المصرفية. ففي النصف الأول من ذلك العام، استمرت الحكومة كصافي مزود/مقرض للسيولة إلى النظام المصرفي، ولكن بحلول شهر يوليو غدت بوضع مدين/صافي مقرض لأن حجم اقتراضها فاق ودائعها (الشكل 2-26). وبات مزيداً من الشركات والمؤسسات في وضع صافي مقرض/مدين وزاد وضعها المدين باستمرار على مدار العام. أما صافي الأصول المصرفية للأفراد، فقد شهد حالة من الاستقرار النسبي نتيجة التوازن بين نمو القروض والودائع بصورة عامة.

الشكل 2-26: ميزان الودائع والقروض للحكومة والشركات/المؤسسات والأفراد



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، مارس 2016.

حسابات المالية العامة

يقيم هذا الجزء الأداء المالي لدولة قطر استناداً إلى التقديرات الأولية حتى 30 أبريل 2016 والتي وردت من قبل وزارة المالية بتاريخ 18 مايو 2016. البيانات المالية للحكومة تتبع نظاماً محاسبياً ذا قيد مفتوح يسمح بتسجيل البيانات المالية للإيرادات والتفقات لفترة محاسبية أخرى بعد انتهاء السنة المالية، ولذلك فإن هذه البيانات المالية ستخضع للتحديث في وقت لاحق. كما ستشعر وزارة المالية بتطبيق السنة الميلادية/التقويمية الجديدة في الموازنة العامة للدولة ابتداءً من عام 2016. ولهذا تم تحويل السنوات المالية من 2012/2011 حتى 2015/2014 إلى سنوات تقويمية، وذلك من خلال إضافة ربع من السنة المالية السابقة إلى ثلاثة أرباع من السنة المالية التي تليها (مثال: السنة الميلادية 2012 = 0.25 * السنة المالية 2011-2012 + 0.75 * السنة المالية 2012-2013). أما بالنسبة لعام 2015، وباعتبارها سنة استثنائية للفترة الانتقالية، فقد تم إضافة ربع من السنة المالية السابقة إلى أشهرها التسعة (أبريل-ديسمبر). وبناءً على ما سبق فقد تم تعديل السنوات من 2011 حتى 2015 في هذا التقرير على أساس سنوات تقويمية معدلة أو مركبة.

الإيرادات الحكومية

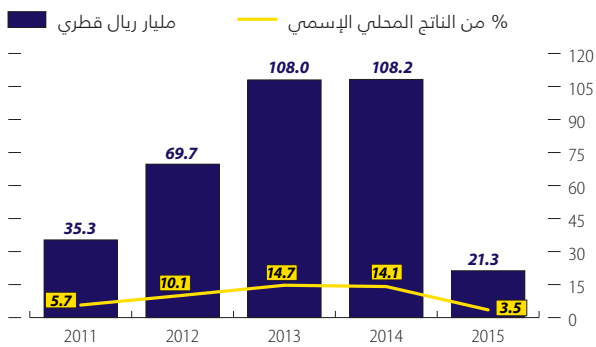
تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إجمالي الإيرادات الحكومية لعام 2015 بنسبة 20.7% عن عام 2014 (الشكل 2-27). كما وتقلصت إيرادات النفط والغاز (تشمل الإيرادات الضريبية الهيدروكربونية والذاتوات) بنسبة 23.2% نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في منتصف عام 2014. وأظهر باب

شهد إجمالي الإنفاق الحكومي الفعلي المسجل في عام 2015 زيادة بنسبة 10.4% عن ما تم تقديره في الموازنة للسنة ذاتها. والنتائج متناغمة إلى حد كبير مع النمط المعتاد عموماً في أن الإنفاق الحكومي الجاري الفعلي يكون أعلى من تقديرات الموازنة بينما الإنفاق الرأسمالي يكون أقل (الشكل 2-30). وقد جاءت الزيادة في الإنفاق الجاري (نسبة 24.2% أعلى من الموازنة) بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الإنفاق الفعلي عن ما تم تقديره بالموازنة في المجالات التالية: الأمن والدفاع، الإدارة العامة، خدمات الماء والكهرباء، والتعليم، بينما كان الإنفاق الجاري الفعلي على الصحة والمنح أدنى من تقديرات الموازنة. وفي عام 2015 انخفض الإنفاق الرأسمالي الفعلي بنسبة 15.5% عن عام 2014، ولعل ذلك يرجع إلى التأجيل في تنفيذ المشاريع وصرف الدفعات المالية. وفي حال تم تسوية عملية صرف الدفعات المالية، كما حصل في السابق، عندها ستطرأ تعديلات كبيرة على تقديرات الإنفاق الرأسمالي باتجاه إيجابي للزيادة. وبالرغم من ذلك، سجل الإنفاق الرأسمالي الفعلي في السنوات الثلاث السابقة قيمة أقل من التقديرات المخططة بنسب تراوحت بين 9 إلى 10%.

الميزان المالي والدين العام

قُدِّر الفائض المالي العام للموازنة الحكومية في عام 2015 بمبلغ 21.3 مليار ريال قطري، والذي يعادل 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر للفترة ذاتها. وترجع النتيجة في انخفاض هذه النسبة من 14.1% المسجلة في نهاية السنة السابقة، إلى انخفاض أسعار النفط والغاز في الفترة المذكورة وآثارها على انخفاض الدخل الحكومي (الشكل 2-31).

الشكل 2-31: الميزان المالي العام



ملاحظة: انظر الملاحظة في الشكل 2-27. المصدر: وزارة المالية وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

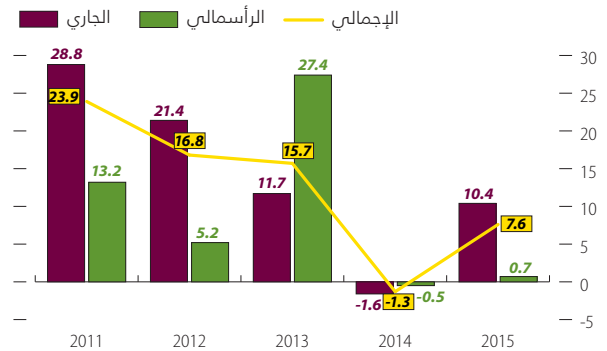
ارتفع عجز الميزان الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني (ويتضمن إجمالي الميزان المالي الكلي باستثناء مدفوعات الفائدة والدخل المحصل من إيرادات النفط والغاز (الإيرادات الضريبية والإتاوات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 26.8% في عام 2015 بعد أن كان 14.5% في عام 2014 (الشكل 2-32). ويعود ذلك إلى تراجع دخل الاستثمار والإيرادات الأخرى ذات العلاقة بالناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني. فإذا اعتُبر دخل

كما تبين التقديرات الفعلية للإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل على الشركات للقطاع غير الهيدروكربوني نسبة أعلى من 55.1% من تقديرات الموازنة، في حين أن الإيرادات المحصلة من الرسوم الجمركية كانت أقل بنسبة 51.7%. حيث تشهد إيرادات الرسوم الجمركية متأخرات تُسجل لاحقاً والتي سوف تؤثر على زيادة الإيرادات مستقبلاً.

الإنفاق الحكومي

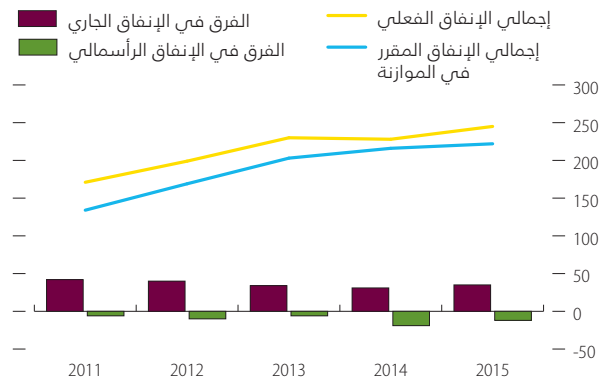
تشير التقديرات الأولية للإنفاق الحكومي إلى ارتفاع نسبته 7.6% لعام 2015 عما كانت عليه في عام 2014. وشكلت الزيادة في الإنفاق بنسبة 10.4% (للإنفاق الجاري) ونسبة 0.7% (للإنفاق الرأسمالي) (الشكل 2-29). وشهد الإنفاق الحكومي على المصروفات الجارية ارتفاعاً في عام 2015 عن النتائج المسجلة لعام 2014 في معظم فئات الإنفاق، ولُوَحِّظت الزيادة الأكبر في الإنفاق الحكومي على الأمن والدفاع، خدمات الماء والكهرباء، الرواتب والأجور، وأخيراً التعليم. وبالرغم من ذلك تراجع الإنفاق الجاري في مجال الصحة. وتشير البيانات الفعلية إلى زيادة نسبة النفقات المسجلة للرواتب والأجور بنحو 8.2% عن النتائج الفعلية للسنة السابقة.

الشكل 2-29: نسبة نمو الإنفاق المالي (%)



ملاحظة: انظر الملاحظة في الشكل 2-27. المصدر: وزارة المالية وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الشكل 2-30: الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والموازنة (مليار ريال قطري)



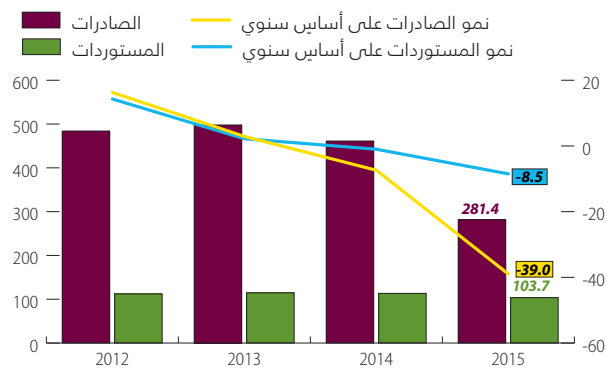
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 5 أكتوبر 2014.

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2015

للمؤسسات الحكومية (مملوكة للحكومة بنسبة 100%) والمؤسسات شبه الحكومية (أكثر من 50% مملوكة للحكومة) من القطاع المصرفي القطري (بحسب بيانات مصرف قطر المركزي) إلى 159.7 مليار ريال قطري في فبراير 2016. وهذا الاقتراض غير مشمول بأرقام الدين الحكومي المبين بالشكل، ولكن ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تحليل الوضع المالي للدولة. كما أن هذه التقديرات تعبر عن إجمالي الدين، ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأصول المملوكة للدولة، ولا يمكن إجراء تقدير لوضع صافي الأصول في الدولة دون توفر معلومات معتمدة عن الاستثمارات المتركمة.

التجارة واحتياطي العملات الأجنبية

الشكل 2-34: إجمالي نمو التبادل التجاري



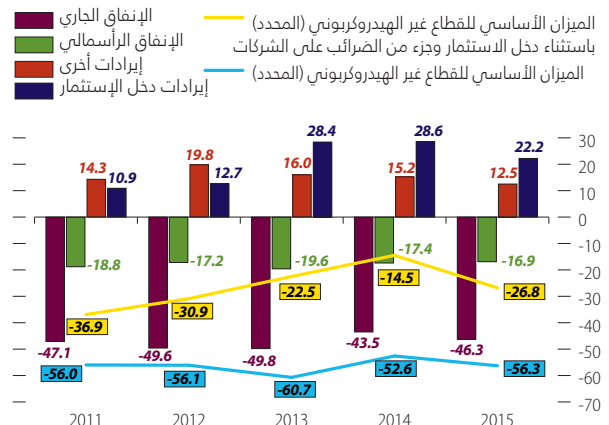
ملاحظة: مصرف قطر المركزي، بيانات الصادرات والمستوردات: للسلع فقط، [http://www.qcb.gov.qa/English/](http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx)، تاريخ التصقح 10 مايو 2016

تراجع الميزان التجاري لدولة قطر في عام 2015 إلى النصف مقارنةً بعام 2014 نتيجة انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية، ولكنه لا يزال يحقق فائضاً قدره 177.7 مليار ريال قطري (29.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وانخفضت قيمة إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 39% (الشكل 2-24)، بسبب تراجع أسعار النفط في عام 2015 والأثر المتأخر لانخفاض أسعار صادرات الغاز الطبيعي المُسال.

وبالنسبة لإجمالي المستوردات السلعية على أساس التسليم على ظهر الباطنة (فوب)، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاضه بنسبة 8.5% عن مستوى عام 2014 جراء تراجع مستوردات منصات الحفر بسبب انخفاض استثمارات البنية التحتية النفطية وما رافقه من جهود مكثفة للحد من استثمارات البنية التحتية العامة الضخمة. كما أسهم استمرار ضعف أسواق السلع العالمية وانخفاض قيمة وحدة السلع المصنّعة في تراجع أسعار المستوردات. وفي المستوردات المسعرة بعملة أخرى غير الدولار، أسفر ارتفاع سعر الصرف الاسمي للدولار (الذي يرتبط به الريال القطري) في عام 2015 عن خفض تكلفة الاستيراد لكميات معينة من المستوردات (الإطار 2-2).

وبوجود فائض تجاري قوي، حافظ الحساب الجاري أيضاً على نتيجة إيجابية محققاً فائضاً قدره 50.1 مليار ريال قطري في عام 2015، أي 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الشكل 2-35). وقد تقلص إجمالي الفائض بسبب استمرار العجز في أرصدة كل من حسابات الدخل (13 مليار

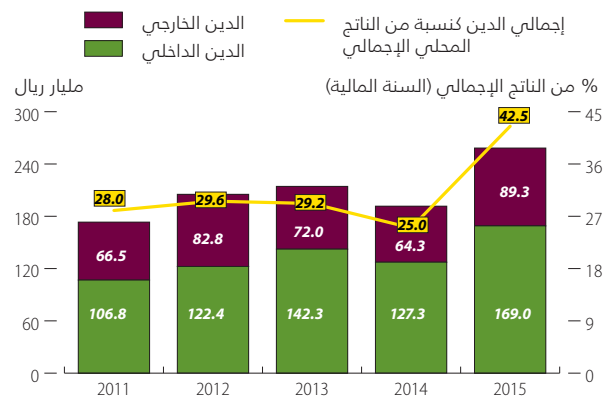
الشكل 2-32: نسبة الميزان المالي الأساسي من الناتج الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني (%)



ملاحظة: انظر الملاحظة في الشكل 2-27. في حسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، يشمل التعريف الواسع للإيرادات الهيدروكربونية دخل الاستثمار ويتضمن نسبة من الإيرادات الأخرى المتفرقة (ضريبة دخل الشركات) التي يعتقد أنها مرتبطة بنشاط قطاع الهيدروكربونز لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على جزء المفاهيم. المصدر: وزارة المالية وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الاستثمار دخلًا مرتبطًا بالنفط والغاز، يغدو عجز الميزان الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني - كحصة من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني أكبر بكثير ويصل إلى 56.3% في عام 2015. بلغ إجمالي الدين العام نحو 258.3 مليار ريال قطري عام 2015، أي ما يعادل 42.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2015، وزيادة قدرها 66.7 مليار ريال قطري عن مستوى الدين الإجمالي عام 2014 (الشكل 2-33). حيث بلغ الدين المحلي 169 مليار ريال قطري (65% من إجمالي الدين العام) وبلغ الدين الخارجي 89.3 مليار ريال قطري (35% من الإجمالي). وازداد الدين الخارجي بمقدار 25 مليار ريال قطري والدين الداخلي بمقدار 41.7 مليار ريال قطري عن السنة السابقة. بيد أن أرقام الدين الحكومي لا توضح الصورة الكاملة للوضع المالي لدولة قطر.

الشكل 2-33: إجمالي الدين الحكومي

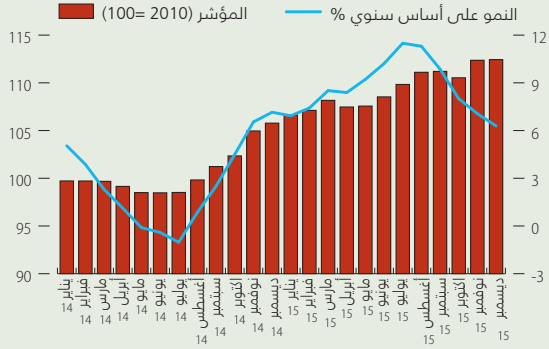


ملاحظة: انظر الملاحظة في الشكل 2-27. المصدر: وزارة المالية وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

لم تتضمن هذه التقديرات الضمانات والاقتراض من المؤسسات شبه الحكومية. فعلى سبيل المثال، وصلت القروض غير المسددة

الإطار 2-2: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للريال القطري

الشكل في الإطار: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعّال للريال القطري

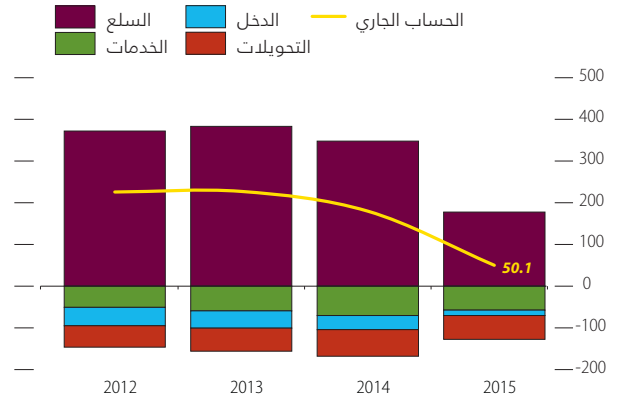


المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.
ملاحظة: تمت مراجعة السلسلة والحسابات الرئيسية.

يعكس سعر الصرف الاسمي الفعّال التغيرات في أسعار الصرف الثنائية مرجحة بالأحجام ذات الصلة للتدفقات التجارية. وهو يُعتبر مقياسًا دقيقًا لقيمة الريال القطري مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة قطر. أما سعر الصرف الحقيقي الفعّال فهو يُعدّل وفق فروق معدلات التضخم بين دولة قطر وشركائها التجاريين.

لقد ارتفع كلا سعري الصرف الاسمي والحقيقي الفعّال للريال القطري منذ منتصف عام 2014 بسبب ارتباطه بالدولار الأميركي، مما خفف الضغوط التضخمية للمستوردات (الشكل في الإطار). كما تراجعت قيمة فاتورة مستوردات دولة قطر في عام 2015، ويعود ذلك في جانب منه إلى تناقص تكاليف السلع والخدمات. ولكن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعّال أثناء الفترة يوليو-2014-ديسمبر 2015 خفف من حدة منافسة المُصدّرين القطريين مع شركاء دولة قطر التجاريين الرئيسيين.

الشكل 2-35: صافي رصيد الحساب الجاري ومكوناته (مليار ريال قطري)

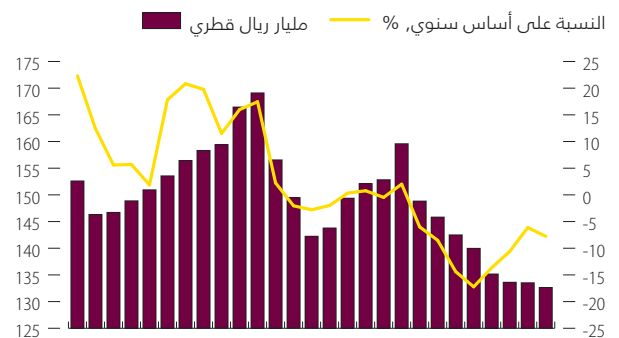


المصدر: النشرات الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي وإحصائيات ميزان المدفوعات
<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx>
تاريخ التصفّح 10 مايو 2016

ريال) والتحويلات المالية (57.1 مليار ريال) و الخدمات (57.4 مليار ريال) على التوالي. ويعود العجز في حسابي الدخل والتحويلات بصورة أساسية إلى التدفق المستمر للتحويلات المالية الضخمة إلى الخارج (على شكل أرباح وأجور). وقد تقلص عجز حساب الخدمات بنسبة 6.3% مقارنة بالعام السابق بسبب تراجع أرصدة حسابات السفر والنقل وفئات أخرى. وقد أدى العجز في الحسابات الثلاثة مجتمعة إلى تخفيض إجمالي رصيد الحساب الجاري بمقدار 129.8 مليار ريال قطري عما كان عليه في عام 2014.

بلغ إجمالي احتياطي العملات الأجنبية لمصرف قطر المركزي 135.2 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2015 متراجعا بمقدار 14.3 مليار ريال (13.7%) عن السنة السابقة (الشكل 2-36)، لكن الاحتياطي الرسمي تراجع من مستوى مرتفع، ففي شهر مارس عام 2016 كان الاحتياطي يعادل 5.2 شهراً من المستوردات. ويعزى الانخفاض في احتياطي العملات الأجنبية إلى التباطؤ الملحوظ في تدفق العوائد، وبصورة أساسية من صادرات الهيدروكربون، إلى جانب استمرار الطلب المحلي لدعم مستوردات السلع والخدمات. واعتباراً من يناير 2016، بدأ الاحتياطي من العملات الأجنبية بالاستقرار.

الشكل 2-36: إجمالي الاحتياطي الدولي (مليار ريال قطري)



المصدر: النشرات الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي
<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

ماهي السوق الثانوية؟

هي السوق التي يتداول فيها المستثمرون الأصول والأوراق المالية مع الآخرين، بدلاً من شرائها من الجهات المصدرة مباشرة.

ما هو الائتتاب على السندات من الدرجة الثانية؟

تخضع ديون الدرجة الثانية لحقوق الديون الأخرى الأعلى درجة والتي تصدر مقابل الضمانة نفسها، أو كجزء من الضمانة نفسها. وفي حال العجز عن التسديد، تأتي ديون الدرجة الثانية بعد ديون الدرجة الأعلى من حيث الحقوق في جباية العائدات من الضمانة الأساسية للدين. ولهذا السبب، تعد مخاطر ديون الدرجة الثانية أكبر من مثيلاتها لديون الدرجة الأعلى ويفرض عليها غالباً سعر فائدة أعلى. يشير هذا النوع من السندات عادة إلى وجود صعوبات في التمويل، أي أن الجهة التي تصدرها غير قادرة على تحصيل الأموال بالطرق التقليدية المعروفة.

مفاهيم المالية العامة الجديدة

ما هي السنة المالية؟

تبدأ دولة قطر في عام 2016 اعتماد أول سنة مالية متوافقة مع السنة الميلادية. ولهذا السبب، مددت السنة المالية السابقة 2014/2015، التي بدأت في أبريل 2014 وانتهت في 31 مارس 2015، حتى 31 ديسمبر 2015، أي أصبحت مدتها 21 شهراً. هذا وقد تم تقدير الإيرادات والنفقات المقررة في الموازنة الممددة حتى 31 ديسمبر 2015 بمعدلات تناسبية مع الموازنة المقررة للفترة بين 1 أبريل 2014 و31 مارس 2015، بنفس نسبة الزيادة الزمنية ما هو الفرق بين التعريف الضيق والتعريف الواسع للميزان المالي الأساسي للنشاط غير الهيدروكربوني؟

إن الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني بالتعريف الضيق هو الميزان العام الكلي مضافاً إليه مدفوعات الفائدة ومطروحاً منه الإيرادات المتحصلة مباشرة من النفط والغاز (الإيرادات الضريبية ورسوم الإنتاج). أما في تعريفه الواسع، فيعد الدخل الاستثماري (أرباح الأسهم العائدة للحكومة ولشركة قطر للبترول) وضريبة دخل الشركات التي تدفعها المؤسسات الهيدروكربونية، إيرادات مرتبطة بالنفط والغاز. ويمثل الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على الحافز الذي يوفره الإنفاق الحكومي للاقتصاد غير النفط والغاز. ويمكن استخدام

المقاييس المعدلة بصورة دورية لقياس الوضع المالي للحكومة. وإذا كان العجز المالي للقطاع غير الهيدروكربوني (بما فيه مدفوعات الفوائد) أكبر من موارد الموازنة التي يمكن للموارد النفطية والغازية تحقيقها، فإن ذلك يعني فرض أعباء مستقبلية على موارد الموازنة العامة للدولة.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي على الرغم من الحدود الموضوعية له بالتعريف (انظر أدناه).

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كقياس للناتج الاقتصادي لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة. وهناك طريقة أخرى تعرفه باعتباره مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

ثمة ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطى النتائج ذاتها.

• طريقة الإنتاج: ويساوي مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج المحلي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.

• طريقة الإنفاق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغييرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).

• طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي يساوي كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويضات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات كالأرباح والإيجارات والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج المحسوب بأسعار السوق

ويساوي الاستثمار الصافي إجمالي الاستثمار ناقص استهلاك (إهلاك) الرأسمال الثابت ويساوي ما يضاف إلى المخزون المادي لرأس المال في الاقتصاد بين فترتين.

الدخار القومي

هو الدخل القومي المتاح ناقص الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الدخل القومي

يساوي الناتج المحلي الإجمالي زائد دخل عوامل الإنتاج المحصلة من غير المقيمين ناقص دخل عوامل الإنتاج المدفوعة لغير المقيمين.

الدخل القومي المتاح

يساوي الدخل القومي زائد مجموع كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية التي تحصل عليها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة مطروحاً منها كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية المدفوعة من الوحدات المؤسسية المقيمة للوحدات غير المقيمة.

مفاهيم المالية العامة

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) زائد صافي قيمة الاقتراض في فترة زمنية معينة.

الميزان الأولي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد التي تقبضها الحكومة وتدفعها، وبشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

السنة المالية

السنة المالية هي الفترة التي يتم إعداد الموازنة السنوية والحسابات الختامية عنها، والتي تُحسب بنود الإيرادات والنفقات خلالها، وتعرض الحسابات على أساسها. تبدأ السنة المالية لدولة قطر في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، الإيجارات والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فارقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغيرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغيرات في الأسعار إضافة إلى التغيرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمستوى الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

لا تعبر قياسات الناتج المحلي الإجمالي في العادة عن قيم السلع والخدمات غير المطروحة للتداول في السوق، كالخدمات التطوعية والخيرية والسلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الشخصي. كما أن وجود شريحة واسعة من الاقتصاد المخفي أو أنشطة السوق السوداء (وهي ليست بذات أهمية في قطر) سيجعل من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقلل من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

الاستهلاك النهائي

هو ما يستهلكه القطاعان العائلي والحكومي من سلع وخدمات تلبية احتياجاتهما أو متطلباتهما الراهنة.

الاستثمار

الاستثمار الإجمالي يكافئ ما يتم إنشاؤه في الاقتصاد من أصول ثابتة (أو إجمالي تكوين الرأسمال الثابت) زائد قيمة التغيرات في المخزون.

المصطلحات: المفاهيم الاقتصادية الرئيسية

العرض النقدي بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود والعرض النقدي بمعناه الضيق.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، و العملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادة بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

الإقراض/الائتمان

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقترض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً ويترتب على المقترض التزاماً بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة والأسر) بصورة أساسية لتمويل الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال.

مكرر الربح الحالي

يحسب بأخذ سعر السهم الحالي مقسوماً على عائد سهم الشركة في الأشهر الاثني عشر المنصرمة. يختلف هذا المقياس عن مكرر الربح المستقبلي، و الذي يستخدم تقديرات العائد للأربعاء المقبلة.

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية

تقارن هذه النسبة بين القيمة السوقية للسهم وقيمه الدفترية، وتحسب بقسمة سعر الإغلاق الراهن للسهم على القيمة الدفترية للسهم في آخر ربع.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (سنة ميلادية واحدة عادة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

سعر التسليم على ظهر السفينة

ويسمى أيضاً سعر "فوب" (F.O.B) وهو القيمة السوقية للبضاعة المصدرة أو المستوردة عند نقطة التقييم الموحدة (الحدود الجمركية للاقتصاد الذي تصدر منه)، ويساوي سعر "سيف" ناقص تكاليف الشحن والتأمين، بين الحدود الجمركية للبلد المصدر (المستورد) والحدود الجمركية للبلد المستورد (المصدر).

سعر "سيف" (C.I.F. Price)، أو السعر مع تكاليف الشحن

والتأمين

سعر "سيف" (C.I.F) هو سعر البضاعة المسلمة عند الحدود الجمركية للبلد المستورد، متضمناً تكاليف الشحن والتأمين المترتبة حتى تلك النقطة، أو

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومي.

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقدي المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإنفاق "شبه المالي الحكومي"

هو الإنفاق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإنفاق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، و(2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي لتلبية شروط الاحتياطي ولأغراض المقاصة، و(3) التزامات أخرى من ضمنها في حالة دولة قطر ودائع المصارف في المصرف المركزي والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين. الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائد صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

العرض النقدي بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائد الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع العرض النقدي بمعناه الضيق أي فوائد أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشبه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من العرض النقدي وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملات الأجنبية.

خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدتها العملة المحلية أن تشتري قدرأ أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الاسمي الفعال معدلاً وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً) وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

سعر الخدمة المقدمة للمقيم، قبل دفع أي رسوم استيراد أو غيرها من الضرائب على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل ضمن البلد.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين وميزان تجارة الخدمات محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين) ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل والسفر والاتصالات والبناء والإيجارات السكنية والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان الخدمات زائد صافي التحويلات الجارية التي تضم التحويلات النقدية والهبات العينية والحالات النقدية (وهي كبيرة في قطر) المرسله من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية أو الصفقات المرتبطة بالاقراض والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد. والفرق بين هذه الأصول والخصوم هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الاسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد

